أحمد منصور

أضواء على
السِّيَاسَة الأمْريكيّة
في الشَّرق الأوسَط

دار ابن حزم

أضواء على
السِّيَاسَة الأمْريكيّة
في الشَّرق الأوسَط

أحمد منصور

دار ابن حزم

الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٦٣٦٦ - تلفون: ٨٣١٣٣١

أضواء على
السِّيَاسَةِ الأَمْرِيكِيَّة
في الشَّرْقِ الأَوْسَط

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

بدأت أبعاد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتضح وتتبلور في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وإذا كانت بريطانيا قد تحملت مسؤولية الوعد بإقامة وطن قومي لليهود على أنقاض فلسطين من خلال وعد بلفور الذي أعلن في العام ١٩١٧، فقد تحملت الولايات المتحدة مسؤولية إقامة هذا الكيان في أعقاب الحرب العالمية الثانية ورعته حتى تم الإعلان عن قيامه رسميا في العام ١٩٤٨ على أنقاض فلسطين، وظلت أمريكا ترعى هذه النبتة الخبيثة التي غرست في قلب العالم الإسلامي حتى امتدت بأشواكها لتبتلع فلسطين كلها وأجزاء من كافة الدول العربية المجاورة لها، ثم فاقت الرعاية الأمريكية للدولة الصهيونية تلك الحدود لتنتقل من الرعاية إلى الشراكة بكل مقومات الشراكة الأمنية والتكنولوجية، وتسعى الولايات المتحدة الان من خلال سياساتها الشرق

أوسطية المنحازة كلياً إلى الكيان الصهيوني والمصالح الأمريكية إلى صياغة شرق أوسط جديد تتفوق فيه «إسرائيل» عسكرياً واقتصادياً على كافة الدول العربية والإسلامية في المنطقة، وتصبح لها الريادة والسيطرة، وتصير الدول المحيطة بها مهددة بالخطر النووي الإسرائيلي أو الأسلحة الفتاكة الأخرى، ولا يكون هناك خيار أمامها سوى الاستسلام والخضوع أو المواجهة غير المتكافئة.

لقد أصبح من واجب كل مسلم أن يعيش عصره وأن يدرك ما يدور حوله، وألا يجعل دفة القيادة أو الريادة تقع بالكلية في يد أعداء الأمة ويقف مسلماً لا حول له ولا قوة، مهما كان تخطيط الأعداء ومحاولاتهم لفرض الهيمنة أو السيطرة.

ولا يكفي المسلم أن يقف فقط ليقول هؤلاء أعداؤنا وهؤلاء أصدقاؤنا وإنما يجب عليه أن يعرف ويدرك ويميز بين العدو والصديق، ولن يستطيع أن يصل إلى تلك المرحلة إلاَّ إذا اطلع وعرف وفهم، وبالتالي فإن متابعة الأحداث وتحصيل المعلومات وتحليلها والربط فيما بينها واستقراء الواقع وقراءة التاريخ ودراسة عصور نهوض الأمم وسقوطها أصبحت أموراً واجبة على المسلمين مثل

وجوب العلوم الأخرى، وإن فهم السياسة العالمية ومسارات الأحداث وخطط الدول الكبرى وأساليبها تجعل المسلم يدرك أين يضع أقدامه وأين موقعه وموقع أمته من العالم، وما هي الوسائل والأساليب التي يمكن له أن يأخذ بها حتى تفيق أمته من غفوتها وتقوم من كبوتها وتعود إلى سيادة الدنيا وقيادة العالم من جديد وفق منهج الله ونواميس الكون وحقائق الوجود.

وإذا كانت الولايات المتحدة هي التي ترفع لواء الهيمنة والسيادة العالمية الآن في أعقاب سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة قبل سنوات فإن دراسة سياسة الولايات المتحدة وخططها ومشاريعها تجاه العالم الإسلامي ومنطقة الشرق الأوسط يدخل في نطاق الفهم الواجب على كل مسلم أن يعرفه، وإذا كانت كثير من الخطط والقرارات والتوصيات تصنع في مراكز التخطيط والأبحاث وتحاط بالسرية والكتمان فإن هناك كمّاً هائلاً من المعلومات المنشورة يعطي استقراؤه صورة عما يدور خلف الكواليس، بل إن كثيراً من أوراق اللعب أصبحت تتداول الآن وتطرح على المكشوف ولا تحتاج معرفتها إلاَّ إلى مزيد من القراءة والاطلاع والبحث والاهتمام والتحليل والمراجعة، ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب

«أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط» الذي لم يكن سوى رصد لتوجهات السياسة الأمريكية في المنطقة خلال ما يقرب من عامين حيث نشرتها تباعاً من خلال رصدي لها عبر زاويتي الأسبوعية في مجلة المجتمع «بلا حدود» وعبر كتابات أخرى، وقد تابعت خلالها إلقاء الضوء على السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط من خلال ثلاثة محاور: المحور الأول تحدثت فيه عن الشرق الأوسط الجديد الذي تسعى أمريكا لبنائه في أعقاب إعلان النظام العالمي الجديدة، كما ركزت على كيفية صناعة القرار واتخاذه في الإدارة الأمريكية، أما المحور الثاني فقد دار حول النفوذ الصهيوني في الإدارة الأمريكية ودور اليهود في صناعة القرار، أما المحور الثالث فقد انصب على تطبيقات عملية على السياسة الأمريكية تجاه أهم القضايا المثارة والقائمة في الشرق الأوسط وأهمها قضية فلسطين ثم سياسة أمريكا تجاه البوسنة والهرسك والصومال والسودان علاوة على الشرق الأوسط أو العالم الإسلامي بصفة عامة.

وقد اعتمدت في إعداد الموضوعات على الرصد والمعلومات التي أصبحت هي المحور الرئيسي الآن لمعالجة أي قضية مع ربط كافة المعالجات بتواريخها

وأحداثها توثيقاً لها، وربطاً لأبعادها وتسلسل أحداثها حتى تكون الرؤية موضوعية ومتكاملة.

كما حرصت أن يكون منطلقي من معالجة الأحداث نابعاً من البعد الإسلامي ورؤية المسلم وتصوره للأحداث آملاً أن يكون هذا الكتاب قد سد ثغرة في مجاله سائلاً الله أن يعافينا من الهفوات والزلات وأن يغفر لنا الذنوب ويستر العيوب.

وعلى الله قصد السبيل

أحمد منصور

٢٢ ذو الحجة ١٤١٤هـ

٤ يونيو ١٩٩٤م

أمريكا
وبناء الشرق الأوسط الجديد

لم يكن إعلان وثيقة كامبل في العام ١٩٠٧ ثم وثوب جماعة الاتحاد والترقي على الحكم في مقر الخلافة الإسلامية في استانبول عام ١٩٠٨ ثم إعلان اتفاقية سايكس بيكو لتقسيم العالم الإسلامي عام ١٩١٦ ثم إعلان وعد بلفور بإنشاء وطن قومي لليهود في ١٩١٧ ثم إعلان سقوط خلافة الإسلامية رسمياً في تركيا عام ١٩٢٤ ثم حرب العصابات الصهيونية على أرض فلسطين في الثلاثينيات والأربعينيات ثم إعلان دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ ودخول العالم العربي في عدة حروب فاشلة مع الكيان الصهيوني انتهت بتثبيت أقدام «إسرائيل» والتمكين لها في المنطقة مع تمزيق العالم الإسلامي وتفتيته إلى كيانات ضعيفة، لم يكن كل هذا سوى حلقات متتابعة من حلقات الصراع بين الإسلام وخصومه، والتي كانت تهدف

خلال هذه الفترة إلى زرع الكيان الصهيوني في قلب العالم الإسلامي، ثم وصلت الآن إلى مرحلة الإبادة شبه الرسمية للوجود الإسلامي في قلب أوروبا ومحاصرة المد الإسلامي في آسيا الوسطى وأطراف العالم الإسلامي؛ والأخطر من ذلك هو مزيد من التمزيق والتفتيت للجسد الإسلامي تحت ستار مسميات وقوانين وأطروحات وأنظمة يقوم الغرب بصياغتها وتطبيقها بشكل رسمي يعتمد الأمم المتحدة ومجلس الأمن غطاءً رسمياً لتحقيق مطامعه وأهدافه في المنطقة، تلك الأهداف التي ترمي باختصار إلى فرض الهيمنة «الإسرائيلية» الشاملة في كافة المجالات على دول العالم الإسلامي، مع السيطرة على مقدرات الثروة، وبث النزاعات العرقية والطائفية داخل القطر الواحد وبين الأقطار المختلفة، حتى تنشغل الدول الإسلامية بخلافاتها، مع دفع بعض الفئات العرقية أو الطائفية إلى تصعيد مطالبتها بالانفصال وطلب الحماية وقيام الدول المهيمنة بتبني هذه المطالب وفرض الوصاية والحماية الدولية ومن ثم التدخل الرسمي في شؤون الدول الإسلامية، يؤكد هذا ما صرح به وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر لدى تسلمه مهام منصبه في الإدارة الأمريكية الجديدة حينما قال «إذا كنا قادرين على

توفير السلام للجماعات العرقية التي تعيش في الوطن الواحد فسوف نطالب كل جماعة عرقية بالاستقلال ليصبح في هذا العالم خمسة آلاف دولة بدلاً من العدد الحالي الذي لا يكاد يتعدى ٢٠٠ دولة». وفي لقائه الأخير مع رئيس الوزراء الإسرائيلي في واشنطن صرح كريستوفر بأن عملية السلام توفر الفرصة الفضلى لبناء «شرق أوسط جديد» وقبل هذا التصريح بأسبوع واحد أعرب كريستوفر بأن عملية السلام توفر الفرصة الفضلى لبناء «شرق أوسط جديد» ولا ندري ما هو هذا البناء الجديد والتقسيم الذي يتحدث عنه كريستوفر، إلاّ أن تقريراً نشرته مؤخراً صحيفة «انترناشونال هيرالد تريبيون» ذكرت فيه بأن الإدارة الأمريكية الجديدة تضع الصراعات العرقية والدينية والحروب الأهلية ضمن أولويات اهتماماتها.

وأشار التقرير إلى أن المسلمين هم المتضررون على مستوى العالم مما يدور الآن من حروب واضطهاد، وأشار إلى البوسنة والهرسك والهند وآسيا الوسطى وأماكن أخرى عديدة، هذا على المستوى العام، أما من ناحية التخصيص فقد أشارت مصادر أخرى أنه علاوة على الوضع القائم في أقطار إسلامية كثيرة أصبحت مصر والسودان الآن تحت المجهر، ففي تصريحات متتابعة أكد

هيرمان كوهين مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية ــ وهو يهودي ــ إمكانية فرض حظر على جنوب السودان، بل وإنزال قوات لحماية أهل الجنوب ــ النصارى والوثنيين ــ من الحكومة الإسلامية في الخرطوم تحت دعوى المجاعة وحقوق الإنسان، ومن ثم تقسيم السودان رسمياً كما قسمت الصومال ودول إسلامية أخرى الآن.

أما مصر، فالكيان الصهيوني له وجوده الرسمي على أرضها وبالتالي أصبحت لعبته سهلة في ضرب الحكومة بالشعب وإشعال الفتنة الطائفية وتمزيق البلاد، وقد تسربت معلومات كثيرة عن أبعاد الدور الصهيوني في هذا الجانب، وقامت السلطات المصرية بإلقاء القبض على شبكات صهيونية عديدة ثم ترحيلها خارج مصر في صمت حتى لا يؤدي كشفها علانية إلى التأثير على العلاقات الإسرائيلية المصرية ومن ثم الإضرار بعملية السلام القائمة والتي تعتمد ــ كليةً ــ على الموقف المصري، ويغذي الكيان الصهيوني مطالب الأقباط بإنشاء دولة في صعيد مصر، بل وقام الأقباط المصريون المقيمون في أمريكا مؤخراً بطلب الحماية الأمريكية للأقباط المقيمين في جنوب مصر تحت دعوى حمايتهم من «الإسلاميين

المتطرفين» ــ على حد زعمهم ــ ونشر عبارات ودعايات مريبة مثل «مصر وطن الأقباط» «يجب أن يعود المسلمون المستعمرون إلى جزيرة العرب التي جاؤوا منها» وقد أدى هذا إلى شعور الحكومة المصرية بالخطر، إلاَّ أنها تركت هذا وتفرغت لمواجهة الإسلاميين وغفلت عن معالجة خطر حقيقي يمكن أن يتفجر في أي لحظة بقرار من مجلس الأمن أو الأمم المتحدة يطلب الوصاية الخارجية على جنوب مصر لحماية الأقباط فيه، ومن ثم إقامة دولة لهم في الجنوب تحت الحماية الدولية، وهذا أمر غير مستبعد في ظل وجود بطرس غالي أمينا عاماً للأمم المتحدة وفي ظل القرارات المفاجئة التي تصدر في أية لحظة عن المنظمة الدولية.

ويبقى تمزيق مصر أملاً للصهاينة قبل الأقباط، الذين يسعون لتدمير مصر بثقلها السكاني، على اعتبار أن هذا هو الحل الأنسب للكيان الصهيوني لتلافي الدخول في أية مواجهة عسكرية مستقبلية مع مصر. و«إسرائيل» التي تسعى لتحقيق ذلك اليوم قبل الغد لأنها تدرك الزيادة اليومية الهائلة في عدد سكان مصر والذي يقدر له أن يصل إلى مائة مليون نسمة في عام ٢٠٠٦ مما يصعب المواجهة الحتمية المرتقبة ــ بين مصر وإسرائيل ــ على اليهود.

إن العالم الإسلامي بكل دوله، لا سيما الدول الكبرى ذات التأثير والثقل الإسلامي على حافة بركان، والسيناريوهات المعدة والسيناريوهات البديلة كلها تهدف إلى تحطيم القلب وتدمير الأطراف وهيمنة الغرب والصهاينة على مقدرات الأمة الإسلامية ومقومات الحياة فيها، لكن أين مكر هؤلاء من مكر الله ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ (٣٠)﴾ [الأنفال/ ٣٠].

﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللَّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ (٤٦) فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ (٤٧)﴾ [إبراهيم/ ٤٦ ــ ٤٧].

٢٠/ ٤/ ١٩٩٣

• • •

كيف يُصنع القرار في الإدارة الأمريكية؟

رافقت الزميل عزيز فهمي مراسل مركز تلفزيون الشرق الأوسط (MBC) في واشنطن إلى مبنى الكونجرس لإجراء حوار مع هاري جونستون رئيس لجنة الشؤون الفرعية الخاصة بالسودان في لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكي، وفيما كان عزيز فهمي يعد تقريراً لمحطته التلفزيونية كنت أنا أحاول فهم كيفية صناعة القرار واتخاذه في الإدارة الأمريكية، وجلسنا مع جونستون ومساعديه ما يقرب من ثلاث ساعات أدركت خلالها بعض الجوانب الهامة في فهم لعبة السياسة الأمريكية تجاه السودان، وكيف تلعب أمريكا بالأوراق لتحقيق مصالحها وكيف تتحول الدراسات التي تعدها مراكز التفكير ودراسات المستقبل إلى مشروعات قرارات سرعان ما يتم إعدادها لتصبح بعد سنوات أو أشهر أو أسابيع سياسات

قائمة على أرض الواقع، لذلك أصبحت مراكز الدراسات التي يطلق عليها في الولايات المتحدة اسم «Thank Tank» تقوم بدور هام في عملية صناعة القرار في الولايات المتحدة، وأصبحت الإدارة الأمريكية تنفق عليها سنوياً عشرات إن لم يكن مئات الملايين من الدولارات، وقد انتشرت هذه المراكز في معظم الجامعات الأمريكية وأصبح بعضها يحتل أهمية خاصة ودوراً هاماً في صناعة القرار في الولايات المتحدة وترصد له ميزانية ربما تعادل ميزانية الجامعة التي يتبعها، ولمزيد من فهم دور هذه المراكز التقيت مع الدكتور روبرت كرين مستشار الرئيس الأمريكي الأسبق نيكسون وأحد الذين ساهموا في تأثيث أول ثلاثة مراكز للتفكير في الولايات المتحدة في منتصف الستينيات فكان مما قاله لي: «لقد أصبحت هذه المراكز تلعب الدور الرئيسي والمؤثر في السياسة الخارجية بل والداخلية للولايات المتحدة الأمريكية، ورغم أن هذه المراكز كلها إما مراكز تابعة للجامعات أو مراكز خاصة تابعة لمؤسسات أو هيئات إلا أن الحكومة الأمريكية تدعمها وتنفق عليها وتصل ميزانية أهم عشرة مراكز إلى خمسمائة مليون دولار سنوياً، وتلعب هذه المراكز دوراً هاماً في الانتخابات الرئاسية بصفة خاصة فضلاً عن

انتخابات مجلس الشيوخ والنواب، إلاَّ أن دورها في الانتخابات الرئاسية أخطر ولا يستطيع رئيس أمريكي الآن أو مستقبلاً الوصول إلى مقعد الرئاسة دون مساعدة هذه المراكز التي كان لها دور بارز وملحوظ في وصول الرئيس كلينتون إلى السلطة رغم تفوق الرئيس بوش عليه من ناحية الخبرة والتاريخ السياسي».

وتبني مراكز التفكير دراساتها على الاحتمالات المختلفة للتغيرات الآنية والمستقبلية لما يدور في أماكن كثيرة من العالم بما يخدم النفوذ الأمريكي في هذه المناطق وقد تفلح بعض هذه الدراسات وقد تخفق لأنها في بدايتها ونهايتها نتاج بشري قائم على دراسة الواقع والأخذ بالأسباب، ومن أهم هذه المؤسسات مؤسسة راند (RAND) التي تقع في «سانتا مونيكا» في كاليفورنيا ويبلغ عدد العاملين والمستشارين فيها ومساعديهم ١٣٢١ باحثاً ومستشاراً وتبلغ ميزانيتها السنوية مائة مليون دولار وهناك عشرات من المراكز الأخرى المتوسطة والصغيرة من أشهرها مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية (CSIS) الذي يقع في العاصمة واشنطن ومعهد كاتو (CATO) ومعهد بروكينز (BROOKNGS) ومعهد الولايات المتحدة للسلام (U.S.I.P).

ومع الدور الذي تقوم به مراكز ومعاهد الدراسات

هذه فإن اللوبيات تقوم بدور رئيسي وبارز أيضاً في اتخاذ القرار في الإدارة الأمريكية، ولعل اللوبي اليهودي الآن يعتبر المؤثر الرئيسي في سياسة الولايات المتحدة الخارجية والداخلية أيضاً، ويضم هذا اللوبي حوالي أربعة آلاف جمعية ومؤسسة يهودية منتشرة في الولايات المتحدة أقدمها جمعية «بني بريث» التي قام الرئيس الأمريكي كلينتون في أكتوبر ١٩٩٣ بإلقاء الخطاب الافتتاحي لمؤتمرها السنوي، أما أشدها تأثيراً في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدعم اللامتناهي للكيان الصهيوني فهي مؤسسة «إيباك» التي أصبحت توصيات مؤتمرها السنوي، الذي يعقد في إبريل من كل عام هي الخطوط الرئيسية للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الكيان الصهيوني، وتقوم جماعات الضغط الصهيونية بدعم المرشحين لمجلس النواب والشيوخ في الولايات المتحدة في حملاتهم الانتخابية مقابل تجيير مواقفهم لصالح خطط ومشاريع دعم إسرائيل التي تعرض على كلا المجلسين ويكاد يكون هناك شبه إجماع من المراقبين على أن تأثير جماعات الضغط في اتخاذ القرار أقوى من تأثير مراكز الدراسات لأن عضو مجلس النواب أو مجلس الشيوخ كل ما يهمه هو أصوات الناخبين ودعمهم في مقاطعته حتى

يتمنى له النجاح في الانتخابات التالية. وقد نجح اللوبي اليهودي بالفعل من خلال استخدامه لوسائل الإعلام الصهيونية في الولايات المتحدة والتي أصبحت تشارك في صناعة القرار في إقصاء بعض أعضاء الكونجرس ومجلس الشيوخ الذين أظهروا انتقاداً واضحاً للصهيونية وللدعم الأمريكي اللامحدود للكيان الصهيوني والذي يتعارض بالفعل في كثير من الأحيان مع مصالح الولايات المتحدة ومن أشهر هؤلاء ريتشارد بيرسي وبول فندلي وجيمس أبو رزق وآخرين، ولعل وجود قضية الجاسوس اليهودي الأمريكي جوناثان بولارد على رأس جدول الأعمال بين رابين وكلينتون أثناء زيارة رابين للولايات المتحدة في نوفمبر ١٩٩٣ تؤكد ذلك حيث نقلت مصادر مختلفة بأن رابين قد عقد صفقة مع الرئيس كلينتون مفادها أن يقوم اللوبي اليهودي الذي أصبح يتمتع بنفوذ واسع في شتى المجالات في الولايات المتحدة خاصة في مجال المال والإعلام بمساعدة الرئيس بيل كلينتون في معاركه السياسية بدءاً من قضية اتفاقية «النافتا» ـ أي التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ـ إلى القضايا الأخرى التي تهمه مقابل الإفراج عن الجاسوس بولارد. وقد أشار المراقبون في العاصمة واشنطن بأن

هذه هي أول مرة في التاريخ يطلب رئيس وزراء دولة من رئيس دولة أخرى تخفيف الحكم على جاسوس حكم عليه بالسجن المؤبد كجزء من صفقة أخرى، وقد أثارت هذه الصفقة ـ التي لا زال يتردد صداها ـ ردود فعل واسعة ومعارضات واحتجاجات من قطاعات واسعة من الأمريكيين حيث صرح كاسبار واينبرجر مستشار الأمن القومي الأمريكي الأسبق قائلاً «إن بولارد ألحق أكبر ضرر للأمن القومي الأمريكي من أي جاسوس آخر في تاريخ أمريكا» ووصفت الصحف الأمريكية حجم الوثائق التي صورها بولارد ونقلها إلى إسرائيل بأنها تملأ غرفة طولها ثلاثة أمتار وعرضها متران وارتفاعها ثلاثة أمتار أخرى، وكان الكاتب سيمور هيرش قد ذكر في كتابه «خيار شمشون» أن إسحاق شامير رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق قد باع بعض الأسرار التي نقلها بولارد إلى إسرائيل للاتحاد السوفيتي قبل انهياره، مقابل الإفراج عن اليهود السوفييت وترحيلهم إلى إسرائيل.

وقفت أمام هذه الحقائق المذهلة أتأمل فيها ورغم كثير من المعلومات والمقابلات والدراسات التي اطلعت عليها إلاَّ أني شعرت بأن اللعبة السياسية في الولايات المتحدة لا زالت بحاجة إلى مزيد من الفهم.

١٤/ ١٢/ ١٩٩٣

من الذي يصنع القرار في الخارجية الأمريكية؟

بعد مقتل مائة وعشرين لبنانياً وجرح أكثر من خمسمائة وتهجير ما يزيد على ثلاثمائة ألف لبناني وهدم ما يقرب من ثلاثين ألف منزل وإبادة ثلاثين قرية بعد الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان، وتكبيد اللبنانيين خسائر قدرت بما يزيد عن مائة وخمسين مليون دولار أميركي، بعد كل هذا استهل وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر جولته الجديدة في الشرق الأوسط في أغسطس ١٩٩٣ داعياً العرب إلى تناسي ما فعلته إسرائيل في جنوب لبنان والسعي لاتخاذ قرارت حاسمة تتعلق بالتسوية، وأن تكون أعمال العنف الأخيرة في لبنان تحذيراً ـ للعرب طبعاً ـ لدفع المنطقة إلى إحلال السلام.

هكذا وبمنتهى السهولة يجب على العرب أن يلعقوا

جراحهم، وأن يتعودوا على تلقي الصفعات الإسرائيلية سواء كانت عسكرياً أم سياسية بصمت وعدم اعتراض بل ورضا تام ما دام الشريك الكامل يريد ذلك، وعليهم أن ينسوا قتلاهم قبل دفنهم، وجرحاهم قبل مداواتهم، وخسائرهم قبل حصرها، وإلاّ فليس هناك سوى مزيد من القتل والسفك والدمار. وقد أشار المراقبون إلى أن التواطؤ بل التحريض الأمريكي لإسرائيل كان واضحاً من بداية هجومها على جنوب لبنان، واستشهدوا بشواهد عديدة من أبرزها تبرير كريستوفر لهجوم إسرائيل على لبنان في البداية مما اعتبر ضوءاً أخضراً أعلن بعده إسحاق رابين رئيس وزراء العدو الصهيوني بأن إسرائيل لن توقف هجومها إلاّ بعد أن تحقق أهدافها كاملة، كذلك قامت أمريكا بتحريض الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن لرفض طلب لبنان انعقاد المجلس حتى لا يخرج أي بيان فيه حتى مجرد إدانة لإسرائيل على جرائمها، ونجحت في صياغة بيان ضمني ركيك ساوى فيه مجلس الأمن بين الجاني والضحية وألقى اللوم على لبنان كما ألقاه على إسرائيل، كذلك ظلت أمريكا تطالب اللبنانيين بضبط النفس طوال أيام الهجوم في الوقت الذي كانت تحرض إسرائيل على الهجوم. وهذا ما دفع بعض المسؤولين

اللبنانيين إلى التأكيد بأن الهجوم الإسرائيلي على جنوب لبنان قد تم بتنسيق إن لم يكن بتحريض غربي.

لكن أسلوب الإدارة الأمريكية المعلن والمنحاز كلياً لإسرائيل ضد العرب والمسلمين في هذه المرحلة يلقي كثيراً من التساؤلات لا سيما مع التخبط الواضح للسياسة الخارجية الأمريكية في القضايا الأخرى عدا قضية نصرة إسرائيل والحفاظ على تفوقها النوعي على العرب والمسلمين، وبنظرة فاحصة إلى آراء المراقبين وتقييمهم لشخصية ودور وأداء وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر نجد أن هناك شبه إجماع يتهم الرجل بالضعف، فقد أطلقت عليه مجلة تايم لقب «الشخص غير المثير» وقالت عنه «أركنساس جازيت»: «المرتجف»، أما «نيويورك تايمز» فقد وصفته على لسان كاتبها ويليام سافير «بالعاجز»، أما «لوس انجلوس تايمز» فقد نقلت عن هيلموت سوننفلدت المسؤول السابق في الخارجية الأمريكية قوله عن أداء كريستوفر خلال الفترة الماضية: «في الحقيقة إن الأداء كان بدون هدف ومشوشاً ولم يحدث أي أثر مقنع في الخارج وربما يكون قد أضر بمصالحنا بسبب وجود بعض الممثلين السيئين هناك حول العالم». وقالت عنه «التايم»: «لم تنجح سياسته الخارجية

حتى هذه اللحظة» ونقلت عن ديبلوماسي بريطاني وصفاً لشخصية كريستوفر قال فيه: «يبدو كريستوفر كناقل للمعلومات وليس كصانع للقرار».

هذا الوصف الأخير لشخصية كريستوفر ـ إن صح ـ مع الأوصاف الأخرى تجعلنا نتساءل إذن من يصنع القرار في الخارجية الأمريكية؟ الرئيس كلينتون من ناحيته أعلن أنه مشغول بحل القضايا الداخلية التي وعد الناخبين بها؛ فإذا كان كلينتون مشغولاً بقضاياه الداخلية وكريستوفر ناقلاً للمعلومات وليس صانع قرار فمن يصنع القرار الأمريكي إذن؟ الإجابة على هذا السؤال رغم وضوحها لدى كثير من المراقبين إلاَّ أنها بدت أكثر وضوحاً مع بداية جولة كريستوفر في أغسطس ١٩٩٣ في الشرق الأوسط وذلك من خلال التعرف على الوفد المرافق له الذي يتكون من. . دينيس روس المنسق العام لمفاوضات السلام وهو أحد أعمدة اللوبي الصهيوني المؤيِّد لإسرائيل في الإدارة الأمريكية ووصفه بعض المراقبين بأن صلاحياته تتجاوز أحياناً صلاحيات وزير الخارجية الأمريكي نفسه، أما العضو الثاني فهو إدوارد دجيرجيان مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط والذي عين سفيراً للولايات المتحدة لدى إسرائيل وكلف

بتسلّم مهام عمله في بداية عام ١٩٩٤ أملاً من أمريكا بأن يـوقـع العـرب علـى مـا يملـى عليهـم قبـل هـذا التـاريـخ ودجيرجيان من أصل أرمني ويعد أكثر خبراء الخارجية الأمريكية بالشرق الأوسط، أما العضو الثالث فهو أهارون ميللر الخبير في إدارة التخطيط السياسي في الخارجية الأمريكية وهو أحد أعمدة اللوبـي الصهيوني في الإدارة الأمريكية، أما الرابع فهو مارتن انديك مسؤول الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي وهو الرئيس الرسمي السابق للوبـي الرسمي اليهودي في الولايات المتحدة «إيباك».

لا أعتقـد بعـد التعـرّف علـى شخصيـة كـريسـتـوفـر وشخصيـة الـذيـن يحيطـون بـه أننـا بحـاجـة إلـى أي جهـد أو عناء لنعرف كيف يصنع القرار في الخارجية الأمريكية، ولنا أن نتوقع ما الذي سيفعله هؤلاء ــ الذين يستقبلون بالحفاوة والإطراء ــ ببلاد المسلمين وقضاياهم..؟!!

١٩٩٣/٨/١٠

• • •

من يحكم الولايات المتحدة؟

فجرت استقالة ديفيد ستاينر رئيس لجنة العلاقات اليهودية الأمريكية «إيباك» التى تعتبر أهم المنظمات اليهودية السياسية التي تعمل لرعاية المصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة ــ وذلك بعدما سرب أحد رجال الأعمال اليهود الأمريكيين حديثاً هاتفياً دار معه فضح خلاله سياسة اللجنة وتأثيرها في صناعة القرار الأمريكي بصفة عامة وتجاه الشرق الأوسط وإسرائيل بصفة خاصة وكشفه النقاب عن أن اللجنة قد جمعت تبرعات للرئيس الأمريكي المنتخب بيل كلينتون بلغت قيمتها ثلاثاً وستين مليون دولار أمريكي ــ كثيراً من الأمور المتعلقة بدور اللوبي اليهودي في صناعة القرار الأمريكي لا سيما وأن استقالة ستاينر توافقت مع نشر أول حوار صحفي للرئيس الأمريكي المنتخب بيل كلينتون نشرته مجلة «ميدل إيست انسايت» التي تصدر في واشنطن كل شهرين بالاشتراك مع صحيفة «نيويورك تايمز» التي تعد من أوسع وأكبر

الصحف الأمريكية انتشاراً لخّص فيه كلينتون سياسته تجاه العرب والكيان الصهيوني والشرق الأوسط بصفة عامة. ولعل أهمية هذا الحوار لا تكمن في أنه أول حوار ينشر مع الرئيس الأمريكي المنتخب فحسب وإنما لأن الرئيس قد اطلع على نصه قبل النشر ووافق عليه مما جعل كثيراً من المراقبين يعتمدونه كوثيقة سياسية هامة تساعد على فهم أسلوب وتفكير الرئيس الأمريكي الجديد تجاه منطقة الشرق الأوسط خلال الفترة القادمة، غير أننا مع اتفاقنا مع المراقبين فيما ذهبوا إليه وربطنا لما جاء في هذه المقابلة مع استقالة ديفيد ستاينر رئيس لجنة العلاقات اليهودية الأمريكية بعد فضيحته التي كشف خلالها دور اللوبي اليهودي في دعم كلينتون وتصعيده رئيساً للولايات المتحدة ودور لجنة العلاقات اليهودية الأمريكية في تشكيل الإدارة الأمريكية الجديدة ــ مع هذا فقد وجدنا أهمية أكبر لهذا الحوار حينما رجعنا إلى بيان لجنة العلاقات اليهودية الأمريكية «إيباك» الذي نشر في ختام مؤتمرها السياسي الثالث والثلاثين الذي عقد في العاصمة الأمريكية واشنطن في الخامس من ابريل ١٩٩٢ حيث وجدنا أن سياسة الرئيس الأمريكي الجديد بيل كلينتون لم تخرج عن إطار البيان الذي أصدرته اللجنة تجاه الشرق

الأوسط وتأكيداً لما وفقنا في الوصول إليه فإننا سوف نستند إلى نصوص ما جاء في بيان المؤتمر السياسي الثالث والثلاثين للجنة العلاقات اليهودية الأمريكية «إيباك» ولما جاء في مقابلة الرئيس كلنتون تجاه أهم القضايا التي تهمنا كمسلمين ومنها:

أولاً ـــ الموقف من الدولة الفلسطينية:

فقد نصت الفقرة (ج) من بند «دور الولايات المتحدة في عملية السلام» في بيان «إيباك» على «استمرار معارضة قيام دولة فلسطينية» وحينما سئل «كلينتون»: هل تؤيد قيام دولة فلسطينية مستقلة؟ قال: «كلا.. أنا أعارض هذا».

ثانياً ـــ الموقف من القدس:

نصت الفقرة الحادية عشرة من بيان «إيباك» على ضمان أن تظل القدس العاصمة الأبدية لإسرائيل عاصمة غير مقسمة وحرة تحت السيادة الإسرائيلية كما تؤيد «إيباك» نقل السفارة الأمريكية للقدس باعتبارها العاصمة الأبدية لإسرائيل.

وحينما سئل كلينتون: تحت أي ظرف يمكنك أن تفكر بنقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس؟ قال: أنا أعترف بأن القدس هي عاصمة إسرائيل ويجب أن تبقى القدس مدينة غير مقسمة ولكنني أعتقد أن التوقيت هو المسألة الحقيقية هنا ونقل سفارتنا إلى هناك

في الوقت الذي تستمر فيه المفاوضات يمكن أن يعرقل عملية السلام بطريقة يمكن أن تعطل الهدف ذاته الذي نسعى إليه».

ثالثاً ــ موقف أمريكا من المفاوضات:

جاء في البند الأول من بيان «إيباك»: يجب أن تتقيد السياسة الأمريكية بعدم فرض أية حلول على الأطراف المفاوضة، ويجب أن تقرر الأطراف المفاوضة بنفسها النتائج المقبولة لعملية السلام مع استمرار الالتزام بأمن إسرائيل على كل الأصعدة وضد كل التهديدات مع حاجة إسرائيل إلى دعم أمريكا لتحمل المخاطر من أجل السلام ولذلك فلا بد من توفير مناخ من الثقة والصبر والتفهم».

وجاء في إجابة كلينتون عن الدور الذي يجب أن تلعبه الولايات المتحدة الآن في عملية السلام ما نصه: «دورنا أن نخدم كوسيط صادق وفي أوقات أخرى كقوة دافعة وتستحق إدارة بوش الثناء لجلب الإسرائيليين والعرب إلى طوالة المفاوضات ولكنني لا أستطيع أن أفكر بطريقة يمكن للولايات المتحدة فيها أن تفرض إرادتها وتنتهي بتسوية سلمية، علينا أن ندعم العملية الراهنة

ولكن يجب علينا أن نصون التزامنا الخاص بشريكتنا الديمقراطية إسرائيل وبأمنها الشامل».

رابعاً ـــ المقاطعة العربية لإسرائيل:

جاء في بيان «إيباك» في هذا الجانب ما نصه: «حث الدول العربية على إثبات رغبة مخلصة للسلام عن طريق الكف عن الدعاية المضادة لإسرائيل، وإنهاء المقاطعة الديبلوماسية في الأمم المتحدة والمقاطعة الاقتصادية لإسرائيل والشركات التي تتاجر معها وحث الكونجرس والإدارة الأمريكية وأجهزتها والشركات الخاصة للضغط على الدول العربية وكل الملتزمين بالمقاطعة العربية لوقف هذا الالتزام وتحذيرهم من ضرر ذلك على علاقاتهم مع الولايات المتحدة».

أما كليتون فحينما سئل عن الذي يجب أن تفعله الولايات المتحدة ولم تفعله حتى الآن لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل، أجاب قائلاً: «المقاطعة العربية لإسرائيل هي حرب اقتصادية وعلى الولايات المتحدة أن تبين بوضوح بأننا لن نغمض أعيننا بعد الآن على هذه الممارسات، ولهذا أنا أؤيد مبادرة «نائبي» السناتور الغور لمنع توقيع العقود بين وزارة الدفاع

وتلك الشركات التي تشارك في مقاطعة جامعة الدول العربية لإسرائيل، وأبعد من هذا فأنا مصمم على أن أبذل كل ما في وسعي لأن تنهي الدول العربية هذه المقاطعة».

خامساً ــ أمن إسرائيل وتفوقها النوعي:

أكدت «إيباك» في البندين السابع والثامن من بيانها على اعتبار أن إسرائيل هي الحليف الوحيد لأمريكا في الشرق الأوسط الذي يمكن الاعتماد عليه وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة التي لن تصل القومية العربية أو الأصولية الإسلامية للسلطة فيها وبالتالي فقد حثت «إيباك» الإدارة الأمريكية على ضرورة تشجيع التوسع في التعاون في صناعات التسليح وتجارة السلاح بين البلدين مع استمرار دعم الولايات المتحدة لمشروع تطوير صاروخ «السهم» الإسرائيلي مع ضرورة عدم بيع أية أسلحة متطورة للدول العربية التي لم تدخل في اتفاقيات سلام مع إسرائيل وأن تنحصر هذه الأسلحة في الأسلحة التقليدية مع منع وصول الخبرة والتكنولوجيا إلى الدول العربية حتى من الدول الأعضاء في الاتحاد السوفيتي سابقاً مع تشجيع المزيد من التعاون في أي مشاريع ذات أهمية استراتيجية بين البلدين.

أما بيل كلينتون فحينما سئل عن الشروط المحددة والوسائل التي ستتبعها إدارته تجاه ضمان تفوق إسرائيل النوعي مع بيع أسلحة أمريكية إلى دول الشرق الأوسط الأخرى أجاب قائلاً: «سوف أبذل كل جهد لتحديد مبيعات الأسلحة والتقنية ذات الاستخدام المزدوج لتلك الأنظمة التي يمكن أن تكون معادية لنا في المستقبل، بالإضافة إلى التركيز على الحاجة لصيانة التفوق النوعي الإسرائيلي لأن التزامنا لإسرائيل هو ألاَّ نفعل أي شيء يمكن أن يغير التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في الشرق الأوسط».

هذه هي بعض المحاور الهامة التي توافق فيها الرئيس الأمريكي المنتخب بيل كلينتون في حوار نشر بعد أيام من انتخابه مع بيان لجنة العلاقات الأمريكية اليهودية الذي نشر في ختام مؤتمرها الثالث والثلاثين الذي عقد في واشنطن في إبريل ١٩٩٢ ومع التوافق التام بين الطرفين في هذه المحاور الرئيسية التي تهمنا كمسلمين فإننا نعتقد أنها ليست بحاجة إلى تعليق لوضوحها ولكنها بحاجة إلى طرح سؤال هام بل وطرحه بقوة.. وهو.. من سيحكم الولايات المتحدة ابتداء من العشرين من يناير ١٩٩٣: «إيباك» أم كلينتون؟

١٧/١١/١٩٩٢

اللوبي الصهيوني..
«وتأديب» كلينتون!!

لعب اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة دوراً هاماً وخطيراً في إيصال الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى البيت الأبيض، ورغم أن جانباً كبيراً من هذا الدور كان معلناً إلَّا أن جوانب كثيرة ظلت ولا تزال مجهولة، لكن أول فضيحة سياسية واجهها الرئيس كلينتون بعد فوزه بالرئاسة كشفت الدور الكبير المتوقع أن يقوم به كلينتون لصالح اليهود والدولة الصهيونية، فحينما تفجرت فضيحة ديفيد ستاينر رئيس لجنة العلاقات اليهودية الأمريكية «إيباك» التي وصفها رابين في خطابه الأخير بأنها «رأس الحربة للعلاقات الخاصة بين واشنطن والقدس» نشرت الصحف الأمريكية في ذلك الوقت نص الحديث التليفوني الذي دار بين ستاينر ورجل الأعمال اليهودي هاري كاتز، وكان ستاينر قد أشار أثناء حديثه إلى كاتز بأن «إيباك» قد

جمعت مبلغ ٦٣ مليون دولار من اليهود الأمريكيين دَعَّمَت بها حملة كلينتون الانتخابية ضد بوش، وقد أشار المراقبون وقتها إلى أن الإدارة الأمريكية الجديدة يبدو أنها سوف تطور العلاقات مع الدولة الصهيونية من مرحلة التحالف إلى مرحلة التبعية، وأن حديث تاينر ربما يكشف حجم التعهدات السرية التي أخذها اليهود على كلينتون مقابل دعمه وإيصاله للبيت الأبيض، لذلك حينما بدأت تفوح رائحة الفضيحة سارع ديفيد ستاينر إلى تقديم استقالته من رئاسة «إيباك» وخلفه في المنصب ستيفن جروسمان، وتم إغلاق هذا الملف في حينه حتى لا يسبب حرجاً لكلينتون الذي كان لا يزال يشكل إدارته في ذلك الوقت.

لكن هذا الحادث الذي كشفته المصادفة كان وسيظل الخيط الذي يربط الدعم اللامتناهي الذي تقدمه إدارة كلينتون إلى الدولة الصهيونية وطبيعة الضغوط التي يمكن أن تتعرض لها الإدارة الأمريكية حال تقاعسها أو تأخرها عن تنفيذ أي من التعهدات التي التزمت بها مقابل إيصالها إلى البيت الأبيض.

فقد كان أول تعهد نَفَّذَه الرئيس كلينتون هو أنه جمع أكبر عدد من الصهاينة داخل إدارته، حتى أن عدد

المناصب الرئيسية والمتنفذة التي حصل عليها يهود صهاينة في وزارة الخارجية وحدها بلغ سبعة مناصب على رأسهم دينيس روس الذي يجوب الدول العربية الآن كمنسق أمريكي رسمي لما يسمىٰ بمفاوضات السلام، ليقنع الدول العربية أو يجبرها على الخضوع لمطالب إسرائيل وشروطها، ولا يستطيع الرئيس أن يقوم بتعيين أي مسؤول رفيع المستوى في أي منصب دون موافقة اللوبي الصهيوني عليه، ولعل حادثة تعيين خلف لوزير الدفاع المستقيل ليس أسبن كشفت هذه الحقيقة بوضوح، ولم يقف النفوذ الصهيوني عند حد وزارة الخارجية، وإنما تخطاه إلى وزارة الدفاع وإلى البيت الأبيض، ويبدو أن اليهود الأمريكيين اكتشفوا أن نفوذهم في الإدارة الأمريكية قد فاق توقعاتهم، فنشب مؤخراً صراع بين الحرس القديم والحرس الجديد في لجنة العلاقات اليهودية الأمريكية (إيباك) حول الأماكن التي ينبغي على اليهود تركيز نفوذهم فيها، ففيما يرى طرف ضرورة تركيز النفوذ داخل الإدارة الأمريكية لا سيما البيت الأبيض ووزارتي الدفاع والخارجية، يرى الطرف الثاني ضرورة تركيز النفوذ في الكونجرس ومجلس الشيوخ إلاَّ أن الطرفين يعملان في كلا الاتجاهين.

وقد أحصى المراقبون ما قدمه كلينتون وإدارته إلى الدولة الصهيونية خلال عام واحد فوجدوه يفوق كل التوقعات، إلاّ أن مطلباً أساسياً كان رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين قد طلبه من الرئيس كلينتون أثناء زيارته لواشنطن في مارس ١٩٩٣ وتقاعس كلينتون في تنفيذه مما جعل اللوبي الصهيوني يقلب لكلينتون ظهر المجن، أما المطلب فهو الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي جوناثان بولارد الذي وصف وزير الدفاع الأمريكي الأسبق كسبار واينبرجر حجم المعلومات والوثائق السرية التي سربها إلى إسرائيل بأنها «مسيئة إلى حد يصعب محوها» و «أنه أعطى إسرائيل من المعلومات ما يجعل واشنطن تبدو ضعيفة وخانعة وغير قادرة على ممارسة أي ضغط أو مساومة» ولذلك وصف المسؤولون الإسرائيليون بولارد بأنه «الجاسوس الأكثر أهمية في تاريخ الدولة العبرية» ويشير المراقبون إلى أن هذا المطلب كان ضمن التعهدات التي أخذها اليهود على كلينتون قبل دعم ترشيحه إلى البيت الأبيض، إلاّ أن كلينتون حينما وصل إلى البيت الأبيض وجد تعهده هذا من التعهدات التي يصعب تنفيذها بسبب موقف «البنتاجون» الذي كان بولارد أحد خمسة أفراد فيه يعلمون دقائق أسراره ومفاتيح

الشيفرة لأهم المعلومات فيه، ولذلك حينما طلب كلينتون من وزير دفاعه السابق ليس أسبن أن يبحث عن مخرج للإفراج عن بولارد لم يجد أسبن سوى الاستقالة طريقاً لخروجه من هذه الورطة رغم ما أشيع عن أسباب أخرى لاستقالته.

وحينما شعر اللوبـي الصهيوني بأن كلينتون قد بدرت منه بعض التصرفات التي توحي أنه بدأ يتحرك بشـيء مـن الحـريـة والاستقـلاليـة، ويتقـاعـس عـن تنفيـذ المطالب الصهيونية، فسعوا إلى تأديبه حتى لا يخرج عن الحدود المرسومة له وسارعت وسائل الإعلام الصهيونية التابعة لـ «إيباك» بتفجير فضيحة «وايت ووتر» واستثمارها للضغط على كلينتون، ويشير المراقبون إلى أن كل القرائن المتعلقة بتفجير فضيحة «وايت ووتر» تشير إلى أن اللوبـي الإعلامي الصهيوني في الولايات المتحدة هو الذي كشف الوثائق الأولى للفضيحة وقام بتقديمها إلى خصوم كلينتون الجمهـوريـيـن، حتـى أصبحـت الآن مصـدر تهـديـد كبيـر للرئيس الذي حاول أن يمتص غضبتهم عليه بإعلانه أمام أعضاء اللوبـي الصهيوني «إيباك» أثناء استقبالهم له في البيت الأبيض في منتصف مارس ١٩٩٤ بأنه يعتبر القدس عاصمة إسرائيل الموحدة، إلاَّ أن ذلك لم يمنع إسحاق

رابين من أن يكرر أمام الصحفيين في واشنطن مطلبه الذي طلبه من كلينتون من قبل بخصوص بولارد قائلاً: «لقد وعدني كلينتون قبل ذلك بالإفراج عنه» ويبدو أن مؤشر فضيحة «وايت ووتر» سيرتبط بتنفيذ التعهدات التي تعهد بها كلينتون للوبـي الصهيوني الذي أصبح يضيق الخناق عليه كل يوم، ولن يقف الأمر عند فضيحة «وايت ووتر» ولكـن هنـاك مسلسـل كبيـر مـن الفضـائـح يعـده الصهـاينـة لكلينتون أهمه مقتل «فينست فوستر» صديق كلينتون الذي أعلن أنه انتحر في ظروف غامضة بعد إشاعات عن علاقته مع هيلاري زوجة كلينتون.

هذه المعطيات تشير إلى أن المسرحية الهزلية بين اللـوبــي الصهيـونـي وإدارة كلينتـون لا زالـت بهـا فصـول مثيرة، ولكن المؤسف أننا نجلس في موقع المتفرجين الذين هم نفس الوقت هم الضحايا.. وإن أضعف دور ممكـن أن يقـوم بـه الضحيـة هـو أن يسعـى لإدراك أبعـاد ما يشاهد وخلفيات ما يدور.. وإلى لقاء.. إلى أن يحين عرض فصل جديد.

١٩٩٤/٣/٢٩

• • •

المندوب السامي الأمريكي

لم يكن قرار الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في ١٨ يونيو ١٩٩٣ بتعيين إدوارد دجرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا سفيراً للولايات المتحدة في إسرائيل خلفاً للسفير وليم براون ابتداءً من يناير ١٩٩٤م مجرد قرار عادي، فمنصب السفير الأمريكي لدى إسرائيل هو أحد أرفع المناصب في وزارة الخارجية الأمريكية نظراً للعلاقة الخاصة التي تربط واشنطن مع تل أبيب وتنامي هذه العلاقة بشكل بارز خلال الفترة الأخيرة حيث أصبح اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة لا يتدخل في اختيار وتعيين السفير الأمريكي لدى إسرائيل فحسب، بل أصبح يتدخل في تعيين أي مسؤول رفيع المستوى في الإدارة الأمريكية، ولعل ما حدث خلال شهري يناير وفبراير ١٩٩٣ من تدخل صهيوني في اختيار وزير الدفاع ونائب وزير الخارجية الأمريكي يؤكد ذلك الأمر.

واختيار دجيرجيان لمنصب سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل لا يعتبر تقليلاً لشأنه أو مسؤولياته بصفته كان يشغل منصب وكيل وزارة الخارجية للشرق الأدنى وجنوب آسيا وكان مع اليهودي دينيس روس أبرز اسمين يتردد صداهما فيما يتعلق بسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وعمليات التسوية القائمة، وإنما يعتبر ترفعياً له كما جاء على لسان دجيرجيان نفسه لدوره ومسؤولياته في المنطقة حيث انتقل مكتبه من واشنطن إلى تل أبيب ليقوم بالإدارة الفعلية والتنفيذية لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة و بالتالي فإن الدور المنوط به أهم وأخطر من دوره كوكيل للخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا ولعل إلقاء الضوء على شخصية دجيرجيان وتاريخه يؤكد ذلك.

ولد إدوارد دجيرجيان في نيويورك عام ١٩٣٩ لعائلة أرمينية هاجرت من تركيا، وتخرَّج من جامعة جورج تاون عام ١٩٦٠م وحصل على دكتوراه فخرية من نفس الجامعة عام ١٩٩٢م، وشغل مناصب ومسؤوليات مختلفة في وزارة الخارجية الأمريكية ابتداءً من عام ١٩٦٣م وحتى الآن، ويعتبر من أبرز الشخصيات الأمريكية الملمة بشؤون الشرق الأوسط، عُين سفيراً ورئيساً للبعثات الأمريكية في

عدة دول عربية منها الأردن ولبنان والمغرب، وفي عام ١٩٨٨م عُين سفيراً للولايات المتحدة في سوريا وبدأ من أول يوم لتقديم اعتماده دوره كسر الجليد بين سوريا وواشنطن. وقال لدى تقديم اعتماده: «إنني لم آت للجلوس في بيت فاخر أو لحضور الحفلات وجمع المعلومات من الوسط الديبلوماسي وإنما أُفضل الطريقة المباشرة للاتصال والتعامل». وفي ٣٠ سبتمبر ١٩٩١م عاد إلى واشنطن وعين في ١٩٩١/٩/٣٠ مساعداً لوزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا وكان يحظى بتقدير خاص في إدارة بوش ويتمتع بعلاقات خاصة مع وزير الخارجية بيكر، وحينما نجح كلينتون وأخفق بوش في الانتخابات الأمريكية الماضية كانت أهم نصائح بوش إلى كلينتون أن يحتفظ بدجيرجيان في منصبه، وفي يناير ١٩٩٣م أصدر كليتون قراراً بتثبيت دجيرجيان في منصبه حيث كان التنسيق بين دجيرجيان وبين اليهودي دينيس روس «على أروع ما يكون». وخلال العام ١٩٩٣م كانت خطب دجيرجيان وشهاداته في لجان الكونجرس ومجلس الشيوخ وجولاته في الشرق الأوسط تحظى باهتمام واسع من قبل وسائل الإعلام العالمية وتلقى اهتماماً خاصاً من قبل وسائل الإعلام العربية والمسؤولين والسياسيين

والدبلوماسيين العرب والذين يتمتع دجيرجيان بعلاقات ودية مع كثير منهم.

وفي البداية أبدى بعض الدبلوماسيين العرب في واشنطن امتعاضهم من المدح والثناء الزائد الذي يبديه دجيرجيان نحو إسرائيل في خطبه وكلماته وتصريحاته الرسمية، إلاَّ أن قرار كلينتون بتعيين دجيرجيان سفيراً للولايات المتحدة لدى إسرائيل في ١٨ يونيو ١٩٩٣، أظهر أبعاد ذلك المديح، ويتمتع دجيرجيان بعلاقات خاصة ومميزة مع اللوبي اليهودي في واشنطن الذي قابل قرار كلينتون بترحيب وارتياح كبير.

كذلك رحبت إسرائيل على كافة المستويات ترحيباً غامراً بالقرار الأمريكي بتعيين دجيرجيان الذي كان يعلق في مكتبه في واشنطن صورة كبيرة للفيلسوف اليهودي مارتن بوبر، ويعتبر دجيرجيان الذي بدأ بممارسة مهامه بالفعل هو أول سفير أمريكي في تل أبيب، وقد اعتبر دجيرجيان تعيينه سفيراً للولايات المتحدة لدى إسرائيل تتويجاً لمشوار طويل قضاه في السلك الديبلوماسي الأمريكي امتد أكثر من ثلاثين عاماً وقد علق على طبيعة الدور الذي يقوم به في المنطقة بقوله: «وكأن تاريخي السابق كله كان إعداد لي من أجل تولي المنصب الجديد»

ويتقن دجيرجيان عدة لغات هي الإنجليزية والعربية والفرنسية والروسية والأرمنية.

هذه الخلفية الواضحة لشخصية إدوارد دجيرجيان وأدواره المختلفة وعلاقته بإسرائيل والعرب، تبرز طبيعة المهمة التي سيقوم بها في المنطقة كلها من خلال مكتبه في تل أبيب والتي أوجزها في عبارة واحدة أثناء مناقشته في ١٤ سبتمبر ١٩٩٣ أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس للموافقة على ترشيحه سفيراً للولايات المتحدة لدى إسرائيل حيث قال: «إن التزامنا بأمن إسرائيل وتفوقها النوعي التزام لا يتزعزع».

١٩٩٤/٢/٢٢



إينمان..
والنفوذ اليهودي في واشنطن

تمكن اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة من تحقيق نصر كبير داخل إدارة الرئيس بيل كليتون حينما تمكن من الإطاحة بوزير الدفاع المرشح بوبي إينمان قبل أيام من مثوله أمام الكونجرس لتثبيت تعيينه وزيراً للدفاع، وقد جاء إعلان الأدميرال بوبي إينمان سحب ترشيحه لمنصب وزير الدفاع الأمريكي في ١٨ يناير ١٩٩٤ مفاجأة للوسط السياسي والعسكري في الولايات المتحدة، فحينما يرفض شخص منصباً رفيعاً مثل هذا المنصب الذي يعتبر صاحبه هو الرجل الثاني في الولايات المتحدة، علاوة على انضواء ثلاثة ملايين شخص يعملون في مؤسسات الدفاع لدى الولايات المتحدة تحت قيادته فإن هذا الأمر يعتبر مثار جدل دون شك.

يقول ملف إينمان الشخصي إنه أمضى ٢٠ سنة في

البحرية الأمريكية ترقى فيها إلى أن وصل إلى رتبة أميرال ليصبح بعدها خبير الاستخبارات الوحيد الذي خدم مساعداً تنفيذياً متقدماً لنائب رئيس العمليات البحرية في الفترة بين عامي ٧٣ و ٧٤ وهو مركز لا يشغله سوى ضباط قياديين في الأسطول الأمريكي، ثم شغل بعد ذلك منصب رئيس الاستخبارات البحرية حتى عام ٧٦ حيث رقي بعد ذلك ليصبح الرجل الثاني في الاستخبارات الدفاعية في البنتاجون ثم شغل بعد ذلك منصب نائب رئيس وكالة الاستخبارات الأمريكية (سي. آي. إيه) ومسؤولاً عن الأمن القومي الأمريكي، ثم انتقل بعد تقاعده للعمل في إحدى الشركات الخاصة في تكساس.

وما إن أعلن الرئيس الأمريكي ترشيحه للأدميرال إينمان حتى أعلنت الصحف الأمريكية بداية ترحيبها بهذا الترشيح إلاَّ أن الثالوث الصهيوني المؤثر في الصحافة الأمريكية وليام سافير وأنطوني لويس في صحيفة «نيويورك تايمز» وجولدمان في صحيفة «بوسطن جلوب» شنوا حملة ضارية على إينمان بدأها سافير في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٣ حينما نشر مقالة انتقد فيها إينمان جرفت وراءها المتساقين في قطار الصحافة الأمريكي الخاضع للنفوذ الصهيوني، فانقلب الترحيب إلى استياء دفع إينمان إلى

إعلان سحب ترشيحه مؤثراً السلامة على خوض غمار معركة غير مريحة مع اللوبي الصهيوني الذي يتمتع بنفوذ كبير داخل إدارة كلينتون ويتحكم الآن في بعض المناصب الرئيسية والمؤثرة داخل الإدارة الأمريكية لا سيما في شؤون الدفاع والخارجية والأمن القومي وشؤون الشرق الأوسط.

وبغض النظر عن موقف إينمان فإن عداء اللوبي الصهيوني له يعود إلى عام ١٩٨١ حينما كان يشغل منصب نائب رئيس وكالة الاستخبارات المركزية ومسؤولاً عن الأمن القومي الأمريكي حيث أعلن اعتراضه عندما علم في ٧ يونيو ١٩٨١ على قيام إسرائيل باستخدام طائرات حربية أمريكية ضربت بها المفاعل النووي العراقي، وفي مؤتمره الصحفي الذي أعلن فيه سحب ترشيحه من منصب وزير الدفاع والذي عقده في ١٨ يناير ١٩٩٤ قال إينمان: «عندما ضرب الإسرائيليون المفاعل النووي العراقي نظرت إلى المسافة على الخريطة من إسرائيل إلى بغداد وتساءلت عن مصدر المعلومات التي استخدمتها إسرائيل لتوجيه الضربة وكيف حصلوا عليها؟ واكتشفت أنه خلال الأشهر الستة التي سبقت العملية كانت إسرائيل تتلقى في صورة منتظمة صوراً عبر الأقمار الصناعية الأمريكية عن بلدان بعيدة جداً عن حدودها مثل

باكستان وليبيا وكان وليم كيسي (رئيس سي آي إيه في ذلك الوقت) يعطي إسرائيل أكثر من اللازم».

وقد صرخ إينمان في وجه بعض مساعديه في ذلك الوقت قائلاً: «كيف يسمح لإسرائيل بإسقاط القنابل على أي مكان تشاء في الشرق الأوسط؟» وأصدر إينمان قوانين جديدة في البنتاجون بصفته مسؤولاً عن الأمن القومي الأمريكي في ذلك الوقت لا تسمح لإسرائيل بالحصول على ما تشاء من صور ومعلومات بواسطة أقمار التجسس الأمريكية إلاَّ إذا كانت بغرض الدفاع، أما التقارير الدورية فتزود إسرائيل بها على ألاَّ تزيد عن دائرة خارجية قطرها ٢٥٠ كيلو متراً، وقد دفعت قرارات إينمان وزير الحرب الإسرائيلي أريل شارون في ذلك الوقت إلى الغضب والاجتماع بوزير الدفاع الأمريكي كاسبر واينبرجر الذي أيد إينمان ورفض مطالب شارون مما دفع إسرائيل إلى تجنيد الجاسوس بوناثان بولارد الذي أشرنا إلى دوره من قبل في هذا الكتاب وكيف أنه أمد إسرائيل طوال عشر سنوات بأخطر وأدق الأسرار العسكرية الأمريكية وأن رئيس الوزراء الإسرائيلي رابين طالب الرئيس الأمريكي بيل كليتون مرات عديدة بالإفراج عنه وأن هذا الأمر جاري تدبيره الآن.

لم ينس شارون لبوبـي إينمان موقفه عام ١٩٨١ فما ان أعلن عن ترشيح إينمان لمنصب وزير الدفاع حتى قام أرييل شارون بالتوجه إلى الولايات المتحدة بحجة إعطاء محاضرات، لكن الحقيقة أن شارون قام بتسخين اللوبـي اليهودي ضد إينمان، فأعلن إينمان ـ للأسف ـ استسلامه من الجولة الأولى، لكن إنسحاب إينمان قد جاء ليؤكد عمق النفوذ اليهودي في الإدارة الأمريكية بل وفي المناصب الحساسة والرئيسية بها مما جعل كثيراً من الأمريكيين الذين يفهمون في السياسة يتساءلون. . من يحكم الولايات المتحدة بالفعل ويتحكم في تعيين المناصب الرئيسية بها؟ وجعل آخرين مثل المفكرة الأمريكية إيفون حداد والتي أوردت تصريحها هـذا مـن قبـل، يقـولـون: «لقـد احتـل اليهـود البيـت الأبيض. . وصرنا نحن الأمريكيين نطلق عليه. . البيت الأبيض المحتل».

١٩٩٤/٢/٨



محاكمة
نائب وزير الخارجية الأمريكي

بعدما نجح اللوبـي الصهيوني في الولايات المتحدة في يناير ١٩٩٤ في إجبار بوب إينمان مرشح الرئيس الأمريكي كلينتون لمنصب وزير الدفاع الأمريكي على سحب ترشيحه فقد تحولت قاعة الشؤون الخارجية في الكونجرس الأمريكي في الثامن من فبراير ١٩٩٤ إلى قاعة محاكمة من قبل اللوبـي الصهيوني في الولايات المتحدة لمرشح الرئيس الأمريكي بيل كلينتون لمنصب وكيل وزارة الخارجية الأمريكية ستروب تالبوت، وكان تالبوت الذي عمل في مجلة «تايم» الأمريكية الدولية طيلة اثنين وعشرين عاماً قد كتب خلال حياته الصحفية مقالات كثيرة ينتقد فيها النفوذ الصهيوني في الإدارة الأمريكية والدعم الأمريكي اللامتناهي لإسرائيل، وكان إعلان الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ترشيحه لتالبوت في نهاية ديسمبر

١٩٩٣ إشارة البدء من قبل «المنظمة الصهيونية الأمريكية» و «الائتلاف الوطني اليهودي» وهما من أكبر الجمعيات الأمريكية الصهيونية ـ كي تشن حملة شعواء ضد ترشيح تالبوت لم تقف عند حد توجيه الاتهامات إليه بمعاداته للصهيونية ومصالح إسرائيل العليا، وإنما سعت لدى الأعضاء اليهود وحلفائهم في مجلس الشيوخ والكونجرس من أجل إلغاء ترشيح تالبوت أو إعلان توبته العلنية عن كل ما نشره أو تحدث به من قبل عن إسرائيل ومصالحها، وأن يعلن ولاءه التام للسياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل، وأن أمن إسرائيل ومصالحها هما الغاية التي ينبغي على أي مسؤول أمريكي رفيع المستوى أن يسعى لتحقيقها بغض النظر عن توافق ذلك أو اختلافه مع مصالح الولايات المتحدة.

وكان مورثون كلاين رئيس «المنظمة الصهيونية الأمريكية» قد أعد دراسة من ٨ صفحات عن كتابات تالبوت المعادية لإسرائيل واليهود وطالب أعضاء الكونجرس بعد توزيعها عليهم بسحب ترشيحه.

وفي أغرب محاكمة يتعرض لها مسؤول أمريكي أمام الكونجرس وقف تالبوت أمام عدسات التلفزيون معلناً التوبة والولاء لإسرائيل وأنه قد اهتدى الآن إلى

الطريق المستقيم، وأن المقال الذي كتبه في مجلة «تايم» ونشر في ٧ سبتمبر ١٩٨١م لم يكن سوى «انحراف عن المعتقدات الجوهرية في غمرة سخونة المعركة الجدلية والصحفية» وقال تالبوت: «ببساطة لقد غيرت رأيي وإسرائيل هي دولة خاصة جداً في العالم بالنسبة للولايات المتحدة لأسباب عديدة بما فيها دورنا الذي نفخر به في ولادة إسرائيل وأن الالتزام الأمريكي بإسرائيل له مقوماته الأخلاقية وأسبابه الجغرافية والسياسية». ورغم هذه التوبة العلنية والتراجع الكبير الذي أبداه تالبوت معلناً أنه قد وعى الدرس الذي أراد الصهاينة أن يلقنوه إياه وأمثاله جيداً فإنه لم ينج من التوبيخ والتأنيب والتقريع من قبل ممثلي الصهيونية في الكونجرس.

فقد وقف السيناتور ميتز ذيوم قائلاً: «ليس سراً أن عدداً من المقالات التي كتبها تالبوت عن الشرق الأوسط قد أثارت تضارباً لكنى أدرك جيداً أن تالبوت يعمل مع إدارة أمريكية ملتزمة بأمن إسرائيل واستقرارها ورفاهيتها وأعتقد أن تالبوت يحب أن يفعل كل ما يستطيع لتحقيق هذا الهدف».

هنا تدخل تالبوت وقال: «إني أريد أن أوضح موقفي من هذه القضية: لقد اعتقدت دائماً أن العلاقات

الأمريكية الإسرائيلية صلبة ولا يمكن أن تتزعزع، كما أني اعتقدت دائماً أن دعم إسرائيل والحفاظ على قوتها أمر حيوي وفي مصلحة الولايات المتحدة، لأن قوة إسرائيل سوف تخدم هدف السلام والاستقرار في المنطقة».

وقف بعد ذلك السيناتور جيس هيلمز ممسكاً بملف تالبوت في يده وقال: «يا مستر تالبوت.. لقد كتبت مقالاً منذ بضعة أعوام هاجمت فيه اليهود وقلت إنهم يشكلون قوة أكبر من عددهم في الولايات المتحدة وانتقدت حكومة بيجن». ثم أخذ يقرأ فقرأت من مقال تالبوت وفي الختام قال له: «إن ما أفعله الآن هو أن أعطيك فرصة لكي ترد علناً أمام منبر مجلس الشيوخ على الشكاوى التي تلقيناها بالمئات حول كتاباتك فماذا تقول»؟؟.

أجاب تالبوت بانكسار: «أنا ببساطة غيرت رأيي والآراء التي عبرت عنها حول هذا الموضوع في هذا المقال قبل ١٣ سنة كانت انجرافاً وراء مواقفي السياسية خلال معاركي الصحفية ولم أعد متعلقاً بهذه المواقف القديمة، واعتقادي الآن هو أن إسرائيل هي حليف استراتيجي وخاص للولايات المتحدة، واعتقادي هو أنه يجب ألا تقوم أمريكا بالضغط على تلك الدول التي تربطها بها علاقات خاصة». وبعد نجاح الصهاينة في

محاكمة تالبوت خرجت الصحف الأمريكية في اليوم التالي وعلى رأسها «نيويورك تايمز» في عناوين رئيسية تقول: «تالبوت يتراجع عن انتقاد إسرائيل» ورغم التوبة العلنية والتراجع المخزي لتالبوت عن آرائه أمام أعضاء مجلس الشيوخ والكونجرس والشعب الأمريكي كله الذي كان يتابع المحاكمة أمام شاشات التلفزيون مما أدى إلى نجاحه في الاختبار.. . إلاَّ أن بعض الجماعات الصهيونية ظلت تطالب بسحب ترشيحه.

لكن الملفت في هذه المحاكمة التي قامت بها محاكم التفتيش الصهيونية في الكونجرس ومجلس الشيوخ أن مصالح أمريكا الخارجية على مستوى العالم ـ التي سيكون تالبوت مسؤولاً عنها بحكم منصبه كوكيل للخارجية الأمريكية وأقرب المرشحين للوزارة خلفاً لكريستوفر ـ لم تحظ باهتمام يذكر من قبل المحاكمين وكأنه لم تعد في الدنيا قضية يجب أن يهتم بها الأمريكيون سوى ولائهم لإسرائيل على حساب ولائهم لبلادهم ومصالحها العليا وعلاقاتها الخارجية الأخرى.

لقد كسبت إسرائيل بولاء تالبوت دعماً جديداً وقوياً لمصالحها في الإدارة الأمريكية، وغيَّر تالبوت جلده وتنازل خلال ساعتين عن أفكاره التي ظل يطرحها على

صفحات «تايم» طيلة اثنين وعشرين عاماً، وأبرزت محاكمته حقيقة هامة من الحقائق الكثيرة التي لا يتسع المجال لذكرها هنا وهي الفارق الكبير بين الذين يكتبون من منطلق أن الكلمة أمانة والفكرة عقيدة، وبين الذين يكتبون من منطلق الترف الفكري ومجاراة الأمور.

لذلك صدقت فراسة السيناتور جوزيف بايدن حينما رحب بتالبوت أثناء دخوله قاعة الشؤون الخارجية في الكونجرس الأمريكي قائلاً: «مرحباً بالوجه الآخر للقلم الصحفي».

١٩٩٤/٣/١

• • •

«بوش».. ويهود أمريكا

لم تكن زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين لأمريكا في أغ طس ١٩٩٢ من أجل تحريك قضية ضمانات القروض فحـ ،، تلك التي اتخذ الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش منها وسيلة يناور بها لمداراة الأطراف العربية المشاركة والداعمة للمفاوضات العربية الإسرائيلية، فإسرائيل كانت تعلم سلفاً بأبعاد تلك المناورة، وما سوف تؤول إليه في الختام، وإنما كانت الزيارة بالدرجة الأولى من أجل «فتح المزاد» بين مرشحي الرئاسة الأمريكيين بوش وكلينتون فيما يتعلق بما سوف يقدمه كل منهما لإسرائيل، ومع الأولويات والاهتمامات التي وضعها بيل كلينتون في برنامجه الانتخابي بالنسبة لإسرائيل ولقائه مع رئيس وزرائها رابين لم تكن قضية العشرة مليارات دولار المتعلقة بضمانات القروض لدى بوش سوى حلقة من سلـ لة من المنح الكبرى التي زايد بها على كلينتون وأعلن عن تقديمها لإسرائيل بعد ذلك

وتسخيناً للمزاد الذي أعلنه رابين في أمريكا قال حينما رجع إلى القدس المحتلة «إنه لم يحصل من واشنطن على كل ما يريد».. وبعد هذا التصريح تواردت الأخبار عن المنح والهدايا التي أعلن بوش عن تقديمها فعلياً إلى إسرائيل متخطياً بذلك حاجز الوعود التي أعلنها منافسه كلينتون، فقرر بوش منح إسرائيل فوائض الأسلحة والعتاد الأمريكي دون مقابل، كذلك نقل ما قيمته ٧٠٠ مليون دولار من فائض الأسلحة الأمريكية في أوروبا بناء على اتفاق سابق، ثم أعلن بعد ذلك البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري مركزاً على الأهمية الاستراتيجية لإسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة في هذا الوقت أكثر من أي وقت مضى، وأن الرئيس بوش سيعمل في حالة انتخابه على تعميق هذه العلاقة الاستراتيجية التي وضعها الرئيس السابق ريجان على شكل اتفاقات ومذكرات كانت أبرزها مذكرة التفاهم التي وقعت بين أمريكا وإسرائيل في مايو ١٩٨٦ ثم اتفاقية التعاون المشترك في المجالات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي وقعت في إبريل عام ١٩٨٨ لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لتكون اختباراً لأي مرشح أمريكي للرئاسة يأتي فيما بعد حتى يبين موقفه من هذه الاتفاقية التي نقلت إسرائيل من الدولة الصديقة

إلى الدولة الشريكة الحليفة التي ترعى مصالح أمريكا والغرب في المنطقة.

ولم تقف مزايدة بوش على كلينتون عند هذا الحد بل اندفع بقوة تجاه صاحب المزاد ليعلن في سبتمبر ١٩٩٢ في خطاب ألقاه أمام مؤتمر جمعية «بي بريث» اليهودية في واشنطن معارضته لإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ودعا العرب إلى إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل وتحدث على حد زعمه عن الأجواء الجديدة التي تتخذها الحكومة الإسرائيلية لتحسين حياة الفلسطينيين اليومية في الأراضي المحتلة، وأخذ يعدد إنجازات إدارته في مجالات مساعدة إسرائيل والمحافظة على تفوقها النوعي في المنطقة، وقال إن قيام أمريكا بإقناع الأطراف المتنازعة في المنطقة بالجلوس وجهاً لوجه والتفاوض على السلام «قد انهى عزلة إسرائيل الدولية» ثم تطرق إلى أهمية «الشراكة الاستراتيجية الأمريكية الإسرائيلية» وأن أمن إسرائيل مسؤولية أمريكية وقال معتذراً عن موقفه السابق من ضمانات القروض «في السابق أُسِيءَ تفسير بعض ملاحظاتي وقد أعربت علناً عن أسفي لأي ألم تسببت فيه هذه الكلمات» وأكد على شراكة إسرائيل للولايات المتحدة فيما يتعلق بالاستقرار في

الشرق الأوسط فأعلن عن عزمه على إعادة إحياء تقليد إجراء المشاورات الكاملة بين الولايات المتحدة وإسرائيل في المسائل المتعلقة بالاستقرار في الشرق الأوسط، وشدد على «الصداقة» التي تربط بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وفي ختام المؤتمر برز يهودي مشاكس من بين الحضور وقال للرئيس بوش: ألا زلت تعارض قيام دولة فلسطينية مستقلة؟ فقال بوش «نعم لا أزال أعارض قيام الدولة الفلسطينية».

بعد كل هذه القائمة الطويلة من المنح والوعود والاسترضاءات والاعتذارات التي قدمها بوش عن جريمته الكبرى في حق اليهود حينما أجّل منحة العشرة مليارات دولار والتي قدمها بعد ذلك وقدم معها اعتذاره وأسفه العلني مع منح أضعافها.. بعد كل هذا قابل أعضاء جمعية «بني بريث» اليهودية خطاب الرئيس الأمريكي بتصفيق فاتر دون حماس سبب ــ دون شك ــ إحباطاً وخيبة أمل لدى الرئيس والأكثر من ذلك أن «رويتر» نقلت عن أعضاء بارزين من اليهود الذين شاركوا في المؤتمر قولهم «رغم كل هذه الوعود والتنازلات التي قدمها بوش إلاَّ أن اليهود الأمريكيين سوف يؤيدون منافسه بيل كلينتون بشكل ساحق».

١٩٩٢/٩/٢٢

المقاطعة العربية..
والضغوط الأمريكية

بدأت الضغوط الأمريكية الأوروبية تأخذ محوراً جديداً تجاه الدول العربية لإنهاء مقاطعتها لإسرائيل والشركات العالمية التي تتعامل معها، ورغم أن المقاطعة العربية لإسرائيل بدأت رسمياً عام ١٩٥١ إلاَّ أن اتفاقية كامب ديفيد التي وقعت بين مصر والكيان الصهيوني ومن بعدها توريط العرب فيما يسمى بمفاوضات السلام العربية الإسرائيلية قد ساعد أمريكا والدول الغربية أن تستجيب للمطالب الإسرائيلية بممارسة ضغوط على الدول العربية حتى تنهي مقاطعتها لإسرائيل، بعدما ثبت أن هذه المقاطعة رغم هشاشتها تسبب خسائر سنوية للكيان الصهيوني تقدر بمليارين ونصف مليار دولار أمريكي.

وكان كل من الرئيس الأمريكي جورج بوش والرئيس المنتخب بيل كلينتون قد وضعا على قائمة

وعودهما لليهود والكيان الصهيوني أنهما سوف ينهيان المقاطعة العربية لإسرائيل في أقرب وقت، بل إن كلينتون صرح بأنه سيتخذ مواقف متشددة تجاه الدول التي ستستمر في فرض المقاطعة الاقتصادية. وكانت الإدارة الأمريكية قد قامت بالفعل بالضغط على بعض الدول العربية بعد حرب الخليج لإنهاء مقاطعتها لإسرائيل والشركات التي تتعامل معها، وقد عبر وزير الخارجية الأمريكي بالوكالة لورانس إيجلبرجر عن عزم واشنطن الأكيد على إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل في رسالة بعث بها إلى مؤتمر زعماء اليهود الأمريكيين الذي عقد في واشنطن في أكتوبر ١٩٩٢ وقال إيجلبربر «أن الإدارة الأمريكية سوف تشن حملة بالتنسيق مع المجموعة الأوروبية لإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل والشركات التي تتعامل معها» وفي أعقاب إعلان إيجلبرجر أعلنت ألمانيا أن المقاطعة العربية الاقتصادية لإسرائيل غير قانونية ولم تقف عند هذا الحد بل أصدرت قانوناً أجلت تطبيقه حتى مايو ١٩٩٣ يقضي بتغريم أي شركة تلتزم بالمقاطعة العربية لإسرائيل بغرامات تصل في حدها الأقصى إلى ٦٠٠ ألف دولار.

وفي نفس الوقت قام جون ميجور رئيس الوزراء البريطاني في خطوة وصفت بأنها ملفتة وتحول سياسي

بارز بتوجيه نقد شديد إلى المقاطعة العربية لإسرائيل وأعلن أنه سوف يقود حملة أوروبية سعياً لإلغائها، وأشارت تقارير مختلفة إلى أن فرنسا وهولندا ودولاً أوروبية أخرى بدأت تطرح الموضوع بقوة لتشكيل قوة ضاغطة على الدول العربية لإجبارها على إنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل والشركات التي تتعامل معها.

وتطرح هذه الخطوة الأروبية تساؤلات وشكوك عديدة لا سيما وأن الحكومات الأروبية كانت تنأى بنفسها فيما مضى أن تتناول هذه القضية أو تتحدث عنها خشية أن تغضب الدول العربية التي ترتبط معها بعلاقات ومصالح واسعة.

إلَّا أن ذلك لا يعني وجود تجاوزات وعلاقات تجارية سرية بين شركات ومؤسسات تعمل في بعض الدول العربية ومؤسسات وشركات إسرائيلية في الكيان الصهيوني حيث تقوم الآن شركة أمريكية صغيرة واسمها «انترناشيونال تليكو ميونكيشن ديسكونت» بتقديم خدمات تليفونية تمكن مستخدمي الهاتف في الدول العربية من الاتصال بالكيان الصهيوني عن طريق الاتصال برقم في ولاية نيوجيرسي الأمريكية فيحصلون بشكل مباشر أوتوماتيكي على خط دولي أمريكي ليصبح في وسعهم

طلب الرقم الذي يريدونه داخل الكيان الصهيوني وقد أصبحت هذه الشركة تحقق أرباحاً طائلة عبر قائمة زبائن كبيرة من الشركات والمؤسسات الغربية الموجودة في بعض الدول العربية والتي تتعامل بطرق ملتوية مع شركات إسرائيلية في مجالات عديدة من أهمها مجال الأجهزة الكهربائية وتجارة المواد الكيماوية وغيرها من المنتجات الإسرائيلية التي تتسرب بالفعل إلى كثير من الدول العربية عبر قبرص ودول أوروبية أخرى.

لقد أصبحت المقاطعة العربية للكيان الصهيوني رغم هشاشتها هي السلاح الوحيد الباقي لمقاومة الغزو الإسرائيلي لنا في بيوتنا، وإن الرضوخ للضغط الأمريكي الأوروبي لن يعني سوى تنشيط الكيان الصهيوني لاقتصاده وضرب الدول العربية في العمق وتدمير بنيتها الأساسية في كافة المجالات، ويكفي شاهداً ما فعله ويفعله اليهود بمصر الآن تحت بند التطبيع وإنهاء المقاطعة الذي بدأ بتصدير «البيض الإسرائيلي» وانتهى بتصدير «الإيدز» وتدمير الحاصلات الزراعية المصرية وإفساد ملايين الأفدنة من الأرض الخصبة عن طريق السماد والبذور الإسرائيلية المدمرة.

إن هذه الدول التي تتكتل الآن لإنهاء المقاطعة

العربية لإسرائيل لها مصالح مع العرب أكبر من مصالحها مع إسرائيل، وأن العرب يملكون من الأسلحة ما يستطيعون أن يفرضوا به قرارهم على الدنيا كلها ـ لو أرادوا ـ لكن متى وكيف وأين ومن يقوم بفرض هذا القرار؟

١٩٩٢/١١/١٧

• • •

مكاسب «رابين»..
وخسائر المسلمين

ذهب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى أبعد مما ذهب إليه أي رئيس أمريكي سابق، بل ربما أبعد مما كان يحلم به إسحاق رابين رئيس وزراء العدو الصهيوني وذلك عندما أعلن كلينتون في مؤتمر صحفي جمعه مع رابين أثناء زيارة الأخير لواشنطن في مارس ١٩٩٣ بأن «الديمقراطية الإسرائيلية هي الصخرة التي تقوم عليها العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، وأنها النموذج المضيء لشعوب العالم التي تتصدر الصراع من أجل تحقيق الديمقراطية في بلادها»، ولم يقف كلينتون عند حد الإطراء لأكبر نظام عنصري إجرامي متسلط على مستوى العالم ووصفه بأنه «مثل مضيء للشعوب حول العالم» وإنما أكد على أن العلاقات الأمريكية الإسرائيلية مرتكزة على «مصلحتنا المشتركة في شرق أوسط أكثر سلاماً،

شرق أوسط يعطي إسرائيل في النهاية الاعتراف والقبول اللذين سعى إليهما شعبهما منذ أمد طويل» وأضاف كلينتون قائلاً «لقد اتفقت والمستر رابين على أن يكون هدفنا المشترك سلاماً حقيقياً ودائماً وعادلاً وشاملاً ويرتكز على القرارين ٢٤٢، ٣٣٨ ويجب أن يشمل تطبيعاً كاملاً وعلاقات ديبلوماسية وحدوداً مفتوحة وتجارة وسياحة (مع الدول العربية) إضافة إلى أمن «إسرائيل» وتعهد كلينتون بتوسيع التعاون الاستراتيجي والعلمي بين الولايات المتحدة و «إسرائيل» في المستقبل، وجدد التزامه بالمحافظة على تفوقها النوعي على جميع جيرانها العرب، وللتدليل على ذلك فقد تم الإعلان عن هيئة أمريكية ـ إسرائيلية للعلوم والتقنية تمهيداً لملاقاة تحديات القرن الحادي والعشرين والتنسيق العسكري للتصدي للصواريخ العربية، وقد أوضح كلينتون أن اقتصاد الدولتين سيستفيد أيضاً نتيجة رفع المقاطعة قريباً، ووجه كلينتون كلامه إلى رابين قائلاً: «ستكون هذه السنة سنة تدعيم العلاقات بين بلدينا ويجب أن تكون سنة السلام في الشرق الأوسط وأمامنا مسؤولية وفرصة تاريخية».

أما رابين الذي كان يتجول أثناء زيارته في أروقة

الإدارة الأمريكية كما يتجول في أروقه إحدى إدارات حكومته في تل أبيب فقد وقف مزهواً بالمكاسب التي حصل عليها وأكد بدوره أنه سيبلغ الشعب الإسرائيلي بأن «لدى «إسرائيل» صديقاً في البيت الأبيض» وأشار إلى الاتفاق الإسرائيلي الأمريكي على ملاحقة الحركات الإسلامية التي وصفها بأنها تقف في طريق السلام، وذكر بأن الدولتين ستبحثان في المستقبل القريب وبكثير من الاستعجال في كيفية مواجهة مختلف «أوجه التعصب الذي أدى إلى الإرهاب القاتل الذي وصل إلى الولايات المتحدة أخيراً» ودعا رابين إلى إشراك «الدول الحرة» من أجل التشاور حول الوسائل الرامية إلى «كبح جماح» (الإسلاميين) التطرف الذي يشكل تهديداً واصفاً «الأصولية» بأنها تشكل تهديداً لأمن إسرائيل ودول المنطقة.

ووجه رابين الشكر إلى كلينتون لإعلانه عن عزمه الاستمرار في المحافظة على تفوق إسرائيل النوعي على الدول العربية «لأنه لا يمكننا الانتصار في المعركة من أجل السلام من دون تفوق نوعي حيث إن هذا التفوق النوعي سيسمح لقوات الدفاع الإسرائيلية بالمساهمة في المجهود العام للمحافظة على الاستقرار في منطقتنا العاصفة» وأخذ رابين تأكيدات من كلينتون بأن

المساعدات الأمريكية لإسرائيل سواء العسكرية أو الاقتصادية والتي يبلغ حجم المعلن عنها ثلاثة بلايين دولار لن تمس من قريب أو بعيد، كما إشار إلى أن «كُلًا من الولايات المتحدة وإسرائيل سوف يجددان مذكرة التفاهم بينهما ـ التي وضعها ريجان ـ لمدة خمس سنوات أخرى في إبريل ١٩٩٣».

ورغم عدم الإشارة إلى الموقف الأمريكي من بعض المطالب الإسرائيلية المعلنة التي حملها رابين معه إلى الولايات المتحدة مثل طلب «إسرائيل» تخزين أسلحة أمريكية حديثة في «إسرائيل» وبناء قاعدة بحرية أمريكية في ميناء حيفا بحيث تتواجد فيه وباستمرار حاملة طائرات أمريكية مع توابعها من قطع البحرية فإن المكاسب والوعود الضمنية الشاملة قد منحت «إسرائيل» أكبر من ذلك، مما دفع رابين أن ينهي زيارته للولايات المتحدة قبل موعدها بعدما حقق كل مطالبه وحصل من المكاسب على أكبر مما كان يتوقع.

ومع الإهمال والتجاهل الكامل والواضح لمشاعر واهتمامات الدول العربية من قبل الرئيس كلينتون خلال مؤتمره الصحفي الذي عقده مع رابين واندماجه بالكلية مع مفاهيم «إسرائيل» ومطالبها فإنه لم يسع حتى في إجابته

عن السؤال الذي وجه إليه حول ميله الأكثر إلى جانب إسرائيل لكي يعدل من انحيازه الشديد فقال «إن الدول الأخرى المعينة (يقصد الدول العربية) تعرف أن للولايات المتحدة علاقات وصداقة وروابط تاريخية مع إسرائيل وتعرف أن الولايات المتحدة «تلتزم بكلامها وتبذل ما في استطاعتها لدعم أمن كل الأطراف إذا تم التوصل إلى اتفاق».

انتهى المؤتمر وعاد رابين مظفراً بالمكاسب الكبيرة إلى الكيان الصهيوني ولم يقم العرب حتى بشجب الانحياز الأمريكي.

إن كل يوم يعتمد فيه العرب والمسلمون على أمريكا هو إضافة جديدة لرصيدهم من الخسائر في كافة المجالات، فالإسلام دين هوية وحضارة يستمد منه المسلمون خيريتهم وانتماءهم وامتدادهم في التاريخ وسيادتهم على سائر الناس، أما الذين يصرون على استمداد وجودهم من أمريكا أو من غيرها فإنهم يسيرون في الطريق المؤدي إلى الهاوية، لأن كلاًّ من أمريكا و «إسرائيل» تعلم ماذا تفعل وكيف تحقق أكبر قدر من المكاسب، ولكن بقي على الحكومات العربية والإسلامية أن تدرك ماذا ينبغي أن تفعل لا لتحقق مكاسب ـ فقد

أصبح هذا الأمر وهماً في ظل الأوضاع الراهنة ــ ولكن حتى تقلل من رصيدها العالي من الخسائر، تلك الخسائر التي تتحول إلى مكاسب في جيب العدو الإسرائيلي عن طريق الوسيط الأمريكي في كافة المجالات، فمتى تعود أمتنا إلى خيريتها وإلى سيادتها؟ ومتى تتحول خسائر المسلمين إلى مكاسب؟

٦/٤/١٩٩٣



الشَّراكة الاستراتيجية..
وفلسفة المساعدات الأمريكية

سبق أن أشرت في هذا الكتاب تحت عنوان «مكاسب رابين.. وخسائر المسلمين» إلى مدى ما ذهب إليه الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من ثناء ومدح لإسرائيل أثناء زيارة رابين للولايات المتحدة في مارس ١٩٩٣ إلى حد وصفها بأنها الدولة الديمقراطية الوحيدة في المنطقة، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى تعهدات أمريكية لإسرائيل وصلت إلى حد الشراكة الاستراتيجية والمصير المشترك، ووعود ضمنية بأن أمريكا لن تكف في مساعيها لجعل كل دول المنطقة تفتح أسواقها وعلاقاتها مع إسرائيل سواء بالترغيب أو الترهيب، يؤكد هذا ما حدث في الثامن والعشرين من إبريل ١٩٩٣ حينما وقف إدوارد دجيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط وجنوب آسيا أمام اللجنة الفرعية

الخاصة بأوروبا والشرق الأوسط التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي ليدلي ببيان الإدارة الأمريكية حول المساعدات الخارجية لدول الشرق الأوسط.

وقفت طويلاً أمام نص البيان الذي أدلى به دجيرجيان ثم وقفت أطول أمام برنامج المساعدة المقدم لإسرائيل وبرنامج المساعدة المقدم إلى مصر، وهالني ما بينهما من فروقات ليس في حجم مبالغ المساعدات فحسب، وإنما في أسلوب توظيفها ومردودها ونتائجها على كلا البلدين وعلى المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى لا سيما المردود الاستراتيجي الضخم الذي تحصل عليه الولايات المتحدة من وراء مساعداتها المقننة لمصر.

بدأ دجيرجيان حديثه عن المساعدات الأمريكية لإسرائيل مؤكداً على أن الدعم الأمريكي لإسرائيل ليس قائماً على مصالح كما هو الحال مع باقي الدول وإنما قائم على العلاقة الخاصة بين إسرائيل والولايات المتحدة والمرتكزة على القيم الديمقراطية المشتركة وأن الرئيس كلينتون مصمم على جعل العلاقات التي تربط بين بلدينا «أقوى وأكثر مرونة» ثم أعاد التأكيد على أن التزام الولايات المتحدة الراسخ بأمن إسرائيل وتفوقها العسكري

النوعي ـ على دول المنطقة ـ هو التزام يقوم على إدراكنا للتحديات المستمرة لأمن إسرائيل وشراكتنا الاستراتيجية معها». ثم استعرض دجيرجيان برنامج وحجم المساعدات الأمريكية لإسرائيل والتي يبلغ حجم المبالغ المعلنة منها ثلاثة مليارات دولار علاوة على عشرة مليارات أخرى ضمانات للقروض «لمساعدة جهود إسرائيل لاستيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفيتي السابق وأثيوبيا ودول أخرى» كما أشار إلى برنامج المساعدة الأمنية فقال «يهدف برنامج المساعدة الأمنية إلى تعزيز إسرائيل حرة ديمقراطية تشاركنا الكثير من قيمنا الاجتماعية والسياسية ويساعد برنامج التمويل العسكري الأجنبي إسرائيل على الحفاظ على قدرتها الدفاعية ضد أي مجموعة محتملة من المعتدين». وحينما أشار إلى برنامج المساعدة الاقتصادية قال: «أما برنامج الدعم الاقتصادي (E.S.F) فإنه يساعد إسرائيل على تقليص التضخم، واستمرار نمو اقتصادها الحر، والحفاظ على مستوى معيشي مقبول لشعبها في مواجهة متطلبات محلية كبيرة ومستويات هجرة عالية، ونفقات دفاعية مرتفعة» هذا باختصار ما ذكره دجيرجيان حول فلسفة المساعدات الأمريكية لإسرائيل.

أما عن فلسفة المساعدات الأمريكية لمصر ونتائجها

فيقول دجيرجيان «لقد كان عائد توظيف مساعداتنا الأمنية في مصر على مدى العقد الماضي ممتازاً، إذ وظفت مصر مساعداتنا لتدعيم مؤسساتها العسكرية واقتصادها معززة بذلك دورها الهام بالإسهام في استقرار الشرق الأوسط وتعزيز الأهداف الأمريكية في المنطقة..» «لقد قدمت مصر دعماً أساسياً للوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، «ومصر هي شريكنا العربـي الرئيسي لإحلال سلام عربـي إسرائيلي وتدعيم القوى المعتدلة في الشرق الأوسط السريع التأثر» «كما أبدت مصر تعاوناً متناهياً في المفاوضات الجارية بين مصر وإسرائيل وجاراتها العربيات الأخريات».

أما فيما يتعلق ببرنامج التمويل العسكري فقد أشار دجيرجيان إلى تحول مصر إلى الأسلحة الأمريكية بعدما «كانت الكتلة السوفياتية وحتى عام ١٩٧٩ هي المورد الرئيسي للمعدات العسكرية لمصر» وأنها الآن أصبحت تعتمد على «أنظمة السلاح الأمريكية ذات التقنية المتفوقة» وعلاوة على ذلك فإن مصر «تعكف على رفع قدرتها على التعاون الوثيق مع القوات الأمريكية».

أما فيما يتعلق بتوظيف المساعدات الأمريكية في مصر على المستوى الاقتصادي فقد قال دجيرجيان عن

مصر التي كانت أكبر بلد زراعي في المنطقة «إن برامجنا قد طورت مصر لتصبح سوقاً كبيراً للمنتجات الأمريكية وبصفة خاصة المنتجات الزراعية، لقد أصبحت مصر ثالث أكبر سوق أجنبية تستورد القمح منا». وعما جنته مصر من وراء مساعدات أمريكا خلال العقد الماضي يقول دجيرجيان في نفس التقرير «إن مصر لا تزال تواجه تحديات اقتصادية مثبطة للهمة: فنسبة البطالة تبلغ عشرين بالمائة بعد أن كانت لا تتعدى منزلة الآحاد في أوائل الثمانيات والنمو الاقتصادي بطيء، ومعدل النمو السكاني على الرغم من تدنيه لا زال سريعاً جداً وشاهد الشعب المصري مستوى معيشته يتدنى بدرجة كبيرة خلال الخمس سنوات الأخيرة».

إن هذا الكلام هو لإدوارد دجيرجيان مساعد وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، ولم أت بشيء من عندي إلاَّ المرارة التي يغص بها حلقي كلما أعدت قراءة هذا التقرير، ليس من كلام دجيرجيان فالرجل أولاً وأخيراً يخدم مصلحة بلاده، ولكن للبلادة التي لحقت بنا ونحن نتابع هذه الحقائق الواضحة دون أن نحرك ساكناً، فقبل عشر سنوات لو كتب كلاماً مثل هذا لسمعنا صياحاً هنا وصراخاً هناك ممن يسمون أنفسهم

بالنخبة، أما الآن فاللعب أصبح على المكشوف، وهؤلاء الذين يسمون أنفسهم بالنخبة أصبحوا يفلسفون الفلسفة الأمريكية ويخدعون بها الشعوب.

إن الكلام الذي ذكره دجيرجيان ليس بحاجة إلى تعليق وإنما بحاجة إلى فهم وإلى استيعاب، فالعقل العربي يجب أن تعاد صياغة مفاهيمه من جديد وفق دينه وعقيدته وبيئته حتى يدرك أبعاد ما يدور حوله ويعلم أن أمريكا لا تعمل إلاَّ لمصلحتها ومصلحة الشراكة الاستراتيجية لها مع إسرائيل، فكلام مساعد وزير الخارجية الأمريكي واضح مثل الشمس، ولكن.. ولكن.. يا ويح الشجي من الخلي».

١٩٩٣/٥/١١

• • •

السلام على الطريقة الأمريكية(١)

في الوقت الذي تواصل فيه الولايات المتحدة ضغوطها على الدول العربية للدخول كراهية أو طواعية في لعبة السلام المرعوم مع إسرائيل، فإنها تواصل دعمها العسكري اللامحدود للكيان الصهيوني بكل أنواع ووسائل التكنولوجيا العسكرية الحديثة بشكل مثير.

ففي الثالث عشر من إبريل ١٩٩٤ وقف فريدريك سميث مساعد وزير الدفاع الأمريكي لشئون الأمن الإقليمي أمام جلسة استماع في الكونجرس الأمريكي ليتحدث عن آخر العطايا والهبات الأمريكية العسكرية الضخمة إلى إسرائيل، وقال سميث: إن إدارة الرئيس كلينتون قد قررت منح إسرائيل ٢٥ طائرة حربية من طراز (اف ١٥ آي) ومعدات عسكرية متطورة أخرى بما قيمته ٢,٤ بليون دولار تحت بند الهبة العسكرية السنوية الأمريكية للكيان الصهيوني والتي تبلغ قيمتها ١,٨ بليون دولار، وقال إن الصفقة في مصلحة سياسة الولايات

المتحدة وأمنها القومي، وكان بيان وزارة الدفاع الأمريكية الذي صدر بهذه المناسبة قد أكد أن الصفقة «تعزز أمن دولة صديقة كانت دائما ولا تزال قوة مهمة للاستقرار السياسي والتقدم الإقتصادي في الشرق الأوسط، وأن إسرائيل سـ ـ ـعمل هذه الطائرات لتدعيم سلاح طيرانها ولتقوية قدراتها الدفاعية وتحقق أهداف الولايات المـ ـحدة الإقليمية بالنسبة إلى الأمن القومي والإسرائيلي والمحافظة على تفوق إسرائيل النوعي...». وذكر سمـ ـ، في شهادته أن هذه الطائرة ذات التكنولوجيا العالية سوف تمكن إسرائيل من ضرب أهداف عسكرية تصل إلى عمق ١٥٠٠ كيلو متر وأنها تصلح للاسـ ـتخدام في كل الظروف والأحوال الجوية وأن إسرائيل كانت تأمل في العام ١٩٩٣ في الحصول على ٢٠ طائرة فقط من هذا النوع إلاَّ أن وزارة الدفاع الأمريكية اقترحت زيادة العدد إلى ٢٥ طائرة بناء على مخاوف أمريكية من اندلاع حرب في الشرق الأوسط».

وعلاوة على هذه الصفقة الضخمة فقد أعلن سـ مـ ث أن إسرائيل سوف تتلقى من واشنطن ٥٠ طائرة مقاتلة من طراز فالكون (اف ـ ١٦) تؤخذ مباشرة من المخزون الجاري للقوات الجوية الأمريكية وذلك دون أن تتكفل إسرائيل بأى مصاريف، وتضاف هذه الطائرات إلى برنامج

المنح العسكرية الأمريكية لإسرائيل، وقال سميث: إن وزارة الدفاع الأمريكية قررت منح إسرائيل هذه الطائرات بقيمة مخفضة بلغت ٥ ملايين دولار فقط للطائرة الواحدة في الوقت الذي باعت فيه تركيا الطائرة الواحدة من نفس النوع بأربعين مليون دولار تقريباً وهو نفس المبلغ الذي ستكلفه القوات الجوية الأمريكية لإستبدال كل طائرة من هذه الطائرات، وقال سميث: «إن مصر والأردن قد أبديا رغبة في الحصول على طائرات من طراز (اف ـ ١٦) لكن هذين البلدين لن يحصلا على هذه الطائرات، لأن حق السحب من الاحتياطي هو حق خاص لإسرائيل فقط ولا يحق لغيرها، وأن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في العالم التي تستطيع الاستفادة من برنامج حساب الاحتياطي الذي خصص لإسرائيل من وزارة الدفاع الأمريكية في أعقاب حرب الخليج بمقدار ٧٠٠ مليون دولار».

وقد أبدى المراقبون العسكريون دهشتهم إزاء هذه الصفقة الكبرى التي حصلت عليها إسرائيل والتي لن تكلف إسرائيل شيئاً من قيمتها، لكن فريدريك سميث كان قاسياً على إسرائيل حينما حملها قيمة تكلفة نقل الصفقة من أمريكا إلى الكيان الصهيوني قائلاً: «على إسرائيل أن تدفع ثمن نقلها»!!.

وكان قائد سلاح الجو الإسرائيلي الجنرال هيرتزل بودينفر قد أعلن في آخر يناير ١٩٩٤ : «أن حصول إسرائيل على الطائرة (اف ١٥ اي) سوف يعطيها قوة رادعة لا سابقة لها، وقال بودينفر: «إنها مقاتلة استثنائية تتمتع بإمكانيات تبرر سعرها المرتفع، وقد أثبتت فعاليتها خلال حرب الخليج، ويمكن لهذه الطائرة أن تنقل كمية كبيرة من الأسلحة ضمن إشعاع يقدر بألف ميل (١٦٠٩ كم) خارج الحدود الإسرائيلية»، وكان الجنرال زئيف إيتان أحد الأخصائيين في معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب قد صرح لوكالة «فرانس برس» في الثلاثين من يناير الماضي ١٩٩٤ قائلا: «إن هذه الطائرة تعتبر المقاتلة الأكثر تطوراً في سلاح الجو الأمريكي وتصل قيمتها إلى ١٠٠ مليون دولار».

لكن ذهول المراقبين الذين يتابعون الضغوط الأمريكية على الدول العربية للخضوع والدخول في لعبة السلام في الوقت الذي تتدفق فيه الأسلحة الأمريكية الحديثة على إسرائيل ترقبا لحرب قادمة في الشرق الأوسط ـ حسب تصريحات المسئولين الأمريكيين ـ لم يدم طويلاً أمام الشهادات التي أدلى بها وارن كريستوفر وزير الخارجية الأمريكي أمام الكونجرس الأمريكي يومي

٢٩ و ٣٠ مارس ١٩٩٤، والتي لخصها جاك شارملو مراسل وكالة الأنباء الفرنسية في واشنطن في تقرير نشر في الثالث من إبرايل ١٩٩٤ قائلاً: «لقد رسم وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر في الأيام الأخيرة سياسة أمريكية في الشرق الأوسط تعتبر أكثر السياسات تأييدا لإسرائيل لكنها تحمل في طياتها سمة المواجهة مع العالم العربي والإسلامي»، وكان كريستوفر قد أكد استمرار تدفق المساعدات الأمريكية بأنواعها على إسرائيل ودعم أمريكا للمستوطنين الجدد، لأنهم على حد زعمه يمثلون «الضامن لرسوخ الديمقراطية في إسرائيل» كما انتقد كريستوفر الدول العربية بسبب استمرار مقاطعتها لإسرائيل ووصف المقاطعة العربية بأنها: «أمر غير مبرر وغير مرغوب فيه إلى حد كبير»، وقد اعتبر شارملو تصريحات كريستوفر «تهديداً للعالم العربي لا يتضمن إنصافاً في الوقت الذي وصل فيه الحوار مع إسرائيل إلى طريق مسدود».

لكنه السلام.. السلام على الطريقة الأمريكية الذي ربما تبدو صورته أكثر وضوحا إذا ألقينا نظرة على حجم المساعدات العسكرية الضخمة التي حصلت عليها إسرائيل من الولايات المتحدة خلال الأعوام القليلة الماضية.

السلام على الطريقة الأمريكية(٢)

«إن التزام الولايات المتحدة بأمن إسرائيل كان منذ أمد طويل ولا يزال حجر الزاوية في سياستنا تجاه الشرق الأوسط». . «وكان نقل التكنولوجيا المتقدمة ولا يزال عنصراً حيوياً آخر في التزامنا باستمرار التفوق النوعي لإسرائيل وقد حققنا ذلك من خلال برامج تعاونية مكثفة في مجال البحوث والتطوير ومبيعات الأسلحة».

كانت هذه فقرات من الخطاب الذي ألقاه فريدريك سميث نائب وزير الدفاع الأمريكي بالوكالة لشؤون الشرق الأدنى وجنوب آسيا في جلسة استماع تابعة للجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس الأمريكي عقدت في ١٣/٤/١٩٩٤ حول المساعدات العسكرية الأمريكية التي ستقدم لدول الشرق الأوسط في العام ١٩٩٥ وقدرت المساعدات المقدمة لإسرائيل بـ ١,٨ مليار دولار علاوة على مساعدات من مخزونات وزارة الدفاع بقيمة ٧٠٠ مليون دولار ومخزونات الحرب الاحتياطية بمقدار

٣٠٠ مليون دولار.

والعجيب أن هذا الدعم الأمريكي الهائل لإسرائيل يأتي في الوقت الذي تحض فيه الولايات المتحدة الدول العربية على الحد من التسلح ومن تطوير الأسلحة وشرائها، وتدفع الدول العربية للدخول في اتفاقيات سلام وتعاون مع إسرائيل، وكانت صحيفة هاآرتس الإسرائيلية قد ذكرت في تقرير لها نشر في ١٩٩٣/٧/٥ نقلاً عن وثيقة رسمية للبنتاجون بأن اتفاقيات الأسلحة التي ستوردها الولايات المتحدة لإسرائيل في عام ١٩٩٤ تقدر قيمتها بـ ٢,٩ بليون دولار.

وقد كان عام ١٩٩١ الذي دعت فيه الولايات المتحدة الدول العربية للسلام مع إسرائيل ـ وحضت الدول العربية على حضور مؤتمر السلام في مدريد في أكتوبر ١٩٩١ ـ هو عام الدعم العسكري الأمريكي اللامحدود لإسرائيل مع الضغوط على الدول العربية في عدم امتلاكها للأسلحة المتطورة والحديثة، ففي هذا العام ١٩٩١ أجاز الكونجرس الأمريكي مشروع قرار يقضي بأن يقوم الجيش الأمريكي بتخزين أسلحة ومعدات حربية أمريكية سنوياً في إسرائيل بما قيمته ٣٠٠ مليون دولار، وفي نفس العام زودت أمريكا إسرائيل بـ ٢٥ طائرة

مروحية «أباتشي» ذات التكنولوجيا الفائقة ليصبح عدد طائرات الأباتشي لدى إسرائيل ٥٠ طائرة، وفي نفس العام ١٩٩١ صدر في الولايات المتحدة كتاب أيدرو كولبورمن «علاقات خطيرة» وكان محوره قصة العلاقات السرية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، ودار موضوع الكتاب حول ما قامت به خمس إدارات أمريكية متعاقبة بتدعيم خطط إسرائيل في تصنيع أسلحة نووية، كما كشف الكتاب النقاب عن دفعات اليورانيوم المخصب التي جرى تهريبها من مفاعل نووي أمريكي في مدينة «أبولو» في ولاية بنسلفانيا الأمريكية إلى إسرائيل.

وفي أكتوبر ١٩٩٢ حصلت إسرائيل من الولايات المتحدة في عشر دقائق على ما لم تحصل عليه في عشر سنوات حينما أقر الكونجرس الأمريكي قرض العشرة مليارات دولار التي ستستخدمها إسرائيل في تدعيم الاستيطان وترسيخ دعائم المستوطنات، كما حصلت إسرائيل على أسلحة من مخزون الولايات المتحدة في أوروبا بلغت قيمتها حسب تقدير المراقبين ٣٥٠٠ مليون دولار دخلت ضمن نطاق الهبات الأمريكية لإسرائيل، كما قام البنتاجون بتمويل مرحلتين من مراحل تطوير الصاروخ الإسرائيلي المضاد للصواريخ «أرو» وبلغت مساهمة

أمريكا في المرحلة الأولى ١٥٨ مليون دولار، وفي المرحلة الثانية ٣٦٠ مليون دولار حيث من المقرر أن يدخل الصاروخ في الخدمة في عام ٩٥ ـ ٩٦.

وكان وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر قد أعلن في سبتمبر ١٩٩٢ أثناء لقائه مع أعضاء مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، «أن الولايات المتحدة وإسرائيل قد توصلتا إلى اتفاق في خمس مجالات يقضي بالحفاظ على التفوق العسكري النوعي لإسرائيل في الشرق الأوسط ومن هذه المجالات: تمكين إسرائيل من استخدام تجهيزات ومعدات من مخازن الجيش الأمريكي في أوروبا، وضم إسرائيل إلى شبكة الأقمار الاصطناعية العالمية للحماية من الصواريخ، ونقل خبرات تكنولوجية عسكرية حديثة إلى «إسرائيل» والإشراف على الحد من سباق التسلح في الشرق الأوسط بالتنسيق مع الولايات المتحدة».

وفي نفس الوقت ذكرت الوكالات نقلاً عن راديو إسرائيل أن سلاح الجو الإسرائيلي سوف يحصل من الولايات المتحدة على طائرات تدريب أمريكية من طراز «سكاي هوك» وطائرات هجومية من طراز كوبرا وأخرى مروحية من طراز سي ٨/٥٢، وقد أعلن ديفيد عفري

مدير عام وزارة الحرب الإسرائيلية على أن هذه الطائرات ستزود بها إسرائيل منحة دون مقابل.

أما في المجال النووي فقد أعلن سيمور هيرش صاحب كتاب «خيار شمشون» بأن إسرائيل تمتلك مائتي قنبلة نووية، وذكر جان فرانسوا ريجل كاتب افتتاحيات مجلة «الاكسبرس» الفرنسية وهو معروف بميوله نحو إسرائيل في حوار نشرته مجلة الحوادث في ٢٢/٤/١٩٩٤ «بأن التصاميم العسكرية الأمريكية الحساسة تصل إلى تل أبيب في نفس الوقت الذي تصل فيه إلى البيت الأبيض». وفي نفس المقابلة ذكرت المجلة «بأن معلومات أكثر من خبير أوروبي في بروكسل تؤكد بأن إسرائيل التي تفاوض الآن على السلام مع العرب يعكف خبراؤها مع خبراء أمريكيين في معهد «التخنيون» في حيفا على وضع التصاميم الخاصة بالقنبلة النيوترونية التي تبيد الكائنات البشرية وحدها فيما تبقى الأشياء على حالها، كما أن خبراء في مؤسسة «الصناعات العسكرية» يطورون قذائف انشطارية تتناسل في ساحة المعركة، فالقذيفة الواحدة تتحول عند انفجارها إلى مجموعة كبيرة من القنابل التي تنفجر في كل الاتجاهات».

وفي مجال الأقمار الاصطناعية فإن المعلومات

الوثيقة تشير إلى أن نحو ٥٠ خبيراً أمريكياً وصلوا في ٢٠ مارس ١٩٩٤ إلى تل أبيب للعمل في ورشة القمر الاصطناعي الجديد «أفق ٣» الذي تموله الولايات المتحدة وبعض المنظمات الصهيونية في الولايات المتحدة وعلى رأسها «إيباك».

لقد أصبحت أمريكا تعطي إسرائيل الآن كل شيء في الوقت الذي تخدع به العرب بالسلام ونزع أسلحة الدمار الشامل وجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح إلى آخر ذلك من العبارات التي تطبق على العرب دون اليهود، ومع هذه الكميات المهولة من الأسلحة التي تمنحها أمريكا لإسرائيل مع تأكيدات كل مسؤول أمريكي في كل مناسبة على ضرورة تفوق إسرائيل النوعي على كل جيرانها العرب، فلا زال بعض العرب يصم آذانه ويعمي بصيرته ويلهث وراء سراب السلام.. وهذه بعض معالم هذا السلام.. السلام على الطريقة الأمريكية.



«رابين»..
واستعداء أمريكا على المسلمين

«إن على الولايات المتحدة أن تدعم إسرائيل حتى تسطيع أن تشن الحرب على الإسلاميين أعداء السلام الذين يهددون الجزائر وأنظمة الحكم في مصر وتونس وغيرهما فالمتطرفون الإسلاميون على وشك الاستيلاء على مقاليد السلطة في الجزائر».

هذا ما أعلنه رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين في واشنطن في نوفمبر ١٩٩٣ محدداً معالم الاستراتيجية الإسرائيلية الصهيونية الجديدة في المنطقة بعدما انزلق العرب إلى مستنقع المفاوضات والاتفاقات السرية والعلنية مع اليهود، وما نادى به رابين في واشنطن ليس سوى تتويج للجهود التي بذلها الصهاينة في إقناع أوروبا وأمريكا بعد سقوط الاتحاد السوفيتي بأن هناك عدواً جديداً يهدد مصالح هذه الدول في المنطقة لا يقل خطورة

عن الشيوعية هو: المد الإسلامي والحركات الإسلامية، وأن على أمريكا والغرب أن يدعموا إسرائيل بأضعاف ما كانوا يدعمونها به من قبل حتى تظل حائلاً بين الإسلام والغرب على حد زعم الصهاينة، وقد تمثل ذلك على ألسنة كثير من المسؤولين الإسرائيليين في مناسبات وأماكن مختلفة كان من أبرزها ما نادى به الرئيس الإسرائيلي السابق حاييم هرتزوغ في فبراير ١٩٩٣ أثناء زيارة قام بها إلى بريطانيا وهولندا قال فيها: «إن العالم منشغل الآن بأنباء القنبلة النووية وأسلحة الدمار الشامل في المنطقة.. ولكن هنالك تطوراً أخطر من ذلك بكثير وأشد فتكاً وهو تنامي الأصولية الإسلامية».

وبعد لقائه مع رئيس الوزراء البريطاني جون ميجور خرج هيرتزوغ إلى الصحفيين قائلاً: «إن إسرائيل هي جزء من المعركة الكبرى ضد الأصولية وأن عليها مكافحة التيار الإسلامي الأصولي في شتى أرجاء الشرق الأوسط وليس في إسرائيل وحدها».

أما شيمون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي، فقد سعى أثناء زيارته لواشنطن في فبراير ١٩٩٣ إلى إقناع إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بضرورة دعم إسرائيل حتى تتمكن من مواجهة الخطر الأصولي الإسلامي

الزاحف، الذي لا يقل تهديده للمنطقة ـ حسب زعم بيريز ـ عن الخطر الشيوعي السابق، وقال بيريز في كلمة ألقاها في البيت الأبيض أمام المسؤولين في الإدارة الأمريكية: «يجب على الولايات أن تزيد مساعداتها لإسرائيل ـ بدلاً من تخفيضها ـ حيث إن إسرائيل تخوض الآن حرباً طاحنة ضد التطرف الإسلامي، وإسرائيل تدفع ثمن السلام وتدفع ثمن ضرب الجماعات الإسلامية المسلحة التي تريد ضرب السلام وقتل المفاوضات».

وفي مارس ۱۹۹۳ قام رابين بزيارة إلى الولايات المتحدة طرح فيها على الرئيس كلينتون التعاون لمكافحة «الإرهاب الإسلامي المتطرف» على حد زعمه، وفي خطابه الذي ألقاه في نفس الزيارة أمام اتحاد المنظمات اليهودية في واشنطن قال رابين: «إننا لسنا متأكدين بعد من أن الرئيس كلينتون وفريقه يدركان تماماً خطر الأصولية الإسلامية والدور الحاسم لإسرائيل في محاربتها» ثم استعدى الدول العربية على أبنائها قائلاً: «وإن العالم العربي والعالم عموماً سيدفع الثمن باهظاً إن لم يتم إيقاف هذا السرطان الإسلامي» وأضاف رابين قائلاً: «إن مقاومتنا ضد الإرهابيين المسلمين القتلة

مقصود منها أيضاً إيقاظ العالم الذي يرقد في سبات عميق على حقيقة هامة هي أن الخطر جاد وحقيقي ويهدد السلام العالمي، واليوم نقف نحن الإسرائيليين في خط النار ضد الإسلام الأصولي، ونحن نطالب كل الدول وكل الشعوب أن يكرسوا انتباههم إلى الخطر الضخم الكامن في الأصولية الإسلامية».

ولم يتوقف الخطاب الصهيوني عند تصريحات المسؤولين الإسرائيليين وإنما تخطاه إلى كافة المنظمات والمؤسسات الداعمة للصهيونية وكذلك الكتّاب الصهاينة الذين يكتبون في الصحف الأمريكية الكبرى مثل «النيويورك تايمز» و «الواشنطن بوست». ففي مؤتمر لجنة الشؤون الأمريكية الإسرائيلية «إيباك» الذي عقد في واشنطن في إبريل ١٩٩٣ دعت «إيباك» إلى ضرورة التصدي لأخطار «الأصوليين الإسلاميين» خصوصاً في منطقة الشرق الأوسط، ودعت «إيباك» الولايات المتحدة إلى «الاعتماد على الحليف الإسرائيلي للقيام بتحقيق هذا الهدف».

أما الكاتب الأمريكي الصهيوني سول موديل فيقول: «يجب أن يدرك الأميريكيون بأن إسرائيل قد خدمتهم لسنوات طويلة حينما وقفت حائلاً ضد انتشار الخطر

الشيوعي في الشرق الأوسط، والآن وبعد زوال هذا الخطر برز خطر هائل جديد هو الأصولية الإسلامية التي تقف إسرائيل أمامها لأنها تهدد الشرق الأوسط بل وتهدد العالم المسيحي أيضاً ومن ثم يجب على الأمريكيين أن يدعموا إسرائيل بكل قوة حتى تواجه هذا الخطر الجديد».

إن هذا العزف الصهيوني على وتر العداء البارز والحرب المعلنة على الإسلام والإسلاميين يقوم على استراتيجية الحصار واستعداء الحكومات الغربية والعربية على الإسلاميين رغم قناعة اليهود حسب قول إيمانويل سيفان مستشار رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين لشئؤون الحركات الإسلامية والعالم العربي بأنه: «لا يمكن القضاء على الحركات الإسلامية ولكن علينا أن ننظر في وقت واحد إلى قدرة التحرك الذاتية لهذه الحركات، وما تقوم به الحكومات المعنية تجاهها».

ومن ثم قامت إسرائيل بعرض خبراتها في قمع الإرهاب على بعض الدول العربية حتى تقوم هذه الدول باستخدامها في قمع الحركات الإسلامية بها، كما عقدت تحالفات ومعاهدات تهدف إلى تطويق العالم الإسلامي ابتداءً من جمهوريات آسيا الوسطى المسلمة ومروراً بأريتيريا التي التقى رئيسها أسياس أفورقي مع رابين في

فبراير ١٩٩٣ ووضعوا خطة «المواجهة الخطر الإسلامي المتطرف الذي يهدد منطقتي الشرق الأوسط والقرن الإفريقي» وانتهاءً بدول المغرب وخاصة الجزائر، ويرمي الكيان الصهيوني من وراء حملته المعلنة ضد الإسلام والإسلاميين إلى عدة أهداف من أهمها:

١ ـ توحيد الجبهة اليهودية داخل الأراضي المحتلة وخارجها وتشجيع الهجرة اليهودية لمواجهة المد الإسلامي والصحوة الإسلامية في المنطقة.

٢ ـ تشويه صورة الإسلام والإسلاميين وخلط المفاهيم لدى الغرب بوصف كل ما هو إسلامي بأنه إرهابي، ووصف الإسلاميين بأنهم سوف يقومون حال وصولهم إلى السلطة بتكميم الأفواه وإلغاء المؤسسات الديمقراطية.

٣ ـ إزالة الفجوة بينها وبين بعض الأنظمة العربية غير المستقرة ودعوتها إلى المصالحة والاتحاد ضد العدو الجديد المشترك المتمثل في الحركات الإسلامية والمد الإسلامي في المنطقة.

٤ ـ تقديم نفسها كبديل رئيسي للولايات المتحدة والغرب للحفاظ على مصالحهم في المنطقة من خطورة المد الأصولي الإسلامي كما حافظت على مصالحهم أثناء

الخطر الشيوعي من قبل، ومن ثم الحصول على مساعدات مالية وعسكرية ضخمة تحول إسرائيل كما قال رابين إلى «أعلى درجات التفوق التقني والعسكري على جاراتها».

٥ ــ استعداء أمريكا والدول الغربية على المسلمين المقيمين فيها ودعوتهم إلى «محاربة الإرهاب الأصولي المحتمل من الجاليات الإسلامية المقيمة في الدول الغربية» على حد زعم إسرائيل.

وقد استطاع رابين خلال زيارته في نوفمبر ١٩٩٣ لواشنطن أن يجر الإدارة الأمريكية إلى منزلق وعر خطير حينما حصل على مساعدات عسكرية ومالية ضخمة بموجب هذه الحرب التي أعلنها، وأهمها مطالبته بالحصول على السوبر كمبيوتر الذي يخشى الخبراء العسكريون الأمريكيون من أن تزويد إسرائيل به سوف يمكنها من الحصول على مستوى جديد من التكنولوجيا الحساسة التي ستجعلها تطور برامجها النووية وصناعة الصواريخ الباليستيكية العابرة للقارات وغيرها من البرامج النووية الأخرى.

إن تجاوب الإدارة الأمريكية للتحالف مع رابين ضد المد الإسلامي والصحوة الإسلامية بدعم الكيان الصهيوني دعماً لا محدوداً وتلبية مطالبه التي يدّعي بها أنه يحمي

المصالح الأمريكية في المنطقة سوف يجر الولايات المتحدة إلى طريق وعر حيث إنها بهذا تستعدي أكثر من مليار مسلم عليها وعلى سياساتها في المنطقة بما يهدد مصالحها بالفعل، ونحن لا ندري حتى الآن ما هي أهداف الإدارة الأمريكية من وراء الأمر خاصة بعد استقبال الرئيس كلينتون في نهاية نوفمبر ١٩٩٣ للكاتب المارق المرتد سلمان رشدي في البيت الأبيض، ولا ندري ما هي دوافع كلينتون التي أهان بها أكثر من مليار مسلم باستقباله الحافل للمارق رشدي.

أما الحرب التي أعلنها رابين على الإسلاميين فإنها كما صرح مستشاره إيمانويل سيفان لن تقضي على الحركات الإسلامية، ولكنها سوف تزيد جذوتها اشتعالاً ولن يرهب الإسلاميين ما يحشده رابين ولا ما يحصل عليه من أموال من الغربيين.

﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ لِيَصُدُّوا۟ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ۚ فَسَيُنفِقُونَهَا ثُمَّ تَكُونُ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً ثُمَّ يُغْلَبُونَ ۗ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِلَىٰ جَهَنَّمَ يُحْشَرُونَ ﴿٣٦﴾ ﴾ [الأنفال/٣٦] وإن لنا معك كمسلمين موعداً لن تخلفه يا رابين «فارتقب إنا مرتقبون».

٧/١٢/١٩٩٣

الباحثون عن السراب في واشنطن

ظهرت ظلال الفشل على الجولة العاشرة لما يسمى بالمفاوضات العربية الإسرائيلية قبل بداية انعقادها، غير أن عمرو موسى وزير الخارجية المصري وحنان عشراوي الناطقة باسم الوفد الفلسطيني، ظل كل منهما يبدي تفاؤله بما يدور في واشنطن، دون أن يقدموا عبارات واضحة ومحددة عن دواعي هذا التفاؤل، الذي يتبعانه عادة بعبارات، أصبحت تتردد بعمومية مع كل تصريح يطلقانه حول المفاوضات، مثل تصريح عمرو موسى الذي نشرته الشرق الأوسط في ٦/٨ ١٩٩٣ والذي قال فيه «لا شك في أن هناك نوعاً من التقديم والتغيّر في الموقف الإسرائيلي من عملية السلام وهو تقدم نأمل في أن يستمر ويتواصل إذا ما أرادت إسرائيل حقاً المساهمة في إحلال السلام الشامل والعادل والدائم الذي يخدم جميع الأطراف

في المنطقة» هذه العبارة أصبحت «اكلشيه» يتردد إطلاقه منذ الإعلان عن مبادرة السلام الأمريكية منذ العام ١٩٩١، ومنذ بداية كل جولة من الجولات العشر، كانت عادة تنتهي كل جولة منها بفشل للعرب وآمال للإسرائيليين تجعل وزير الخارجية الإسرائيلي شيمون بيريز في تفاؤل دائم منذ بداية المفاوضات.

وإذا كان من حق بيريز أن يتفاءل وهو يدّعم كل يوم أركان دولته أمام التنازلات العربية، فلا ندري أي حق للعرب بالتفاؤل وهم يسلبون كل يوم مساحات من بلادهم، ويتنازلون كل يوم عن جزء من حقوق شعوبهم، بغية إرضاء الإسرائيليين من ناحية، وإرضاء الشريك المنحاز المتمثل في الولايات المتحدة من ناحية أخرى، التي تؤكد كل يوم رسمياً عبر تصريحات المسؤولين فيها على انحيازها التام والكامل لإسرائيل ومخططاتها الاستعمارية في المنطقة، وتواصل ضغوطها اليومية على الوفود العربية لتقديم مزيد من التنازلات لإسرائيل، ولا تقف عند حد ذلك بل تدافع إسرائيل للهيمنة على المنطقة، حتى تكون تل أبيب مركزاً للإدارة والهيمنة الأمريكية على الشرق الأوسط مع بداية العام ١٩٩٤ يؤكد هذا اختيار الإدارة الأمريكية لإدوارد دجيرجيان مساعد

وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط، الذي يلعب دوراً كبيراً في المفاوضات، ليكون سفيراً لها في إسرائيل في بداية العام ١٩٩٤، الذي يتوقع أن يجبر المفاوضون العرب للقبول قبل بدايته بكل ما تفرضه عليه كل من أمريكا وإسرائيل، ويقوم دجيرجيان بتحريك السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط من خلال موقعه الجديد في إسرائيل، حسب وصف الإدارة الأمريكية له «ليواصل لعب دوره القيم والأساسي في جميع قضايا الشرق الأوسط».

لقد خضع السادات للضغوط الأمريكية ووقع في عام ١٩٧٩م على كامب ديفيد، بعدما كان أعد حقائبه لمغادرة واشنطن رافضاً التوقيع، لكنه وقع في النهاية مراعاة لصديقه كارتر ـ على حد تعبيره ـ مما دفع وزير الخارجية حينئذٍ محمد إبراهيم كامل أن يقدم استقالته قبل حفل التوقيع، احتجاجاً على التنازلات الضخمة التي قدمها السادات لليهود، تحت الضغط الأمريكي، ويبدو أن الوفود العربية ستخضع في النهاية لما خضع له السادات، لكن بعد مزيد من الجولات الفاشلة التي تمكن إسرائيل من مزيد من المكاسب والعرب لمزيد من التنازلات.

إن معظم المراقبين لما يدور في واشنطن بما فيهم محللـون وديبلـومـاسيـون غـربيـون بـل ويهـود معـادون للصهيونية، مثل أوري ديفيس أستاذ العلوم السياسية في جامعة اكستر البريطانية، يرون استحالة قيام سلام بين العرب وإسرائيل، من خلال المعطيات التاريخية والشواهد الآنية لواقع الأحداث، ويقول بعضهم: كيف يمكن أن يتم ذلك في ظل تأكيد رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين مراراً وآخرها في ٢٥ يونيو ١٩٩٣ أثناء لقائه بأنصار «الصندوق الوطني اليهودي» بأن «القدس هي قلب الشعب اليهـودي وروحـه، ومـن ثـم فـإن حكـومـة إسـرائيـل هـذه لا يمكنها التنازل في شأن القدس الموحدة، التي ستبقى إلى الأبد تحت السيادة الإسرائيلية وعاصمتنا» وتصريحه الآخـر عـن عـدم تسليـم الجـولان لسـوريـا، والـذي سبق الجولة العاشرة من المفاوضات، بل إن من يعود إلى أسباب فوز رابين في الانتخابات النيابية الأخيرة، على رأس حزب العمل، يجد أنها تعود بالدرجة الأولى إلى تعهده علناً للإسرائيليين بعدم الانسحاب من الجولان، وعدم القبول بتسوية نهائية لوضع الأراضي المحتلة.

إن كـل هـذه المعطيـات تقـودنـا بـاختصـار إلـى أن الباحثين عن السلام مع اليهود في واشنطن، إنما يبحثون

عن السراب، ويكفي أن أحدهم وهو حيدر عبد الشافي رئيس الوفد الفلسطيني قد شكك مراراً في نجاح المفاوضات العربية الإسرائيلية في واشنطن، وركز على ذلك في محاضرته التي ألقاها في قاعة المؤتمرات «هاوس تشرشل» في لندن في ١٧/٦/١٩٩٣، ويكفي أن أربعة عشر عاماً مضت على كامب ديفيد حقق الصهاينة من ورائها الكثير، ولم يحقق المصريون إلّا الخراب والدمار لبنيتهم الاقتصادية والاجتماعية والزراعية على أيدي اليهود.

رغم كل ذلك فسوف يدخل الباحثون عن السراب الجولة الحادية عشرة وما بعدها، وستخرج حنان ميخائيل عشراوي متفائلة كعادتها، رغم أن باقي أعضاء الوفود العربية يخرجون متجهمين.

٦/٧/١٩٩٣

• • •

«كلينتون»..
والموقف الأمريكي من القدس

كشفت تصريحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون حول القدس أمام وفد الجمعيات والمنظمات اليهودية الأمريكية أثناء لقائه بهم في البيت الأبيض في الخامس والعشرين من مارس ١٩٩٤ حقيقة الموقف الأمريكي الرسمي من القدس، حيث ذكر ليستر بولاك رئيس مؤتمر رؤساء الجمعيات والمنظمات اليهودية الأمريكية بأن الرئيس كلينتون قد أبلغهم أثناء اجتماعه بهم بأن «القدس هي عاصمة إسرائيل الموحدة»، وكان كلينتون قد اجتمع في الرابع عشر من مارس ١٩٩٤ مع وفد يهودي آخر يضم أعضاء لجنة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية «إيباك» وأبلغهم بنفس التصريح، ورغم أن مسؤولاً في الخارجية الأمريكية قد سارع بنفي ما قاله كلينتون لوفد «إيباك» إلاّ أن الناطق باسم الخارجية الأمريكية مايكل ماكوري قال

في أعقاب تصريح كلينتون أمام مؤتمر رؤساء الجمعيات والمنظمات اليهودية الأمريكية: «إن لدى الرئيس آراءه حول هذه المسائل وربما كان يعبر عن رأيه الشخصي الخاص حول الموضوع».

وقد عبر الرئيس كلينتون في تصريحه عما تعهّد به أمام اليهود أثناء حملته الانتخابية في أكتوبر ١٩٩٢ من «أنه يرغب في أن تكون القدس عاصمة إسرائيل الموحدة».

وموقف كلينتون من القدس والذي استغربه بعض السادة العرب ليس موقفاً غريباً على الإدارة الأمريكية التي ساهمت منذ عام ١٩٤٥ في إقامة دولة «إسرائيل» على أنقاض فلسطين المسلمة ودعمت ولا تزال تدعم الكيان الصهيوني بكل وسائل وأسباب الدعم السياسية والاقتصادية والعسكرية، ففي سنة ١٩٤٩ أعلن الرئيس الأمريكي ترومان رفضه لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الذي صدر في عام ١٩٤٧ والذي يتعلق بالقدس، وكان يرد بذلك فاتورة انتخابية لليهود الذين أيدوه ودفعوا تكاليف حملته الانتخابية، وفي عام ١٩٥٥ قام السفير الأمريكي لدى الكيان الصهيوني بتقديم أوراق اعتماده في القدس، وفي عام ١٩٦٦ شارك وفد

رسمي من الكونجرس الأمريكي في حفل افتتاح مبنى وزارة الخــارجيــة الإســرائيليــة فــي القــدس واستمـرت تصريحات ومواقف المسؤولين الأمريكيين تجاه القدس مؤيدة للكيان الصهيوني بشكل ملتو ومستتر، وصريح في أحيان كثيرة، وكان أخطرها وأبرزها ما أعلنه الرئيس الأمريكي الأسبق لندون جونسون عقب استيلاء الصهاينة على القدس عام ١٩٦٧ حينما قال: «إن وضع القدس قابل للتفاوض مثل وضع الأراضي المحتلة تماماً» ثم جاءت مرحلة كلينتون حيث أعلنها دون مواربة بأن القدس عاصمة إسرائيل الموحدة، كذلك جاء الموقف الأمريكي من القدس عند التصويت على القرار رقم ٩٠٤ لمجلس الأمن والذي لم يكن سوى إدانة هزيلة لمذبحة الحرم الإبراهيمي ليؤكد إقرار أمريكا رسمياً بأن القدس أصبحت عاصمة «إسرائيل» الموحدة، والعجيب أن هذا القرار الهزيل قد تم تأجيله ١٢ مرة بطلب من أمريكا ثم صدر بعد أكثر من عشرين يوماً من حدوث المجزرة، وموقف الولايات المتحدة من هذا القرار لا يقل عن موقفها من قرارات سابقة تتعلق بالقدس كانت تتنصل من التصويت عليها أو رفضها من أهمها قرارات مجلس الأمن رقم ٢٥٢ و ٢٦٧ و ٢٧١ و ٤٤٦ و ٤٥٢ و ٤٧٦.

إن الموقف الذي أعلنه الرئيس كلينتون من القدس ليس موقفاً جديداً للولايات المتحدة ولكنه جاء تتويجاً لمواقف أمريكا من قضية القدس طوال العقود الخمسة الماضية، وقد رد كلينتون بتصريحه هذا بعض ما وعد اليهود به أثناء حملته الانتخابية وخضع لابتزاز اليهود له حتى لا ينشروا المزيد من فضائحه المالية والأخلاقية؛ لكن مفاتيح القدس لم ولن تكون بيد كلينتون أو اليهود، وإنما ستظل بأيدي المجاهدين والشرفاء من هذه الأمة وإن يوم تحريرها قريب إن شاء الله وإن غداً لناظره قريب.

١٩٩٤/٤/٥

• • •

«أمريكا»
والقنبلة النووية الغائبة!!

في الوقت الذي أعلن فيه لاري بلسر عضو الكونجرس الأمريكي في ديسمبر ١٩٩٣ تجميد صفقة طائرات (ف ــ ١٦) الأمريكية إلى باكستان بسبب عدم تخلّي باكستان عن برنامجها النووي، كان مساعد وزير الدفاع الأمريكي للشؤون السياسية فرانك وايرنز يبرر لإسرائيل في أول اعتراف أمريكي رسمي امتلاكها للأسلحة النووية بحجة «أن الردع النووي الإسرائيلي هو الضمانة المطروحة لإقرار السلام في منطقة الشرق الأوسط».

ومع غرابة الموقف الرسمي الأمريكي من حيث التناقض الظاهر في المواقف وتأكيد سياسة الكيل بمكيالين فإن الموقف العربي الصامت والمزري إزاء التصريحات الأمريكية كان أغرب، فلم يكن هناك أي رد فعل عربي

إزاء تأكيد الولايات المتحدة وتبريرها امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية، وكأن الولايات المتحدة تفرض بهذا ليس على حكومات المنطقة بل وشعوبها أن تعيش تحت تهديد الردع النووي الإسرائيلي وأن تتقبل الهيمنة النووية الإسرائيلية على المنطقة، كما تتهيأ مستقبلاً لقبول الهيمنة الاقتصادية لأن هذا من متطلبات السلام بالمفهوم الأمريكي الإسرائيلي، ويأتي الإعتراف الأمريكي بامتلاك إسرائيل للقوة النووية ليؤكد سخرية الولايات المتحدة واستهزائها بأمن العالم العربي ومصالحه بصورة هزلية وأسلوب غير مقبول.

وفيما تبرر الولايات المتحدة لإسرائيل امتلاكها للسلاح النووي وتغض الطرف عن امتلاك الهند وعشرات الدول الغربية والشرقية الأخرى للقنابل النووية فإنها تركز ضغوطها على باكستان في محاولة لتركيعها وتفتعل أزمة مع كوريا الشمالية خوفاً من وصول تكنولوجيا الذرة عن طريقها إلى دول إسلامية مثلما وصلت الصواريخ الكورية، بل أصبح هاجس الغرب كله الآن هو ضرب حصار على العالم الإسلامي حتى لا يتمكن من امتلاك سلاح نووي يحدث به توازناً عالمياً في ميزان القوى.

ومع وجود هذه الصورة اليهودية الأمريكية الغربية

المليئة بالسخرية والاستهزاء من أمن العالم الإسلامي ومقدراته فإن اللوم في هذا الجانب لا يقع على أمريكا أو الغرب بصفة عامة، وإنما يقع على هؤلاء الذين دمروا مقدرات الأمة وأهدروا قوتها وهيبتها خلال العقود الخمسة الماضية.

وقد أشارت تقارير عديدة تحدثت عن القوة النووية في المنطقة ونشأتها إلى أن عبد الناصر يتحمل مسؤولية كبيرة في انتكاسة الأمة في المجال النووي وهجرة كثير من العقول النووية المصرية إلى الغرب بعدما أصيبت بالإحباط في عهده.

فحينما كان مشغولاً في منتصف الخمسينات بتصفية الإخوان المسلمين وزج بعشرات الآلاف منهم في السجون، كان شمعون بيريز وزير الخارجية الإسرائيلي الحالي يقوم برحلات مكوكية بين تل أبيب وباريس من أجل إنشاء مفاعل ديمونا النووي في صحراء النقب، والذي أصبحت إسرائيل من خلال أبحاثها النووية فيه القوة النووية الوحيدة في المنطقة، ولم تعد قوة نووية صغيرة بل يقدر الخبراء عدد القنابل النووية التي تملكها إسرائيل الآن بأنها مائتي قنبلة.

وحينما حصلت مصر في عام ١٩٦٢ على مفاعل

أبحاث سوفييتي صغير اعتبره العلماء المصريون أنذاك نواة لمعهد الأبحاث النووية وسعوا من خلاله إلى تحقيق آمالهم في امتلاك قنبلة نووية، كان عبد الناصر أنذاك مشغولاً بتصفية خصومه السياسيين فيما كان وزير دفاعه وقائد مخابراته العسكرية وباقي بطانته مشغولين بالممثلات والراقصات في الوقت الذي كان علماء الذرة المصريون يعيشون في إحباطات متتالية من عدم تعاون الحكومة معهم وهم يشاهدون النجاحات التي بدأت تحققها دول أخرى بدأت في نفس الوقت معهم مثل الصين والهند وكوريا، فامتلكت جميعها الآن قنابل نووية فيما كانوا يعانون مع مشاريعهم من إهمال كامل من قبل الدولة، فاضطر كثير منهم للهجرة إلى أمريكا والدول الأوروبية التي استفادت بخبراتهم وبرزت منهم أسماء عالمية مثل يسري جوهر وأحمد حسنين وعشرات آخرين، فيما أقر الباقون الذين لا زالوا يقيمون في مصر في تقرير نشرته الأوبزرفر البريطانية في يونيو ١٩٩٣ بأن أحلامهم قد تحولت إلى رماد وأن مفاعل أنشاص القديم في طريقه إلى أن يصبح «خردة».

إن هؤلاء الذين حطموا آمال علماء الذرة المسلمين فدفعوا كثيراً منهم للهجرة إلى الغرب ليستفيد الغرب منهم

فيما يجلس الآخرون بين الإحباط واليأس، هم الذين يتحملون بالدرجة الأولى مسؤولية غياب القنبلة النووية الإسلامية حتى الآن..

وإذا كان رئيس الحكومة الإسرائيلية قد طلب من الرئيس الأمريكي ريجان خلال توقيع اتفاق التعاون الإستراتيجي بين البلدين عام ١٩٨١ أن تسعى الولايات المتحدة لمنع العرب من الدخول في العصر النووي قبل انقضاء مائة عام فإن إيجاد القنبلة النووية الإسلامية الغائبة ليس بحاجة إلى إذن من أمريكا أو تصريح من إسرائيل أو موافقة من الأمم المتحدة وإنما بحاجة إلى عزم وتصميم وسعي دؤوب وتحمل للضغوط التي تحملتها باكستان وكوريا ودول أخرى حتى أصبحت تملك السلاح النووي الذي تحافظ به الآن على كيانها وأمنها واستقرارها، وإن إيجاد القنبلة النووية الإسلامية الآن أصبح فرضاً على الأمة الإسلامية التي أصبحت الكيان العالمي الوحيد الذي يملك العلماء والموقع الإستراتيجي والقوة المادية والثقل السكاني لكنه لا يملك القنبلة النووية ويعيش تحت التهديد بها.

١٩٩٤/١/١١

أمريكا..
وإرهاب «حماس»

في صمت وتجاهل من الإعلام العربي نقلت وكالة «رويتر» في أوائل فبراير ١٩٩٣ عن مسؤول في وزارة الخارجية الأمريكية قوله: «إن الوزارة سوف تدرج حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في قائمة المنظمات التي تمارس الإرهاب» وذلك في التقرير الذي يتوقع أن تصدره الخارجية الأمريكية في إبريل ١٩٩٣، وقد جاء هذا التصريح الخطير بعد اعتقال سلطات الكيان الصهيوني لأمريكيين من أصل فلسطيني بتهمة جمع الأموال «لحماس» وسرعان ما أوصت حكومة العدو الصهيوني مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي «أف. بي. آي» بتعقب أعضاء حماس في الولايات المتحدة، وقد واكب هذا تصعيد إعلامي صهيوني لملاحقة الإسلاميين في الغرب على اعتبار أنهم إرهابيون.

تصريح المسؤول الأمريكي يحمل نوعاً من السيادة الظالمة للنظام العالمي الجديد والولاء المطلق للكيان الصهيوني والعداء السافر للحركة الإسلامية في فلسطين المحتلة التي تدافع عن وطن محتل وأرض سليبة، وقبل ذلك قلب لموازين الدفاع عن النفس والدفاع عن الوطن وهي مبادىء إنسانية عامة يقرّها المجتمع الدولي.

كيف يكون الإرهابي هو من يطالب بخروج المحتل من بلده ويسعى لذلك بالحجارة تارة وبالسلاح إن استطاع تارة أخرى؟! وكيف يكون الوديع المضطهد هو من يقتل ويفسد ويسفك الدماء كل يوم؟! حتى أن تقرير منظمة العفو الدولية الذي نشر في جنيف في الثاني من فبراير ١٩٩٣ ذكر بأن قوات الاحتلال الإسرائيلية قد اغتالت أكثر من مائة وعشرين فلسطينياً خلال عام ١٩٩٢ وقد عُذّب كثير من هؤلاء قبل قتلهم أو تم قتلهم دون محاكمة وثلث هؤلاء تقريباً دون سن السادسة عشرة وفيهم كثير من الأطفال وبعض الرضع، عدا آلاف الجرحى الذين ينقلون يومياً إلى المستشفيات وآلاف المعتقلين الذين يسامون سوء العذاب على أيدي اليهود في المعتقلات بما يوصف وما لا يوصف من وسائل التعذيب التي لم يتفوق
[illegible]
: حتى الآن، وذلك علاوة على

ما يقرب من أربعمائة فلسطيني مبعدين عن وطنهم دون ذنب سوى انتمائهم لحركة حماس».

وقالت منظمة العفو الدولية في نهاية تقريرها الذي رفعته إلى لجنة هيئة الأمم المتحدة المخصصة لحقوق الإنسان «نحن نعلم أن هذه اللجنة شجبت مراراً تعديات إسرائيل على حقوق الإنسان وأنها خصصت إسرائيل في شجبها هذا أكثر من عدد كبير من الدول الأخرى، ومع ذلك ما زالت السلطات الإسرائيلية تقوم بخروقات خطيرة لحقوق الإنسان، وبما أن هذه اللجنة هي اللجنة الأساسية المنوطة بحماية حقوق الإنسان في هيئة الأمم المتحدة فلديها مسؤولية خاصة لمعالجة التعديات المتواصلة التي تقوم بها الحكومات وأن تجد وسائل عملية كفيلة بمعالجة هذا الوضع للتأكد بأن إسرائيل تطبق التزاماتها بشأن حقوق الإنسان».

لقد فجر تصريح المسؤول الأمريكي أبعاداً كبيرة للأساليب التي يتوقع أن تمارس ضد الإسلاميين ليس في الشرق الأوسط فحسب وإنما في كل مكان طالما أن صحيفة الإدعاء جاهزة وأحقية الإيقاف والتحقيق مكفولة تحت مظلة الإرهاب لكل من يشك أنه ينتمي لـ «حماس» ومن ثم بعدها إلى أي تنظيم إسلامي آخر يمكن أن يدرج

فيما بعد على قائمة وزارة الخارجية الأمريكية تحت تأثير اليهود.

إن هـذا التصعيـد الأخيـر ضـد «حمـاس» لا يمكـن تصنيفه إلاَّ ضمن حلقات التصعيد العام ضد الحركات الإسـلاميـة التـي بـدأت فـي أعقـاب زيـارة مـديـر وكـالـة المخابرات المركزية الأمريكية «روبرت غيتس» إلى بعض دول الشرق الأوسط وعلى رأسها مصر في فبراير من العام ١٩٩٢.

وقد نشرت مجلة «الدولية» في عددها الذي صدر في ٢٤ فبراير من العام ١٩٩٢ عبر مصادر خاصة أسرار زيـارة غيتـس فـي أنهـا تتـركـز حـول «تنـامـي الاتجـاهـات الإسلامية في المنطقة لا سيما بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ وقتها بالانتخابات في الجزائر، كما اشتمل الملف علـى الحـديـث عـن القـاعـدة التـي تتمتـع بهـا الفئـات «الأصولية» في السودان ومصر والأراضي العربية المحتلة ولبنان وتونس والجزائر، فيما أثنىٰ مدير المخابرات المركزية الأمريكية على الطريقة التي تواجه بها الحكومة المصرية هذه الجماعات وتمنى أن يسود التعاون بينهما وبين حكومات الدول المهددة باستيلاء التيارات الأصولية على مقاليد الحكم فيها».

ولعل ما يؤكد صحة هذا الكلام الذي نشر عام ١٩٩٢ التنسيق الذي قام في أعقاب هذه الزيارة بين الحكومة المصرية والحكومات التي أشار إليها غيتس لا سيما تونس والجزائر في ضرب الإسلاميين والتصعيد المتعمد والمفتعل لما يسمى بالتطرف والإرهاب في هذه الأقطار.

إن سعى الولايات المتحدة لإدراج حماس التي تدافع عن وطن محتل في قائمة المنظمات التي تمارس «الإرهاب» وعدم إدانتها للكيان الصهيوني حتى الآن في كل تصرفاته التي يقوم بها ضد العزل في الأرض المحتلة هو معيار مختل وميزان لا يقبل به أحد وسيادة عرجاء لنظام بلا مبادىء، وإذا أدرجت «حماس» اليوم على القائمة فإننا نخشى أن يدرج غيرها غداً ليجد المسلمون فيما بعد أن الأرض قد ضاقت عليهم بما رحبت بدعوى أنهم «إرهابيون». . فهل سيبدأ هذا المسلسل أم ستجد الولايات المتحدة من يقول لها ولنظامها الجديد: لا؟!!

١٩٩٣/٢/١٦

• • •

الرجل الذي فضح
السياسة الخارجية الامريكية

«إن ضميري لم يعد يسمح لي بمواصلة تأييد هذه السياسة التي يسير عليها الرئيس كلينتون تجاه أزمة البوسنة»، «إنني لا أستطيع الاستمرار في العمل في وزارة الخارجية التي ترى بأم عينها ما يحدث في البوسنة من عمليات تقتيل يقوم بها الصرب دون القيام بشيء يذكر»، «لقد كان باستطاعتي أن أقدم استقالتي بهدوء، غير أنني لجأت لإشهار هذه الإستقالة على الملأ من أجل إيضاح الحقائق أمام المواطن الأمريكي العادي الذي تعرض لكثير من التشويش الذي خلقته الإدارة الأمريكية حول بعض القضايا الخطيرة في العالم ومنها قضية البوسنة والهرسك».

بهذه العبارات فضح مارشال هاريس، رئيس مكتب شؤون البوسنة في وزارة الخارجية الأمريكية الموقف الأمريكي على الملأ بعدما قدّم استقالته مؤخراً لمكتب

وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر، ولم يكتف هاريس بالحوارات الصحفية التي نشرتها له كثير من الصحف الأمريكية ومنها مجلة «التايم»، وإنما سافر إلى لندن وعقد فيها مؤتمراً صحفياً تحدث فيه عن السياسة الأمريكية المخادعة تجاه البوسنة والهرسك. وفيما كان هاريس يجوب الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية شارحاً لأسباب تقديمه لاستقالته وفاضحاً سياسة الإدارة الأمريكية المترددة والغير واقعية تجاه البوسنة، كان وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر لا يزال يسخر بالمسلمين وبالمجتمع الدولي وهو يلوح من مأدبة الغداء في إحدى القاعات المكيفة في واشنطن بإمكانية استخدام القوة ضد الصرب لأن انسحابهم من الجبال المطلة على سراييفو ليس كافياً، وفيما كان كريستوفر يواصل تهديداته وهو يتناول غداءه الشهي في واشنطن كان كلينتون يستعد للعب الجولف في ولاية كلورادو وقال للصحفيين وهو يتوجه بسرعة لملعب الجولف معلقاً على انسحاب الصرب الشكلي من الجبال المطلة على العاصمة سراييفوا: «إنني متفاءل للغاية، فهذا أمر مشجع» ثم انطلق إلى ملعب الجولف بينما كانت القذائف لا تزال تنهار بشدة على رؤوس مسلمي البوسنة.

أما ديفيد أوين الذي راهن على خريطة تمزيق البوسنة بزجاجة خمر معتقة أثناء سهرته مع مجرمي الصرب ميلوسوفيتش وكارازديتش، فقد فضح الموقف الأمريكي وحلف الأطلسي بشكل أكثر وضوحاً بصفته أحد اللاعبين في هذه اللعبة القذرة حينما قال معلقاً على التهديدات الأمريكية الأطلسية: «إن الضربات الجوية التي يتحدث عنها حلف الأطلسي هي بشكل أو بآخر مجرد خدعة».

سبعة عشر شهراً من الخداع لمسلمي البوسنة كشفها هاريس ومن قبله جورج كيني مساعد رئيس شعبة يوغوسلافيا الذي استقال قبل عام للأسباب ذاتها، وأخيراً جون وسترن المحلل في مكتب المعلومات بالخارجية الأمريكية الذي استقال في أغسطس ١٩٩٣ للأسباب ذاتها.

سبعة عشر شهراً وجرحى البوسنة لا يجدون الحد الأدنى من الرعاية والعلاج تحت ظروف الحصار والقهر، ثم يجعلهم كلينتون وميجور محوراً لامتصاص غضب شعوبهم فيستيقظ ضميرهم فجأة لعلاج المرضى فيعرضونهم على شاشات التلفزة ليل نهار كأنهم حديقة حيوانات، مما جعل باتريك بلود رئيس لجنة لجنة الأمم

المتحدة المكلفة بإجلاء الجرحى من سراييفوا يشن حملة قاسية على الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ويقول: «إنهم يستعرضون الأطفال المسلمين الجرحى أمام الكاميرات كأنهم في حديقة حيوانات وذلك لإسعاد الرأي العام في بلادهم».

سبعة عشر شهراً والبوسنة لا تعرف سوى الدموع والدماء والاغتصاب والقتل والقذائف والدمار والماء الملوث والطعام الذي انتهت صلاحيته فيما لا زال كريستوفر يهدد الصرب وهو على مآدب الغداء والعشاء ويلوح لهم كلينتون بمضرب الجولف من كلورادو بينما قوائم الجرحى والمشوهين تزداد يوماً بعد يوم.

لقد فضح ريتشارد هاريس باستقالته التي أصر أن تكون علنية ومسببة الجميع ومع ذلك فستظل البوسنة تنزف وسيظل كلينتون يلوح وكريستوفر يهدد والدول الإسلامية تشاهد العرض المسرحي حتى نهايته.. أما أنتم فعليكم رحمة الله.. عليكم رحمة الله يا مسلمي البوسنة.

١٩٩٣/٨/٢٤

● ● ●

المتلاعبون بنا!!

لا أجد شيئاً يمكن أن يقال بعد مشاهدة المذبحة البشعة التي ارتكبها الصرب في أوائل فبراير ١٩٩٤ في سوق سراييفو فأدت إلى مقتل ثمانية وستين شخصاً وإصابة مائتين آخرين بجراح لتكون بذلك أكبر مذبحة ترتكب ضد المسلمين منذ بداية الحرب في البوسنة في حادث منفرد نجم عن قذيفة صربية لا زالت الأمم المتحدة والولايات المتحدة وحلف الأطلسي يبحثون عن مصدرها ومَنْ المتسبب فيها.

فهوية الضحايا معروفة، وهذا أمر لم يعد له أهمية لدى المخادعين سواء كانوا أمريكيين أم أوروبيين، أما هوية القذيفة فقد أصبح هو الأهم لدى الأمم المتحدة والمتفرجين من ضباطها وجنودها، ولذلك أوفدت الأمم المتحدة عشرات من خبرائها لاستنطاق شظايا القذيفة عن مصدرها وذلك مشاركة منهم في التعمية على الجريمة

وحجمها ومرتكبيها، أما الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (كيندي الجديد) فلم يشأ أن يعكر صفو الأمريكيين حينما بلغه الخبر أثناء اجتماعه مع وزير خارجيته كريستوفر في عطلة نهاية الأسبوع واكتفى مساعدوه بإصدار بيان يعرب فيه عن «اشمئزازه وغضبه من هذا العمل الجبان» ودعا البيان الأمم المتحدة إلى «التحقيق في هذا الحادث على وجه السرعة وقال: «إن كلينتون سوف يطلع حلفائنا في أوروبا والأمم المتحدة حول الموقف والخطوات المناسبة المقبلة» وحينما انتهت عطلة كلينتون خرج للصحفيين وقال لهم: «لقد أصدرت تعليمات إلى الوزير كريستوفر بأن يتشاور مع حلفائنا في أوروبا ومع الأمم المتحدة بشأن الوضع وبشأن خطوات مقبلة». ودعا كلينتون حلفاءه إلى توجيه ضربات جوية إلى المدفعية الصربية المحيطة بالعاصمة سراييفو، واجتمع القادة العسكريون لحلف الأطلسي لترتيب اتخاذ خطوات عسكرية؛ وفجأة فتر عزم كلينتون وقال كلاماً مناقضاً لتصريحاته السابقة فصرح بأنه: «قد أعد خطة لإجبار المتحاربين في البوسنة على السلام»، وحتى الآن لا ندري ما هي خطة كلينتون السحرية وكيف سيجبر مجرمي الصرب على السلام؟ في الوقت الذي لا زال العرض المسرحي الهزلي مستمراً، إلاَّ

أن عـودة قليلـة إلـى الـوراء وبـالضبـط قبـل عـام مـن هـذا التاريخ حيث كانت إدارة كلينتون في مرحلة الاستعداد لفرد عضلاتها على المسرح الدولي، وقد جلس كلينتون مع وزيره كريستوفر وآخرين وأعلن عن خطة أمريكية ـ شبيهة بهذه التي أعلن عنها بعد المذبحة ـ لإنهاء سفك الدماء في البوسنة والهرسك، ودعا كلينتون وقتها الأمم المتحدة إلى توجيه ضربات جوية ضد مواقع الصرب المحيطة بالعاصمة سراييفو. وقام الوزير كريستوفر بجولة كبيرة شملت عدداً من العواصم العالمية ثم عاد إلى واشنطن بأنباء مخجلة مفادها أن حلفاء الولايات المتحدة رفضوا الفكرة بحجة أنها ستزيد الموقف سوءاً، وظل كلينتون طوال عام كامل يواصل مع كريستوفر العرض المسرحي ثم في النهاية يتأسف لموقف الحلفاء ويطرح خطة جديدة تتيح للصرب مزيداً من فرص التصفية والقتل للمسلمين.

أما بطرس غالي فإن عرضه المسرحي كان أكثر مسخاً وهزالة من عرض كلينتون ففي اليوم الواحد يؤيد غالي قصف الصرب ثم يرفض الفكرة أو يتعلل بمواقف مساعديه، وبعدما كان يمثل معه في البداية ديفيد أوين وسايروس فانس انسحب فانس وجاءنا شتوتنبرج الذي

يرهقنا بكتابة اسمه وقراءته إتماماً للمهزلة، ثم جاء الياباني ياسوشي أكاشي ليشارك بدور في مهزلة الأمم المتحدة في البوسنة، حيث أعلن بطرس غالي قبل المذبحة الأخيرة معارضته للتدخل العسكري أو قصف مواقع الصرب في البوسنة، ثم عاد فقال إنه سيؤيد قرار التدخل العسكري إذا طلب ذلك منه قائد القوات الدولية في البوسنة، ولأن قائد القوات الدولية يعزف مع غالي على وتر واحد فقد أعلن معارضته لقصف مواقع الصرب، ثم فوجئنا بعدها بفرنسا التي تحمي الصرب وترفض توجيه أي ضربة عسكرية لهم تعلن فجأة تأييدها لضربة محدودة لمواقع الصرب ثم حددت هذا التأييد بعمليتن عسكريتين: إحداهما لفتح مطار توزلا والأخرى في سربرينيتسا واتضح أن الهدف ليس لحماية المسلمين المساكين المحاصرين والذين يتعرضون للمذابح وإنما لحماية القوات الدولية المتواجدة في المدينتين وإتاحة الفرص للمناوبة بين القوات الكندية والهولندية فبطل عجبنا من التأييد الفرنسي بعدما عرفنا السبب.

إن مذبحة سراييفو الأخيرة ليست الأولى ولن تكون الأخيرة، ففي عام ١٩٩٢م سقطت قذيفة على السوق قتلت ١٦ شخصاً كانوا يقفون في طابور للخبز وفي يونيو

١٩٩٣م سقطت قذيفة أخرى فقتلت ١٥ وأصيب مائة آخرون وقذيفة ثانية قتلت ٧ أطفال وقذيفة ثالثة في نفس الشهر أطلقت على تجمع للمسلمين كانوا يشيعون أحدهم في المقبرة فقتلت ٨ أشخاص وأصابت ٦ آخرين، وقائمة القذائف والمذابح طويلة، لكن هوية القتلى كانت معروفة دائماً، أما هوية القذائف فأصبحت هي محل الجدال في تلك المسرحية الهزلية التي يقوم بها قادة المجتمع الدولي، الذين يذرفون دموع التماسيح في أعقاب كل مذبحة، ثم يدورون في الحلقة المفرغة التي سيظلون يدورون فيها حتى مقتل آخر مسلم بوسنوي..

أما التهديدات الغربية بقصف الصرب فليست سوى سراب وأوهام ولم يعد لنا أمل الآن إلاّ في جيش البوسنة المسلم الفتِي الذي صمد طوال العامين الماضيين وأصبح يحقق الآن مزيداً من الانتصارات، أما الذين يُعَوِّلُون على أمريكا وحلف الأطلسي فيجب أن يدركوا أن هؤلاء لن يفعلوا شيئاً.. إنهم يتلاعبون بنا.

١٩٩٤/٢/١٥



الصومال..
معركة بوش الأخيرة

فوجئنا باستيقاظ الضمير الأمريكي فجأة وتحويله بنسبة ١٨٠ درجة تجاه المجاعة القائمة في الصومال، حيث قرر الرئيس الأمريكي جورج بوش قبل إنتهاء فترة رئاسته بعدة أسابيع إرسال ثلاثين ألف جندي أمريكي إلى الصومال لتأمين وصول المساعدات الإنسانية إلى سكانه الجوعى وإنهاء الحرب الأهلية فيه، وفيما كانت بعض قطع الأسطول الأمريكي تتحرك بالفعل تجاه شواطىء الصومال لإنزال جنودها كان بطرس غالي قد دعا مجلس الأمن للإنعقاد لإصدار قرار يكون بمثابة تغطية قانونية للشرطي الأمريكي، والعجيب أن هذا القرار قد جاء بعد أسابيع قليلة من الصفعة ثم الإستقالة التي تلقاها محمد سحنون مبعوث الأمم المتحدة السابق إلى الصومال الذي انتقد الأمم المتحدة على موقفها من المجاعة وتسببها في

هلاك مئات الصوماليين كل يوم، إلاَّ أن غالي سرعان ما لعق موقفه من سحنون حينما أعلن بوش عن إرسال قوات أمريكية للصومال وسارع بإصدار قرار يحمي به قرار بوش.

والعجيب أن كل شيء قد تم في نيويورك بسرعة وخلال أسبوع واحد، بعدما أعلن أكثر من مسؤول أمريكي من قبل أن أمريكا لا تنوي القيام بأي تدخل عسكري في الصومال، وكان أبرز هذه التصريحات ما أعلنه ريتشارد باوتشر الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية في الثامن من سبتمبر ١٩٩٢ حينما قال «إن أمريكا لا تنوي ولا تخطط لأي تدخل عسكري في الصومال ولا تنوي القيام بدور الشرطي في هذا البلد» وكان مسؤولون أمريكيون آخرون قد أكدوا مراراً بأن أمريكا ليس لديها مصالح في البوسنة والهرسك أو الصومال تدعوها للمجازفة بقواتها في عملية غير مضمونة العواقب في هذه أو تلك لكن تغير الظروف الدولية أو بروز مصلحة أو أهمية استراتيجية تخدم المصالح الأمريكية أو النظام العالمي الجديد الذي تتزعمه يمكن أن يغير الموقف، ولعل هذا ما حدث بالفعل في الصومال، فالمجاعة تفتك بالصوماليين منذ أعوام وقد

اجتمعت هي والحرب الأهلية عليهم منذ ما يزيد عن عامين فأصبحت تحصدهم حصداً، فلم انفطر قلب بوش عليهم أسى الآن وحرك جيوشه في يوم وليلة لإطعام الجوعى وإيواء المشردين؟

إن القرار الأمريكي وإن كانت واجهته إنسانية إلَّا أنه يحمل وراءه دون شك أهدافاً حقيقية نستطيع أن نرصدها من وراء تصريحات وتلميحات مسؤولين ومراقبين أمريكيين وغربيين تدور كلها في إطار مصالح أمريكا وتوازناتها في المنطقة، لا سيما بعد التطورات العالمية الأخيرة خلال الأسابيع والأشهر القليلة الماضية من أهم هذه الأهداف:

أولاً: إحتواء المد الإسلامي في القرن الأفريقي لا سيما في ظل غياب حكومة قوية في الصومال وبروز الإتحاد الإسلامي الصومالي مؤخراً كقوة إسلامية في الصومال، ومخاوف أمريكا من وجود علاقات لهؤلاء بالحكومة السودانية مما يمهد لبروز قوة إسلامية في المنطقة قد تهدد النظام الأمريكي العالمي الجديد ومصالحه، ولعل تصريح وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني مؤخراً بأن السودان تشبه الصومال يعطي إشارة لأي احتمالات واردة في المستقبل.

ثـانيـاً: الاستفـادة مـن المـوقـع الإسـتـراتيجي الهـام للصومال بقربها من منابع النفط وسيطرتها على مضيق البحر الأحمر الجنوبـي (باب المندب) مما يمهد لقاعدة أمريكية قريبة من وسط وجنوب آسيا وذلك بعد إغلاق القاعدة الأمريكية في الفلبين في نوفمبر ١٩٩٢ بعدما استمر الوجود الأمريكي بها قرناً كاملاً مما يساعد القوات الأمريكية على الانتشار السريع لمواجهة أي حدث في المنطقة دون مشاكل..

ثالثاً: الصراع مع أوروبا على بعض مناطق النفوذ بعدما أخذ الصراع الأوروبـي، الأمريكي مؤخراً منحى به نوع من التحدي، وضمان وجود قاعدة أمريكية قوية تنافس التواجد الفرنسي في جيبوتي والإيطالي في الصومال، كما أن التحكم في مضيق باب المندب يتيح لأمريكا رصد الحركة التجارية بين الأسواق الأوروبية والآسيوية بسهولة، لا سيما بعد اشتعال الحرب التجارية والإقتصادية مؤخراً بين الجانبين.

رابعاً: عدم تمكين أي قوة في المنطقة من البروز وتهديد منابع النفط في المنطقة مثل إيران.

خامساً: تأكيد زعامة أمريكا للعالم وقدرتها على استصـدار مـا تشـاء مـن قـرارات دوليـة لفـرض نفـوذهـا

أو سيطرتها على أي دولة أو أي نظام يخالف ما تريده أمريكا ونظامها العالمي الجديد.

سادساً: الاستفادة من الثروات الطبيعية والمعدنية الغير مستغلة في منطقة القرن الأفريقي وليس سراً ما يتردد حول وجود بحيرات من النفط في المنطقة وثروات معدنية أخرى غير مستغلة لا سيما في السودان.

ومع وجود هذه الدوافع فإن كثيراً من الأمريكيين لا سيما المراقبين لديهم مخاوف كبيرة من إمكانية حدوث تورط أمريكي في القرن الأفريقي يشبه تورط أمريكا السابق في فيتنام أو لبنان، لا سيما وأن العملية مرتبطة بظروف وليس بوقت، ويكاد يجمع المراقبون على أن التواجد الأمريكي في الصومال لن يكون نزهة مثل حرب الخليج، ومع وجود نظام قبلي في الصومال فإن الصوماليين يرفضون نزع سلاحهم، وليس معلوماً إن كانوا سيقبلون مستقبلاً ببقاء الأمريكيين أم سيكون لهم موقف آخر. فما هي يا ترى النتائج المستقبلية لمعركة بوش الأخيرة؟

١٩٩٢/١٢/١٥



تأديب «عيديد»..
وتدليل «كاراذيتش»!!

لم يستغرق قرار عملية تأديب القائد الصومالي محمد فرح عيديد ورجاله على عمليتهم الحمقاء التي أدت إلى مقتل ثلاثة وعشرين جندياً باكستانياً من القوة التابعة للأمم المتحدة في الصومال أكثر من مكالمة هاتفية بين الرئيس كلينتون والأمين العام للأمم المتحدة بطرس غالي عقد على أثرها مجلس الأمن اجتماعاته، واتخذ قراراته بتأديب الجنرال عيديد وقواته، وعلت الأصوات باعتقاله ومحاكمته وتحميله مسؤولية كافة الجرائم التي ارتكبت في الصومال منذ اندلاع الحرب الأهلية فيها وحتى الآن، وقد حدث هذا في الوقت الذي تتحدث فيه الإدارة الأمريكية منذ أكثر من عام ولا زالت تتحدث وستظل تتحدث حتى آخر قطرة دم مسلم بسنوي عن دعوتها لمحاكمة رادوفان كاراذيتش جزار الصرب وكبير مجرميها ومحاكمته مع

آخرين على جرائم الحرب التي ارتكبوها ضد مسلمي البوسنة، لكن استهزاء الإدارة الأمريكية بالمجتمع الدولي بلغ في هذا المجال مداه لقيامها بالتعامل مع كارازيتش حتى الآن على أنه رجل دولة والاعتراض بالكلام فقط على قراراته وجرائمه وعدم اتخاذ أي موقف إيجابي تجاه دعم مسلمي البوسنة حتى الآن، مما دفع جورج كيني أحد المسؤولين البارزين في الخارجية الأمريكية أن يقدم استقالته مؤخراً احتجاجاً على سياسة واشنطن تجاه البوسنة وقال كيني في تصريح لوكالة رويتر بثته في منتصف مايو ١٩٩٣ «إن عجز كلينتون عن اتخاذه قراراً تجاه البوسنة يوجد انقساماً بين كبار مستشاريه ولا أعتقد أنهم يعرفون ماذا يفعلون أو أين يقفون». ولعل أصدق دليل على ما ذكره كيني هو موقف الولايات المتحدة المتذبذب والمهزوز واللاإرادي من قضية البوسنة والذي انتقل من التهديد إلى الإقرار بكل مطالب كارازيتش المدلل والتي وصلت إلى حد الإقرار بتقسيم البوسنة، أما كارازيتش الذي صفع الأمم المتحدة والولايات المتحدة ورمى بقرارتهما عرض الحائط عشرات المرات طوال الشهور الخمسة عشرة الماضية فقد فرض ما يريده على الجميع دون أن يقوم أحد بمعاقبته.

وثمة مقارنة عجيبة بين تأديب عيديد وتدليل كاراذيتش، صحيح أن قوات الجنرال عيديد قد ارتكبت جريمة حمقاء لقتلها الجنود الباكستانيين الثلاثة والعشرين الذين هم مسلمون أولاً قبل أن يكونوا يكونوا تابعين للأمم المتحدة، لكن قوات كاراذيتش قتلت ضعف هذا العدد في البوسنة إذ تشير آخر التقارير إلى أن عدد جنود الأمم المتحدة الذين قتلوا في البوسنة والهرسك على أيدي قوات كاراذيتش بلغ ٤٦ جندياً وضابطاً ورغم ذلك لم تقم الأمم المتحدة بإطلاق طلقة واحدة ضد الصرب أو اتخاذ قرار إيجابي لتأديب قوات كاراذيتش على غرار تأديب قوات عيديد، وإذا كان قد أعلن منذ أيام عن اعتبار عيديد مجرم حرب تجب محاكمته، فقد أعلن منذ ما يزيد عن عام أن كاراذيتش مجرم حرب تجب محاكمته مع مجرمين يوغوسلاف آخرين، ومع ذلك فإنه يتجول في أوروبا وأمريكا ويستقبل على أنه رجل دولة ويعامل معاملة الرؤساء والزعماء ويتم تسويته في المؤتمرات الدولية بالرئيس الشرعي للبوسنة والهرسك علي عزت بيجوفيتش ويهيأ الآن ليكون رئيس دولة من الدويلات الثلاث التي يسعى الغرب لإقرارها الآن على أطلال البوسنة.

ثمة تساؤل هام نطرحه في الختام سيظل يبحث عن إجابة هو عن الطريقة التي رتب بها الكمين الذي وقع فيه الباكستانيون بعدما أكدت مصادر صحفية وصومالية أن القوات الأمريكية قامت بهجوم مفاجىء على مبنى الإذاعة التابعة للجنرال عيديد، بسبب استمرار مهاجمتها للتواجد الأمريكي في الصومال، فجر السبت ١٩٩٣/٦/٥، ثم انسحبت سريعاً بعد تدفق المئات من قوات عيديد للدفاع عن المبنى وتركت الباكستانيين وحدهم يواجهون مصيرهم المحتوم دون أن يدروا لماذا طلب منهم دون غيرهم الدخول في هذه المصيدة، وحينما طلب الباكستانيون النجدة طلبت قيادة قوات الأمم المتحدة من قوات تابعة لدولتين إسلاميتين ـ حسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ـ أن تتحركان لنجدة الباكستانيين، ألاّ أن قائداهما رفضا بعدما اتضح أنها مصيدة نصبها الأميركيون ووقع فيها الباكستانيون ليتم تأديب قوات عيديد بعدها على النحو الجاري.

لقد فقدت الولايات المتحدة والأمم المتحدة ومجلس الأمن من خلال المعايير المزدوجة التي يقيّمون بها الأمور كل مصداقية لهم لدى المسلمين، وإلاّ فلماذا تتحول القرارات الدولية إلى مجرد حبر على ورق إذا

كانت لنصرة مسلمين ولماذا يتم تنفيذها قبل أن يجف مدادها إذا كانت ضد مسلمين؟ ولماذا يؤدب عيديد ويستمر تدليل كارازيتش؟

١٩٩٣/٦/٢٩

• • •

هل تغوص أمريكا في المستنقع الصومالي؟

لم تستطع صورة الجنود الأمريكيين وهم يوزعون المواد الغذائية على أطفال الصومال الجوعى في أعقاب دخول حوالي ثلاثين ألف جندي أمريكي إلى الصومال تحت مظلة مجلس الأمن في ديسمبر ١٩٩٢ أن تغير البعد الحقيقي لمجيء هذه القوات إلى الصومال، ومع تصريحات المسؤولين الأمريكيين في البداية بأن مهمتهم لن تتعدى الأسابيع، تغيرت بعد ذلك لتصبح شهوراً ثم أصبحت بعد ذلك في طور اللانهاية.

أما صورة الجندي الأمريكي الذي دخل إلى الصومال تحت ثياب «بابا نويل» ليقدم الطعام والهدايا إلى الأطفال الجوعى فقد تحولت الآن إلى صورة وحش كاسر يمشي شاهراً سلاحه في وجه الأطفال قبل الكبار، وتلاشى الدور المعلن وظهر الدور الحقيقي، وتحولت

قوات السلام إلى قوات قتل وقمع، وبدأت أمريكا في تنفيذ خطتها الحقيقية التي حددتها مع قرارها بدخول الصومال تحت المظلة الدولية في ديسمبر ١٩٩٢. لكن نجاح الولايات المتحدة في دخول الصومال لم يكن في استصدارها قرارات من مجلس الأمن تغطي دخولها فحسب، وإنما في قدرتها على إقناع أكثر من عشرين دولة لإرسال قوات إلى الصومال تتخذها القوات الأمريكية غطاء في العمليات العسكرية المباشرة التي عادة ما تكون خسائرها كبيرة كما حدث مع القوات الباكستانية التي قُتِلَ ثلاثة وعشرون جندياً من قواتها في مواجهة واحدة أشارت تقارير صحفية عديدة إلى أن الأمريكيين هم الذين ورطوهم فيها.

لقد كانت مشكلة الصومال الأولى قبل التدخل الأمريكي هي عدم وجود حكومة مركزية تفرض سلطانها على الأرض الصومالية، وكانت الحال أشبه ما تكون بالفوضى؛ إلاّ أن التدخل الأمريكي وما استتبعه من ممارسات سوف ينتهي بالصومال إلى حالة أعمق من الفوضى. فقد كانت الصومال بحاجة إلى مهندسين ومحاسبين وموظفين إداريين وخبراء في الزراعة والأمن والإدارة والتعليم والطب، لكن ما حصلت عليه هو جيش محتل، وتحولت المهمة المعلنة لهذا الجيش من إضفاء

السلام إلى نشر الفوضى. فإذا كان الشكل المعلن للعمليات الأمريكية ضد قوات عيديد هو الرد على مقتل الجنود الباكستانيين في ١٩٩٣/٦/٥ فإن مراقبين لما يدور في الصومال أكدوا غير ذلك، وأشاروا إلى أن الغارات التأديبية التي تشن على عيديد هي بسبب رفضه الخطة الأمريكية التي فرضت على زعماء الحرب الصوماليين في مؤتمر الوفاق الوطني الذي عقد في أديس أبابا في مارس ١٩٩٣، يؤكد هذا ما صرح به المبعوث الأمريكي الخاص السابق للصومال روبرت أوكلي إلى «الوسط» في ٢١ يونيو ١٩٩٣ حيث قال: «إن الهدف من هذه الغارات ليس كما يبدو رداً على مقتل الباكستانيين بمعزل عن الوضع العام في البلاد، لكنه خطوة أولى لاجتثاث العقبات الكبيرة التي تعترض الحل السياسي وتأليف حكومة وطنية». ويفسر الأدميرال الأمريكي جوناثان هاو المبعوث الخاص للأمم المتحدة الحالي في الصومال ذلك بطلبه من وزراة الدفاع الأمريكية تزويده بتجهيزات عسكرية ضخمة لتعزيز قوات الأمم المتحدة في الصومال، وقد اشتملت هذه التجهيزات كما ذكرت «النيوزويك» في عددها الصادر في أول يوليو ١٩٩٣ على كل شيء حتى أغطية طائرات الهليكوبتر،

ونقلت «النيوزويك» عن مسؤول في الإدارة الأمريكية قوله: «إن الأدميرال هاو يريد أيضاً الحصول على دبابات»، وهذا يعكس طبيعة المواجهة التي تعد لها أمريكا في الصومال بقيادة هاو الذي أعرب عن أمله في تطبيق خطة إصلاح سياسي أمريكية في الصومال قبل آذار مارس ١٩٩٥ أي بعد حوالي عامين مما يعكس وجود خطة أمريكية طويلة المدى في الصومال حسب تخطيط هاو.

إن عمليات المواجهة التي بدأتها القوات الأمريكية مع قوات عيديد في أوائل يونيو ١٩٩٣ لا يعني نجاحها في استقطاب الصوماليين إلى جوارها وإنما هو بداية العداء والمواجهة والغوص في المستنقع الصومالي، فالصومال شعب مسلم قبلي وما أسرع أن يجيد اللاعبون فيه الضرب على المشاعر الدينية والأوتار القبلية في البلاد، لتتحول الصومال بصحاريها الشاسعة وسواحلها الممتدة وقبائلها الكثيرة إلى مستنقع للقوات الأمريكية ـ التي بدأ بعض حلفائها مثل إيطاليا يرفضون خطتها ـ ربما يشبه المستنقع الفيتنامي الذي وقع فيه الأمريكيون من قبل أو المستنقع الأفغاني الذي وقع فيه السوفييت.

١٩٩٣/٧/٣٠

تلاوم الحلفاء

«لا أعتقد أننا كنا ندرك بشكل كامل إلى أي مدى كانت إدارة الصومال مهملة عندما أحلناها إلى بعثة الأمم المتحدة، وأعتقد أننا تعلمنا بعض الأشياء ولن تظهر هذه المشكلات مرة أخرى» هكذا جاء اعتراف الرئيس الأمريكي بيل كلينتون بالتورط الأمريكي في الصومال وذلك في الحوار الذي نشرته له في منتصف أكتوبر ٩٣ صحيفة «واشنطن بوست» إلاّ أن وزير خارجيته وارن كريستوفر كان أكثر وضوحاً منه في الاعتراف بالخطأ حينما قال في حوار نشرته له نفس الصحيفة: «إنه خطئي وخطأنا كلنا هو أن عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال لم تحدد بوضوح، وافتقرت إلى التوازن لأنها كرست جهوداً أكثر من اللازم في الأشهر القليلة الماضية لمحاولة القبض على أمير الحرب محمد فرح عيديد وجهداً ضئيلاً للحفاظ على السلام».

هذا التغيير المفاجيء في السياسة الخارجية

الأمريكية تجاه الصومال بعد مقتل حوالي تسعة عشر جندياً أمريكياً مثّل الأطفال الصوماليون بجثث بعضهم في الشوارع، فيما ظهر الجنرال عيديد على شبكات C.N.N على الهواء مباشرة ليخاطب الأمريكيين قبل غيرهم بأنه يعقد مؤتمراً صحفياً في مكان ما من مقديشيو دون أن تتمكن الأقمار الصناعية الأمريكية أو قوات «المارينز» الخاصة من القبض عليه رغم المكافأة الضخمة التي رصدتها الأمم المتحدة لمن يدلي بمعلومات عن المكان الذي يختبىء فيه، فكان مؤتمر عيديد الصحفي هزيمة نفسية كبيرة للولايات المتحدة ربما تفوق هزيمتها في مقتل جنودها وأسر الطيار الذي أعلن عيديد عن الإفراج عنه، وجاء تأكيد الرئيس الأمريكي كلينتون على أن الإفراج عن الطيار الأمريكي لم يكن ضمن صفقة ليؤكد بأن هناك صفقة ما أبرمت، لكن هذا التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصومال جاء ليعطي ضوءاً أخضراً لمجرمي الصرب حتى يجهزوا على ما بقي هناك من مسلمي البوسنة ويستولوا على ما بقي من أرض، فرغم التهديدات الجوفاء التي كانت تطلقها أمريكا من آن لآخر ضد الصرب فإن المراقبين أشاروا إلى أنها كانت تخفف أو تؤجل فيما سبق بعض المجازر أو العمليات

العسكرية التي يقوم بها الصرب ضد المسلمين، إلاَّ أن مجرد شعور قادة الصرب المجرمين بهذا التغيير في السياسة الخارجية الأمريكية جعلهم يكثفون هجماتهم على العاصمة سراييفو بشكل لم تشهده منذ شهور حتى أن الذكرى السنوية الثانية لاستقلال البوسنة احتفل بها الصرب على طريقتهم في منتصف أكتوبر ١٩٩٣ حينما قصفوا العاصمة سراييفو وبعض مدن المسلمين المحاصرة الأخرى بآلاف القذائف، إلاَّ أن الأمريكيين حينما صب عليهم الأوروبيون اللوم حول دورهم وتورطهم في مقتل آلاف الصوماليين ليس من الجوع وإنما بهجمات الأمريكيين عليهم قام كل من الرئيس كلينتون ووزير خارجيته كريستوفر بشن هجوم شديد على بريطانيا وفرنسا خاصة وباقي دول أوروبا بصفة عامة لتواطؤهم مع الصرب ضد مسلمي البوسنة، واتهم كلينتون الأمم المتحدة وبريطانيا وفرنسا بشكل خاص بارتكاب «أخطاء جسيمة» بشأن يوغسلافيا فيما يتعلق بأسلوب معالجة حظر الأسلحة المفروض على البوسنة، وقال كلينتون: «لقد تكون لديّ شعور قوي بأن الأمم المتحدة قد ارتكبت خطأً جسيماً بتطبيقها حظر الأسلحة ليوغسلافيا على البوسنة بعد اعترافها بالبوسنة في حين كانت النتيجة العملية الوحيدة

لحظر الأسلحة هي إعطاء ميزة كبيرة للصرب وميزة أقل للكروات» وأضاف كلينتون في حديثه الذي نشرته «الواشنطن بوست»: «لقد شعرت بأن البريطانيين والفرنسيين كانوا أكثر حرصاً بكثير على تجنب رفع الحظر عن الأسلحة من إنقاذ هذه الدولة».

وبعدما ألقى كلينتون باللوم على أوروبا في قضية البوسنة رداً على لوم أوروبا لأمريكا في قضية الصومال أعلنت بريطانيا أنها لن تغير سياستها تجاه البوسنة فيما واصلت أمريكا سياستها في استغفال الضعفاء وحذرت في التاسع عشر من أكتوبر ١٩٩٣ زعيم صرب البوسنة رادوفان كاراذيتش من احتمال شن هجمات جوية لحلف الأطلسي لمنع أية محاولة صربية لخنق العاصمة البوسنية سراييفو المحاصرة منذ أكثر من ١٨ شهراً إلاَّ أن كاراذيتش فهم أبعاد التهديدات الأمريكية وأعطى الإشارة لقواته بأن تواصل المجازر البشعة ضد من تبقى من مسلمي البوسنة. وستظل أمريكا تلوم أوروبا وأوروبا تلوم أمريكا حتى آخر مسلم في البوسنة، وما دامت البوسنة والصومال وغيرهما من بلاد المسلمين هي حقل التجارب للأوروبيين والأمريكيين فانتظروا كثيراً من التصريحات ومزيداً من الاستغفال.

١٩٩٣/١٠/٢٦

الاستعداد للهروب الكبير!!

لم تعد القوة وحدها تكفي لفرض الهيمنة والسيطرة على أي بقعة من بقاع الأرض، وذلك بعدما أخفقت القوات الأمريكية التي ترفع علم الأمم المتحدة في الصومال في تحقيق أهدافها المعلنة من وراء تدخلها هناك في ديسمبر ١٩٩٢ بقرار مفاجىء من الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش قبل أسابيع قليلة من انتهاء فترة رئاسته، ورغم اختلاف المحللين حول تفسير قرار الرئيس بوش ومدى كونه قراراً مدروساً أو قراراً فجائياً قصد به توريط خلفه بيل كلينتون في المستنقع الصومالي، لا سيما وأن الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية ريتشارد باوتشر قد أعلن قبل أيام من اتخاذ بوش لقراره وتحديداً في الثامن من سبتمبر ١٩٩٢ بأن «أمريكا لا تنو ولا تخطط لأي تدخل عسكري في الصومال ولا تنوي القيام بدور الشرطي في هذا البلد». وأياً ما كان الهدف من وراء

القرار فقد وصلت النتيجة إلى قيام مجموعة من الأطفال الحفاة العراة الجياع في الثالث من نوفمبر ١٩٩٣ بجر جثة جندي أمريكي في شوارع مقديشيو لعدة ساعات قبل أن يتركوها أمام الفندق الذي يقيم فيه الصحفيون الأجانب، لتقوم الدنيا ولا تقعد في أمريكا حول هذا المنظر الذي ظلت وسائل الإعلام الأمريكية تبثه ليل نهار على شاشات التلفزة مما أجبر القوات الأمريكية على إعادة النظر في أمر استمرار بقاء قواتها في الصومال بعدما تزامن هذا مع قيام الصوماليين الحفاة العراة الجياع بإسقاط طائرتي هليكوبتر من طراز «بلاك هوك» وقتل ١٢ عسكرياً على الأقل وإصابة ٧٨ آخرين بجروح فيما اعتبر نحو ثمانية آخرين في عداد المفقودين، وتأكد أسر طيار أمريكي على الأقل لاقىٰ مصير زميله الذي قتل حيث جره الأطفال في الشوارع وهو حى فأصيب بجروح عديدة قبل أن تحتجزه قوات المليشيا الصومالية في الأسر، وتبث صوره إلى كافة أنحاء العالم عبر وسائل التلفزة العالمية.

وقد جاء هذا بعد عدة أخطاء فادحة ارتكبتها القوات الأمريكية في الصومال جعلتها الهدف الأول للمليشيا الصومالية، من هذه الأخطاء قيام أربعمائة جندي أمريكي من قوات الكومندوز الخاصة المعروفة باسم «القوة دلتا»

في الأسبوع الأول من سبتمبر ١٩٩٣ بهجوم مباغت على مقر منظمتين تابعتين للأمم المتحدة مستخدمة الطائرات المروحية والأسلحة بهدف إلقاء القبض على عيديد، ثم كانت الفضيحة الكبرى حينما اكتشفوا أن المحتجزين ولعدة ساعات داخل المبنيين هم مجموعة من الموظفين التابعين للأمم المتحدة، وأن المبنيين اللذين هوجما تابعان للأمم المتحدة وليس للجنرال عيديد، كما قامت القوات الأمريكية في الأسبوع الثاني من سبتمبر ١٩٩٣ بتمشيط أحد أحياء العاصمة مقديشيو وسط دهشة السكان ثم خرجوا منه يجرون ذيول الخيبة بعدما كانوا يعتقدون أن المخبأ السري للجنرال عيديد يقع في هذا الحي.

ثم بدأت الخسائر تتوالى في صفوف القوات الأمريكية حيث أعلن الميجور دايفيد ستوكويل الناطق العسكري الرسمي باسم قوات الأمم المتحدة في الصومال بأن قوات «المارينز» هي المستهدفة من وراء العمليات العسكرية للمليشيات الصومالية. مؤكداً أن السيارة العسكرية الأمريكية التي فجرت بواسطة جهاز التحكم عن بعد «ريموت كونترول» كانت مقصودة حيث مرت على نفس اللغم سيارات أخرى تابعة لقوات عربية وأوروبية لم يمسسها شيء، ثم حدثت بعد ذلك الطامة الكبرى في

الخسائر البشرية والعسكرية التي منيت بها القوات الأمريكية مع ما صاحبها من انتقادات شديدة وجهتها للقوات الأمريكية القوات الفرنسية والإيطالية ومسؤولو المنظمات الإنسانية بسبب قيام القوات الأمريكية مراراً بفتح النار على المدنيين الصوماليين من نساء وأطفال في مقديشيو وكسيمايو مما أدى لمقتل المئات، وقد دفع هذا الدكتور روني برومان رئيس جمعية «أطباء بلا حدود» الفرنسية إلى أن يصدر بياناً شديد اللهجة يدين فيه القوات الأمريكية ويتساءل قائلاً: «من يحمينا من هؤلاء الحماة «الأمريكيين»؟ لقد أثبتت لنا البوسنة مصير الحق حين نزعم إحقاقه بدون قوة فكانت النتيجة وهْماً يثير الرعب.. أما الصومال فقد أثبتت مصير القوة حينما تنسى الحق».. وفي الوقت نفسه طالب بعض المنتقدين لمحاكمة عيديد كمجرم حرب بمحاكمة بعض الجنرالات الأمريكيين الذين أصدروا أوامر لقواتهم بإطلاق النار على النساء والأطفال العّزل، مما أدى إلى مقتل المئات منهم في كسيمايو ومقديشيو وحددوا اسم الجنرال الأمريكي مورغان الذي قتل المئات من الصوماليين على يد قواته في كسيمايو.

لقد أكدنا ـ على صفحات هذا الكتاب أنه ـ في بداية التواجد الأمريكي في الصومال بأن الصومال ستكون

مستنقعاً للقوات الأمريكية وسيأتي يوم تبحث لنفسها فيه عن مخرج، وكنا نتوقع أن هذا اليوم سيكون بعد أعوام لكنه جاء سريعاً وبعد شهور قليلة أعلن الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في أكتوبر ١٩٩٣ بأن «حل المشكلة الصومالية يكمن في إعادة شؤون الصومال إلى الصوماليين» ولعل هذا ما يسعى للقيام به المبعوث الأمريكي الخاص روبرت أوكلي الآن في الصومال وهو البحث عن مخرج للقوات الأمريكية يحفظ لها ماء الوجه بعدما لطخها وحل المستنقع الصومالي، لكن التجربة الأمريكية القصيرة في الصومال أفرزت حقائق هامة ينبغي التأكيد وبقوة عليها.. من هذه الحقائق:

أولاً: أن سيادة العالم والنظام العالمي الجديد الذي أعلنت أمريكا عن تزعمه قد عجزت أمريكا ـ وسوف تعجز ـ عن تحقيقه لأنه لا يتحقق بالشعارات وحدها، لأن من أراد أن يسود فعليه أن يدرك أن بداية طريق السيادة هو التضحية وإذا كان مقتل اثني عشر جندياً أمريكياً قد هز أمريكا من أقصاها إلى أدناها فارتفعت الأصوات تطالب بالانسحاب، فأنّىٰ لأمة تعيش من أجل الحياة وليس لديها استعداد للتضحية أن يكتب لها أن تستمر في السيادة والقيادة؟

ثانياً: أن الهدف الأمريكي للتدخل في الصومال لم يكن «إعادة الأمل» والقضاء على المجاعة، إنما كانت هناك أهداف أخرى سعت أمريكا لتحقيقها تحت علم الأمم المتحدة وبقوات دول أخرى حليفة لها، وستسعى لتحقيقها أو تحقيق جزء منها بقوات حلفائها بعدما أعلنت أنها سوف تبدأ بالفعل في سحب قواتها.

ثالثاً: أن إرادة الشعوب أقوى من الدبابات والطائرات والأقمار الصناعية والبوارج الحربية، فقد أثبت الحفاة العراة الجياع في شوارع مقديشيو أن بقدرتهم أن يهزوا عرش كلينتون في البيت الأبيض، وأن عيديد الذي يختبىء في أحد ضواحي مقديشيو قد عجزت الأقمار الصناعية التي تستطيع أن ترصد عنوان صحيفة ملقاة على الأرض عن تحديد مكانه.

رابعاً: أنه على الدول الحليفة لأمريكا أن تعيد حساباتها من جديد بعدما أكد الأمريكيون صراحة أن بقاءهم في أي منطقة مرهون بمصالحهم وأمن جنودهم وأنهم على استعداد للتخلي عن حلفائهم مهما كانوا إذا اهتز عنصر من هذين العنصرين الهامين.

خامساً: أن سنة الله في الكون والحياة هي التي ستسود في النهاية، وأن من يأخذ بالأسباب مُكِّن له ولن

تستقيم البشرية تحت نظام واحد إلاَّ النظام الواحد الذي وضعه خالق الكون أما باقي الأنظمة البشرية الأخرى فمصيرها إلى زوال مهما طال عهدها.. «وإن غداً لناظره قريب».

١٩/١٠/١٩٩٣

● ● ●

الهروب الكبير من الصومال

بعد مرور ستة عشر شهراً على الصيحة التي أطلقها الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش موفداً معها ٢٨ ألف

جندي أمريكي إلى الصومال تحت شعار «إعادة الأمل» وقف قائد القوة الأمريكية في الصومال الجنرال توماس مونتجمري ليعلن في ٢٥ مارس ١٩٩٤ عن رحيل اخر جندي أمريكي من الصومال قبل حلول الحادي والثلاثين من مارس ١٩٩٤، وهو التاريخ النهائي الذي حدد

الرئيس الأمريكي كليتون لخروج القوات الأمريكية من الصومال إثر مقتل وإصابة ما يزيد على تسعين جنديا أمريكياً فى مقديشيو على أيدى الصوماليين الثالث من في نوفمبر ١٩٩٣.

لا ندري هل كانت مصادفة أن يكون الكولونيل ماثيو برودريك الذي كان قائد السرية التي أخلت مقر السفارة الأمريكية في سايجون نهاية حرب فيتنام عام

١٩٧٥ هو نفسه الذي أطفأ الأنوار في مقر القوات الأمريكية في مقديشيو في ٢٥ مارس ١٩٩٤ أم أن الأمر كان مقصوداً وكانت مشاعر الهزيمة والإحباط ـ كما يشير كثير من المراقبين ـ هي المسيطرة على القوات الأمريكية التي لم تستطع تحقيق الأهداف المعلنة أو غير المعلنة لدخولها إلى الصومال، ورغم كلمات الجنرال مونتجمري التي حاول بها تبديد هذه الأحاسيس أمام الصحفيين والمراسلين الذين شهدوا الهروب الأمريكي من الصومال إلاَّ أن عدم ظهور الجنود الأمريكيين في شوارع مقديشيو طوال الأسابيع التي سبقت انسحابهم وتمركزهم في الملاجىء الحصينة في منطقتي الميناء والمطار حتى لا يخسروا مزيداً من الجنود، يؤكد ما ذكره أحد المسؤولين الأمريكيين رداً على سؤال لأحد المراسلين الصحفيين حينما قال: «إن همنا الرئيسي الآن ينحصر في الخروج من هذا الجحيم في الصومال» وأكد نفس المعنى الجنرال مونتجمري حينما حذر جنوده من رصاص القناصة الصوماليين وقال لمراسل التايم «لا يمكنك أن تكون واثقاً بشأن الصومال، ولهذا فنحن لا نخاطر بشيء» وقد أكد بار توجيلمان مراسل صحيفة «واشنطن بوست» بعد حورات عديدة مع مسؤولين أمريكيين بأن «سيناريو

سايجون» كان يسيطر على الجنود الأمريكيين وقد شاعت إشارات متوترة صاحبتها نكات أطلقها الجنود قبيل أسابيع من مغادرتهم مقديشيو عن «الوصول مبكراً إلى المطار للحصول على مقعد في آخر طائرة مروحية مغادرة».

وقبل أن يغادر الجنود الأمريكيون مقديشيو كان الجنود الإيطاليون والألمان والفرنسيون قد غادروا الصومال حتى لا يتركوا وحدهم ليواجهوا مصيراً مجهولاً تاركين الأهداف الإنسانية التي كانوا قد أعلنوها خلف ظهورهم.

إن الهروب الأمريكي الأوروبي من الصومال بهذه الصورة التي تم بها يؤكد ما ذهبنا إليه مراراً وما أكده كثير من المراقبين من أن التدخل الأمريكي في الصومال لم يكن بأي حال من الأحوال مشروعاً إنسانيا كما أعلن بوش، وإنما كان مشروعا سياسياً كبيراً له أهداف كبيرة وطموحات واسعة في القرن الأفريقي والمنطقة بصفة عامة، لكن أصحابه قرروا إجهاضه حينما لم تتوفر له ظروف النضج والاستمرار، واكتشفوا أن تكاليفه أكثر من طاقتهم المعنوية، فسعوا كي يحققوا خلال الخمسة أشهر التي منحها كلينتون لقواته ما يمكن تحقيقه من هذه الأهداف وأهمها نقل خام اليورانيوم من الجبال التي تقع

قرب مدينة «بو رحمة» التي تبعد عن مقديشيو ١٤٠ كيلو مترا، وقد شوهدت طائرات الهليكوبتر الأمريكية وهي تقوم بنقل خام اليورانيوم من هذه الجبال إلى السفن الأمريكية الراسية قبالة الساحل الصومالي، وأكد ذلك كثير من التقارير وشهادات مسؤولين عاملين في هيئات إغاثية مختلفة، ومسؤولين في قوات عربية تابعة للأمم المتحدة، كما أكد مراقبون آخرون بأن شواطىء السواحل الصومالية أصبحت تحوى الآن أكبر مقلب للنفايات النووية والكيماوية في العالم.

ورغم افتضاح هذا الأمر حينما نشب خلاف بين بعض الشركات الإيطالية التي تكلفت بالمهمة وبعض الذين قبضوا ثمناً زهيداً مقابل ذلك، تم طي الصفحة بسرعة قبل أن تفوح مزيد من الروائح الكريهة التي يمكن أن تعطل هذه المهمة غير الإنسانية، كما أن تبادل التهم بين الإيطاليين والأمريكيين في أعقاب مقتل الجنود الباكستانيين في يونيو ١٩٩٣ قد كشف جانباً هاماً من أبعاد هذه المهمة.

غير أن أهم الحقائق التي أكدت عليها التجربة الصومالية هو أن الولايات المتحدة رغم امتلاكها أسباب القوة المادية لإقامة الأنظمة والمشروعات التي تطمح إليها

فإنها لا تملك الأسباب الأكثر أهمية من أسباب القوة المادية وهي أسباب القوة المعنوية، فتجربة فيتنام، وتجربة لبنان، وتجربة الصومال كفيلة بأن تؤكد هذه الحقيقة التي تتلخص في أن مقتل عدد محدود من الجنود الأمريكيين في أي بقعة من العالم كفيل بأن يدفع الرأي العام الأمريكي والكونجرس إلى أن يؤثر على الرئيس ويطالبه بـ حب القوات مهما كان هدفها، وهذا وحده كفيل بـ حب بساط السيادة العالمية الذي أعلنته وتصر عليه أمريكا، فأبسط قواعد السيادة هو الاستعداد للتضحية بالنفس، والميكنة العسكرية مهما بلغت من القوة لا يمكن أن تفرض السيادة دون أن تجد الإنسان الذي يستخدمها ويوجهها ويملك قوة الصمود داخلها. وبالتالي فإن كافة الشعوب الفقيرة والمعدمة والتي لا تملك أسباب القوة المادية لن تنسى ذلك المعنى الذي أكدته أمريكا بهروبها من الصومال، فالعامل المعنوي سيظل على امتداد التاريخ البشري أقوى من العامل المادي، ولن تكون السيادة إلاّ لهذه الشعوب التي تتربى على حب الموت، ومن أحب الموت وهبت له الحياة، أما الهروب مهما كانت صوره ومبرراته فإنه يظل على مدار التاريخ صفة أساسية من صفات الجبناء.

١٩٩٤/٤/٥

أحمد منصور

«أولبرايت»..
وإرهاصات تقسيم السودان(١)

خرجت مادلين أولبرايت سفيرة الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة إلى الصحفيين في العشرين من مارس ١٩٩٤ وهي محبطة، لتعلن عن تأجيل مجلس الأمن اتخاذ قرار بشأن مجزرة الحرم الإبراهيمي وذلك للمرة الثانية عشرة، وكانت مما قالته أولبرايت للصحفيين الذين سألوها عن الموعد القادم: «لا أدري.. إنني محبطة.. إنني أشعر أني مجرد موظفة تنتظر الأوامر من واشنطن».

وبعد أيام قليلة من هذا المشهد المليء بالإحباط وروح الانهزام وقفت مادلين أولبرايت في أول إبريل ١٩٩٤ أمام الصحفيين في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا بعد زيارة قصيرة قامت بها للسودان التقت خلالها الرئيس السوداني عمر حسن البشير حيث سلمته رسالة من

الرئيس الأمريكي بيل كلينتون ـ في صورة أخرى ومشهد آخر غير المشهد المليء بالإحباط الذي ظهرت فيه في مجلس الأمن قبل أيام، وتحدثت إلى الصحفيين بصلف وعنجهية واستكبار قائلة: «لقد شدَّدتُ بأقوى ما يمكن من عبارات في اجتماعي مع الرئيس البشير بأن سلوك بلاده لا يتفق والمعايير والأعراف الدولية، وأخبرته أن أمام السودان خياران: إما تغيير سلوكه وجني فوائد العضوية الكاملة في المجتمع الدولي، أو الاستمرار في نهجه الحالي نحو ازدياد عزلته الدولية».

وأضافت أولبرايت مانحة نفسها تفويضاً من المجتمع الدولي المقهور والمغلوب على أمره للتحدث باسمه قائلة: «لقد نقلت رسالة من حكومة الولايات المتحدة والمجتمع الدولي إلى البشير تعبر عن القلق المتزايد إزاء سياسات السودان» وقالت أولبرايت: «لقد أعربت بشدة عن قلقنا العميق إزاء الأدلة الدامغة على أن عناصر في الحكومة السودانية تواصل مساعدة جماعات الإرهاب الدولي» وأضافت أنها: «عبرت عن اشمئزاز المجتمع الدولي من عمليات الاحتجاز الكيفي والتعذيب والقمع ضد المعارضة السياسية في السودان».

هذه التصريحات العنترية التي ألقتها أولبرايت في

أديس أبابا بعد ساعات من لقائها بالرئيس البشير يبدو أنها صدمت الحكومة السودانية التي كانت قد عبرت على لسان وزير الخارجية الدكتور حسين سليمان أبو صالح في أعقاب لقاء أولبرايت بالبشير في الخرطوم بأن الحوار: «كان جاداً وبناءً» وأعلن عن: «ارتياحه لبداية حوار مباشر بين بلاده والولايات المتحدة» إلاَّ أنه سرعان ما انقلب على أولبرايت بعد تصريحاتها في أديس أبابا حيث قال أبو صالح في تصريحات أدلى بها في الخرطوم في الثالث من إبريل ١٩٩٤: «إن تعليقات أولبرايت ليست صحيحة، ولن تساعد في الحوار بين السودان والولايات المتحدة» وأعرب أبو صالح عن دهشته لاتهامات أولبرايت في شأن منع الحكومة وصول المساعدات الإنسانية إلى المتضررين من الحرب في الجنوب، ووصف أبو صالح تصريحات أولبرايت بأنها: «غير جادة وجاءت عقب مباحثات ركز فيها الطرفان على الحوار الصريح والجوهري».

أما الدكتور علي الحاج الناطق باسم وفد الحكومة لمفاوضات السلام فاعتبر أن ما قالته أولبرايت «لا يخرج عن دائرة الاتهامات الجائرة التي لا تدعمها أدلة» وقال الحاج: «لقد درجت الإدارة الأمريكية على تأكيد حصولها على أدلة على قيام السودان بانتهاك حقوق الإنسان ودعمه

للإرهاب لكنها لم تبرزها حتى الآن ونحن نطالبها علنا أن توضح أدلتها إذا كانت تملك أي أدلة» وأضاف منتقداً تصريحاتها في أديس أبابا بعد لقائها بالبشير قائلاً: «لقد أعلنت في أديس أبابا أنها تتكلم نيابة عن المجتمع الدولي، ولا ندري أي مجتمع دولي تمثله أولبرايت».

الفجوة الشاسعة بين مشهد أولبرايت الأول في مجلس الأمن وهي تبدو محبطة وتعلن أنها مجرد موظفة تتلقى الأوامر من واشنطن، وبين مشهدها في أديس أبابا وهي تتحدث بعنجهية وصلف وقد نصّبت نفسها متحدثة رسمية باسم المجتمع الدولي تكاد تكون شبيهة بالفجوة بين تصريحاتها عن السودان وردود المسؤولين السودانيين عليها.

ولا ندري لماذا لم يأخذ أولبرايت نفس الحماس الذي أخذها عن السودان وهي تتحدث عن جريمة الصهاينة في الحرم الإبراهيمي وجرائمهم اليومية التي تبثها وسائل الإعلام العالمية ساعة بساعة ودقيقة بدقيقة، ولماذا تدين الولايات المتحدة السودان بانتهاك حقوق الإنسان وتقوم بالتعمية والتغطية على أقطار أخرى موالية لها تمتلأ سجونها بعشرات الآلاف من أبنائها ويعلّق آخرون على أعواد المشانق كل يوم وتذخر سجلات حقوق الإنسان في

كل أنحاء العالم بهذه الجرائم دون أن نسمع عنجهية أولبرايت أو نشعر بصلفها الذي ظهرت به في أديس أبابا، ولا ندري ما هي حدود الديمقرطية ومعالم حدود الإنسان التي تتحدث عنها أمريكا وتريدها وبعض الأنظمة التي تدور في فلكها تعلن أرقاماً فلكية عن نتائج انتخابات وهمية دون أن نجد أولبرايت تخرج إلينا باسم المجتمع الدولي كما خرجت لتعلن عن استنكارها واستنكار المجتمع الدولي ـ التي نصبت نفسها ناطقة رسمية باسمه ـ لهذا الاستخفاف المريع بعقول الشعوب، بإعلان هذه النتائج الهزلية، علاوة على المعاملات غير الإنسانية والاضطهاد والقهر الذي يتعرض له الإنسان في هذه الأقطار.

ان التناقض في موقف أولبرايت والتباين بين تصريحاتها وتصريحات المسؤولين السودانيين يؤكد أن زيارتها للسودان لم تكن سوى جزء من سيناريو يرتب من قديم كلما سنحت الفرصة لتحقيقه حالت الأقدار دون الشروع فيه، لكن نغمة ترديده بدأت ترتفع من جديد، ويبدو أن الولايات المتحدة شعرت أن بريطانيا ومعها أوروبا جادة في السعي لتحقيقه، فسارعت هي لكي تكون المبادرة بيدها فكان سيناريو زيارة أولبريت على الشكل

الـذي حـدث بـه والصـورة التـي اكتمـل عليهـا. فهـل تصريحات أولبرايت هي بداية إرهاصات جديدة لإخراج جديد لسيناريو تقسيم السودان؟



«أولبرايت».. وإرهاصات تقسيم السودان(٢)

«في هذه الغرفة التي نجلس فيها اجتمعت مع كل من رياك مشار وجون جرنق زعيمي حركة التمرد المختلفين في جنوب السودان أكثر من خمس ساعات لإنهاء الخلافات القائمة بينهما وتوحيدهما من أجل الضغط على الحكومة السودانية التي أصبحت لا تستجيب لمطالبنا، وقد نجحنا في تقريب وجهات نظر الرجلين إلا أن الحرب اشتعلت بينهما مرّة أخرى بعد عودتهما إلى جنوب السودان».

كان هذا ما سمعته من هاري جونستون رئيس لجنة الشؤون الفرعية الخاصة بالسودان في لجنة الشؤون الخارجية بالكونجرس الأمريكي حينما زرته في مكتبه في الكونجرس أثناء زيارتي للولايات المتحدة في نوفمبر الماضي ١٩٩٣م وقد تعرفت من حديث جونستون على

كثير من جوانب فهمم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه السودان بصفة خاصة، وحينما فتحت ملف السودان بعد تصريحات أولبرايت التي أدلت بها في أديس أبابا بعد زيارة قصيرة قامت بها للخرطوم في أول إبريل ١٩٩٤م وجدت أن العلاقات الأمريكية السودانية قد وصلت في عهد الرئيس الأسبق جعفر النميري إلى مراحل متقدمة للغاية، حيث كانت السودان هي الدولة الثالثة في ترتيب الحصول على المعونات الأمريكية بعد مصر وإسرائيل وذلك بفضل التسهيلات والنفوذ الذي كانت تمنحه للولايات المتحدة عبر أراضيها، إلا أنها حينما غيرت سياستها في عهد حكومة البشير الحالية سعت إلى تأديب الخرطوم بسبب رفضها منح امتيازات خاصة للولايات المتحدة، كما جاء في تصريح أدلى به ديبلوماسي أمريكي إلى صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية نشرته في مارس ١٩٩٣ م حيث قال: «في الوقت الذي تمنحنا فيه مصر تسهيلات عسكرية للقيام بمئات الطلعات الجوية فوق الصومال ولتعزيز مواقعنا في القرن الافريقي، فإن السودان ترفض ذلك وتسعى لنشر الثورة الإسلامية في المنطقة»، وقد جاء هذا التصريح في وقت ارتفعت فيه نبرة سيناريو التدخل الأمريكي في جنوب السودان تحت شعار الأمم

المتحدة التي تتخذها الولايات المتحدة مطية لتنفيذ مطامعها الدولية، حيث قام السفير الأمريكي في السودان في ذلك الوقت دونالد بيترسون بزيارة مناطق المتمردين في جنوب السودان من أجل الإصلاح بين فصيلي التمرد المنشقين جون جرنق ورياك مشار إلاَّ أن محاولاته باءت بالفشل، وعقد مؤتمرا صحفياً في العاصمة الكينية نيروبي في ٤ مارس ١٩٩٣ م، طالب فيه المجتمع الدولي بالتدخل في جنوب السودان من أجل «إنهاء المعاناة المرعبة لسكان المنطقة التي وصلت إلى وضع مشابه لما شهده الصومال».

وطالب بيترسون الأمم المتحدة بدرس إقامة «جيوب آمنة في الجنوب» مطالباً المجتمع الدولي بأن يدرس «تدخلاً أكثر جدية»، ولم تكن تصريحات بيترسون إلاَّ جزءاً من السيناريو الكبير للتدخل الأمريكي في الصومال. وفي أبريل ١٩٩٣ م قام السيناتور الأمريكي فران وولف عضو الكونجرس بزيارة لجنوب السودان أعلن بعدها بأن «كل الاحتمالات واردة» وكانت صحيفة «ليبراسيون» قد نشرت في تقرير لها في ذلك الوقت بأن واشنطن تقوم بمزيد من الضغوط السياسية والعسكرية على السودان، كما أنها تمنع اليابان وأوروبا من تقديم أي

مساعدة مالية أو إقامة أية مشروعات استثمارية في السودان التي تتمتع بإمكانات استثمارية ضخمة»، أهمها بحيرات النفط التي توجد في باطن الأرض والمتمركزة في المناطق الجنوبية التي تسعى الولايات المتحدة لفرض سيطرتها عليها حيث تقوم شركة «شيفرون» الأمريكية بالتنقيب عن النفط هناك منذ سنوات، وقد أعدت مخططاً لمد خط أنابيب في حالة السيطرة على جنوب السودان لتصدير النفط السوداني عبر ميناء مومباسا في كينيا.

وقد كشف الدكتور حسين أبو صالح وزير الخارجية السوداني في كلمة ألقاها أمام المجلس الوطني الانتقالي السوداني في ١٠/٦/١٩٩٣م عن وجود مؤامرة دولية لتمزيق السودان تحت ستار الأمم المتحدة، وقال أبو صالح: «إن المعلومات تشير إلى أن هناك تآمراً مبيتاً من جهات أجنبية معادية للتدخل في شؤون البلاد الداخلية تحت ذرائع الاهتمام بالشؤون الإنسانية، وتستغل الأمم المتحدة في تنفيذ ذلك».

ورغم غرق الولايات المتحدة في المستنقع الصومالي وخروجها منه مضطرة بنهاية مارس ١٩٩٤م، مما جعل احتمالات تدخلها في جنوب السودان مستبعدة إلى حد ما، إلاَّ أن زيارة أولبرايت للسودان والتقائها

بالبشير في أول إبرايل ١٩٩٤ م وتصريحاتها شديدة اللهجة التي أدانت فيها الحكومة السودانية باسم المجتمع الدولي قد أعاد للأذهان صورة السيناريو الأمريكي المحتمل. وفيما يستبعد العاملون في إدارة الرئيس كلينتون ــ الغارق حالياً في مشاكله الخاصة ــ أي تدخل أمريكي في جنوب السودان، فإن ديبلوماسيين أمريكيين يشيرون إلى «أن كافة الخيارات واردة»، وهذه التصريحات تشبه تصريحات ريتشارد باوتشر الناطق الرسمي باسم الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس الأمريكي السابق بوش، الذي ظل يؤكد عدم وجود سيناريو أمريكي للتدخل في الصومال حتى أصدر بوش قراره فجأة ودخلت القوات الأمريكية الصومال تحت ستار مجلس الأمن خلال ساعات معدودة.

أما سيناريو التدخل المحتمل في جنوب السودان فقد نشرته صحيفة «ليبراسيون» الفرنسية على لسان أحد الديبلوماسيين العرب حيث قال: «يقوم المتمردون في جنوب السودان بالاختلاف فيما بينهم ويعيقون توزيع المساعدات الغذائية مما يُعرِّض السودانيين في الجنوب للموت جوعاً، وفي هذه الأثناء تقوم شبكة «سي. إن. إن» التلفزيونية الأمريكية بتصوير مشاهد الموت جوعاً في

الجنوب وتمهد الطريق لنفس السيناريو الذي تمت به عملية إعادة الأمل في الصومال مع احتمالات بعض التغيير في الإخراج».

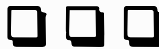
وإن صح هذا السيناريو المحتمل أو كان في الأفق سيناريو آخر بديل لتدخل غير مباشر من القوات الأمريكية فهل كانت زيارة أولبرايت للخرطوم في أول إبريل ١٩٩٤ وما أعقبها من تصريحات هي جزء من هذا السيناريو؟

١٩٩٤/٤/١٩



الفهرس

الموضوع | الصفحة



هذا الكتاب

بدأت أبعاد السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتضح وتتبلور في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكما كان لبريطانيا دور متمثل في وعد بلفور عام ١٩١٧، بإقامة وطن لليهود على أطلال فلسطين، فقد تحملت الولايات المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية إقامة هذا الوطن فعلياً ورعايته ودعمه وضمان تفوقه النوعي على كافة الدول العربية والإسلامية المجاورة له.

ومع الأهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها الشرق الأوسط وسقوط الاتحاد السوفييتي كقوة عظمى مواجهة للولايات المتحدة، فقد تركزت السياسة الأمريكية في هذه المنطقة على تحقيق أكبر قدر من المكاسب وتدعيم أكبر قدر من المصالح وضمان التفوق النوعي الإسرائيلي على حساب المنطقة العربية وشعوبها وثرواتها، وبالتالي أصبح لزاماً على كل مسلم أن يدرك ويفهم أبعاد السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط كجزء من إدراك واقعه ومعرفة ما يدور حوله، وهذا ما يتضح من خلال هذا الكتاب «أضواء على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط» لذي كتبه الأستاذ أحمد منصور ـ مدير تحرير مجلة «المجتمع» الكويتية ـ ليضيف به إلى المكتبة العربية جانباً هاماً حول الأسس التي تقوم عليها السياسة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

الناشر